



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2004م - العدد: 04

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الإثنين 04 ربيع الثاني 1425هـ
الموافق 24 ماي 2004م (صباحاً ومساءً)

فهرس

- 1- محضر الجلسة العلنية الرابعة: ص 03
■ عرض برنامج الحكومة.
- 2- محضر الجلسة العلنية الخامسة: ص 08
■ المناقشة العامة حول برنامج الحكومة.

**محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الإثنين 04 ربيع الثاني 1425هـ
الموافق 24 ماي 2004م (صباحاً)**

والنقاش بأسلوب حضاري بين مؤسسات الجمهورية، نحمد الله سبحانه وتعالى على هذه النعمة، حيث أصبحنا نناقش ونطرح قضاياها ونواجه أفكارنا بأفكار أخرى لكي نهتدي لما هو أصلح وأفيد للوطن. دون إطالة أطلب من السيد رئيس الحكومة أن يتقدم لتقديم العرض الذي خصصه لهذه الهيئة وليطرح الأفكار الواردة فيه ولكي تكون هذه الأخيرة أيضاً موضوع نقاش وحوار ومصارحة، الكلمة لكم السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
سيداتى، ساداتى،

يسعدني في البداية، أن أتوجه إليكم، السيد الرئيس وأخي العزيز، بالتحية الصادقة ومشاعر الاحترام والتقدير التي أعبر عنها كذلك، إلى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

إننا هنا اليوم، أمام غرفتكم الموقرة، لنعرض عليكم ملخصاً عن برنامج الحكومة، ولنستفيد من نصائحكم حوله، ونقدم كذلك كل التوضيحات اللازمة، حول هذا البرنامج الذي صودق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
إنه من الضروري أن نؤكد من منبركم هذا، أن برنامج الحكومة ليس إلا خطة لتجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية ميدانياً، وذلك لأسباب سأذكرها على النحو التالي:

أولاً: لقد كانت الانتخابات الرئاسية في الشهر المنصرم، تعبيراً لا جدال فيه، عن الخيار الحر والسيد لأغلبية الأمة.

ثانياً: ومن خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، عبر

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة والدقيقة الواحدة والخمسين صباحاً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.
بعد الترحيب والتهنئة المزدوجة أي التهنئة بالحظوة بالتكليف برئاسة الطاقم الحكومي من طرف السيد أحمد أويحي من قبل فخامة رئيس الجمهورية والتهنئة بتصويت المجلس الشعبي الوطني على برنامج حكومته، أقول بعد التهنئة المزدوجة والترحيب في رحاب مجلس الأمة يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة كما هو معروف تقديم عرض السيد رئيس الحكومة حول البرنامج الذي تم التصويت عليه.

محطة شبه نهائية لمسيرة جهد بذل خلال الأشهر الأخيرة من خلال النقاش الشعبي الواسع ومن خلال ماتم طرحه من أفكار وتصورات وجدت تعبيرها في البرنامج الذي قدم أمام المجلس الشعبي الوطني ويقدم اليوم أمام مجلس الأمة أقول خلق - بعد هذا - جواً وطنياً من النقاش، بدأ شعبياً عندما تقدم فخامة رئيس الجمهورية بأفكاره الأساسية وعرضها على المواطنين والمواطنات وترجمتها الحكومة في أفكار ومحاور قدمتها للبرلمان وبعد النقاش الذي جرى كما أسلفنا الذكر في المجلس الشعبي الوطني هاهي الحكومة تأتينا اليوم ويأتينا السيد رئيس الحكومة لكي نواصل وإياه النقاش الذي شرع فيه من مدة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن وطننا وبلادنا دخلت مرحلة الاستقرار ومرحلة التعاطي المؤسساتي

ومن تحجيمها في تصورات ضيقة، لكي نقف على بعدها الحقيقي، ونساهم فيها جميعا، بشكل نجسد من خلاله تطلعاتنا المشتركة، بإيجاد حلول لكل ما ترفضه أمتنا والاستجابة لكل ما يطمح إليه شعبنا.

تلكم هي النظرة والدوافع التي تجعل من أولويات المصالحة الوطنية الاستمرار في مكافحة الإرهاب، ذلك الإرهاب المقيت الذي يستوقف الجميع للتنديد به، والعمل على تجنيد كل إمكانياتنا لحماية الأمة من شروره وآثامه، والتزام الجميع باليقظة والحذر باستمرار.

وفي ذات الوقت، ستظل الجزائر، التي ذاقنا مرارة ويلات الإرهاب، والتي تدرك مخاطر شبكاته عبر الحدود؛ ستظل شريكا ملتزما بالتضامن الدولي لمكافحة هذه الآفة المدمرة.

إن القضاء على الإرهاب يفرض علينا التحلي بالعزيمة والإرادة في مكافحته، كما يتطلب منا كذلك، الاستعداد الكامل لاتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه أولئك الذين سيتصلون منه ويتخلون عن سبيله.

كما يجب علينا أن نقضي على الإرهاب، لكي نضمد جراحنا الوطنية بمواصلة التكفل بضحايانا، وبالحل النهائي لمعاناة عائلات المفقودين، وبالسهر على الإدماج الاجتماعي لأولئك الذين استجابوا قبل اليوم، لنداء الأمة عبر الوثام المدني.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

تفرض ترقية المصالحة الوطنية كذلك، القطيعة النهائية مع جميع أشكال التطرف، وإن الحكومة عازمة على التكفل بترقية جميع مكونات هويتنا الوطنية الثلاثة، ألا وهي الإسلام دين الدولة، والعروبة والأمازيغية، ولكن في نفس الوقت، ستسهر الحكومة على احترام الدستور وقوانين الجمهورية التي لا تتسامح مع أي استغلال سياسي كان لهويتنا الوطنية. إن ترقية المصالحة الوطنية أيضا، لا تقبل أي شكل من أشكال المساس بأمن وبسلامة الأشخاص والممتلكات، أو الإخلال بالنظام العام.

لقد أدى مناخ العنف، الذي عرفناه في السنوات الماضية من جراء الإرهاب، إلى بروز ظواهر وآفات مدانة من طرف الجميع، في الوقت الذي كانت فيه

الشعب الجزائري كذلك عن ارتياحه للعمل الذي سمح له، طوال خمس سنوات، من الاستفادة من عودة الأمن والتنمية واسترجاع كرامة وموقع الجزائر في الخارج. ثالثا: وعبر هذا التقييم، أكد شعبنا على وعيه ونضجه، وعلى أنه مقر بالمثابرة في العمل، وبالخيارات الشجاعة، كما أكد شعبنا في الأخير على أن الإصغاء لتأملاته الحقيقية هو الذي يعلو دوما، ويسمو فوق نظرات جميع الدوائر المجهريّة مهما كانت.

رابعا وأخيرا: فإن شعبنا قد اختار الاستمرارية خدمة للمستقبل، مسطرا أهدافنا للسنوات المقبلة، وهي ترقية المصالحة الوطنية، وبناء تنمية مستدامة لفائدة الجميع، وتعزيز مكانة البلاد في محافل الأمم.

إن هذه الخيارات التي زكاهنا شعبنا، هي التزامات وتعهدات أكد عليها السيد رئيس الجمهورية عند أداء اليمين الدستورية؛ التزامات وتعهدات ستسهر الحكومة على تجسيدها، من خلال دعمها الوفي لجهود رئيس الدولة، وكذا من خلال عملها الحازم في خدمة شعبنا.

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

تشكل المصالحة الوطنية مطلبا حيويا ملحا لشعبنا الذي عرف عودة الأمن بدعم الوثام المدني، وهو يتطلع اليوم إلى السكينة والاستقرار ليتفرغ كليا لبناء مستقبله.

فالمصالحة الوطنية هذه، ليست رجوعا إلى الوراء، بل هي خيار نحو المستقبل، خيار سيتجسد، بعون الله، وبفضل جهود كل الذين يجعلون الجزائر فوق كل اعتبار.

إن المصالحة الوطنية ترمي إلى ضمان الأمن والسلم المدني للجميع، وتهدف إلى تعزيز تماسكنا الوطني، وهي عبارة عن مسعى نحو مصالحة الجزائريين والجزائريات مع الذات، ومع الوطن، ومن ثمة، فهي تهدف إلى تحرير طاقاتنا من كل العراقيل، مهما كانت طبيعتها وشكلها، لكي نوظفها في بناء تنمية قوية ومستدامة، وفي تأمين الرفاهية للجميع، وكذا ضمان المكانة الحقيقية للجزائر في العالم.

ومن ذلك كله، يتبين لنا أن المصالحة الوطنية هدف عظيم يستوقفنا جميعا، لننحرر من التخوفات نحوها،

والتجاوزات التي ينبذها المواطن، والتي تمس بمصالح المجتمع.

وذلك هو الشأن أيضا، بالنسبة لإصلاح العدالة الذي سيسمح بتعزيز دولة الحق والقانون، وبضمان احترام حقوق وواجبات كل أفراد المجتمع، وكذا جعل العدالة في موقع الحكم الذي يلجأ إليه الجميع، وفي كل الأحوال، وهو الأمر الذي سيبعد مظاهر العنف، ويقتلع جذور اليأس من مجتمعنا.

وسيشمل إصلاح العدالة، في جانبه التشريعي وقريبا، مراجعة قانون الأسرة، لكي نصل من خلال جمع حكيم بين التعاليم السمحة لديننا الحنيف، ومبادئ الدستور، إلى ضمان حقوق أكثر إنصافا، وحماية ذات فعالية حقيقية للمرأة أم أبنائنا، وكذا، استقرار أقوى للعائلة التي تعد حجر الأساس والركيزة الأولى في بناء المجتمع.

أما إصلاح المنظومة التربوية، فإنه يشكل رهانا من أجل مستقبلنا، لكونه سيعزز قدراتنا العلمية الوطنية لخدمة التنمية، كما يعزز حماية شبابنا من مخاطر تلاشي شخصيته الجزائرية، حماية بفضل تجذيره في هويته وأصالته وتاريخه وقيمه الوطنية.

وعلى ذلك، أن لا ننسى الإصلاحات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وهي إصلاحات ترمي إلى الوصول بالجزائر إلى تنمية معتبرة ومستدامة؛ تنمية ستستجيب لتطلعات مواطنينا نحو أوضاع اجتماعية لائقة؛ تنمية توفر لنا في نفس الوقت، القدرات الضرورية لضمان الديمومة لخياراتنا الوطنية الراسخة في العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني.

بالفعل، فإن تطلعات مجتمعنا الاقتصادية والاجتماعية هي قوية حاليا، وهي شاهد على تحسين الأوضاع في البلاد؛ كما أن الآمال، وهي متعددة اليوم أيضا، تؤكد على عودة التنمية وارتفاع النمو في الجزائر.

ولقد أخذ رئيس الجمهورية على عاتقه، التزامات هامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، أمام الأمة، وهي التزامات وتعهدات تبنتها الحكومة بدورها في برنامجها.

إن هذه الالتزامات ليست خيالية أو وهمية وأحسن دليل على ذلك هي حصيلة الخماسي المنصرم، كما أن

السلطات العمومية تجند وسائلها وتركز اهتمامها لاستعادة الأمن.

واليوم حان الوقت لتعبئة قدرات الدولة أكثر، لفرض سلطان القانون في كل مكان، وعلى الجميع، وفي كل الأحوال.

كما أن ترقية المصالحة الوطنية في كنف دولة الحق والقانون، يتطلب كذلك، ترقية نظامنا الديمقراطي، والارتقاء بالحقوق والحريات الفردية والجماعية التي يكفلها الدستور.

وفي هذا المضمار، تلتزم الحكومة بالسهر على ترقية حقوق الإنسان، واحترام واجبات المواطنين، كما تلتزم بترقية التعددية السياسية، وتفعيل مساهمة المجتمع المدني، وذلك كله في إطار الدستور والقوانين، وبتغليب دائم لمصالح البلاد على أي مصلحة ذاتية أو فئوية.

وتلتزم الحكومة كذلك، بترقية حرية التعبير وحرية الصحافة، في ضوء احترام المعايير المعمول بها عالميا، والتي لا تجيز في أي قطر كان، المساس، من خلال القذف والشتم والتشهير، بكرامة الأشخاص أو بسمعة البلاد. كما أن ترقية المصالحة الوطنية خيار يدفعنا إلى السهر على معالجة كل أزمة من شأنها أن تشكل عائقا في مسيرة البلاد، وفي هذا الإطار بالذات، تؤكد الحكومة على إرادتها للوصول إلى حل نهائي لأزمة منطقة القبائل.

فإني أؤكد من هذا المنبر الموقر، على النداء الذي وجهته لحركة العروش، في الأسبوع الماضي، وعلى عزم الدولة لمواصلة الحوار والوصول به إلى حل نهائي يفك خيوط هذه الأزمة التي طال أمدها.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إن أهمية وشمولية حقل المصالحة الوطنية، تفرضان توفير الظروف الملائمة لتكريسها، ومن ثمة تستدعي استكمال أو إعطاء دفع لعدد من الإصلاحات الجوهرية.

وذلك هو الشأن بالنسبة لإصلاح مهام وهيكل الدولة الذي سيساهم في تحسين الخدمات العمومية، وضمان الإنصاف فيها، وكذا في ترقية تسيير أفضل للتنمية الاقتصادية، وأيضا في وضع حد للنقائص

إن هذه الإصلاحات والتحويلات هي ضرورة برزت أهميتها منذ فترة طويلة، ومن ثمة، فإن تأجيلها قد يكون مصدر خطر على مستقبل بلادنا التي تتقدم كل يوم أكثر على نهج الاندماج في ديناميكية الاقتصاد العالمي. لذا، يجب أن لا تؤدي بنا الأوضاع الإيجابية لأسعار النفط، شكلا وظرفيا فقط، إلى الركود في هذا المجال، بل من واجبنا أن نستغل هذه الفرصة، لكي نتدارك التأخرات في تكليف اقتصادنا الوطني مع المردودية الفعالة ومع تحديات المنافسة.

صحيح، أنه من غير الممكن أن تتجه الجزائر نحو ليبرالية متوحشة تضحى بمصالحنا الوطنية، وبالأوضاع الاجتماعية لمواطنينا، أو بحقوق عمالنا. لكن كذلك، لا يمكن للجزائر أن تنشئ اقتصادا للسوق دون أن تتكيف مع قواعده، ودون أن تجني ثماره، لأن ذلك من شأنه أن يشجع الاقتصاد الطفيلي والريعي على حساب المجتمع والمستثمرين والعمال معا، كما أنه سيؤدي إلى التضحية بالثروة الوطنية الموجودة حاليا دون ضمان تجديدها، وهذا في الوقت الذي تزداد فيه أيضا وباستمرار الحاجيات الاجتماعية لشعبنا، وعلى رأسها مكافحة البطالة.

إن الجزائر تمتلك الإمكانيات والطاقات اللازمة لربح معركة التنمية، وهي تزخر بقدرات اقتصادية معتبرة، وبسوق جلاب ووسائل محترمة، وتتوفر على يد عاملة مؤهلة في أغلب الأحيان.

ويبقى علينا اليوم، تحسين إطار وقواعد التسيير الاقتصادي لتنميتها، حتى نصل بنتائجها إلى مستوى الحاجيات والتحديات.

وهنا يجب أن نقول وبإلحاح، أن الحرص على التنمية والنمو الاقتصادي بطرق ومناهج متجددة، هو سعي سترفقه الحكومة باستمرار بحرصها الدائم على تحسين الحالة الاجتماعية للمواطنين.

ويشهد على ذلك الالتزام، برنامج الحكومة من خلال جميع جوانب سياسته الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بتحسين الصحة العمومية، أو بضمان الحماية الاجتماعية، أو بتوفير التمدرس للجميع، أو بتعزيز التضامن الوطني لفائدة المعوزين، أو ذلك بترقية ثقافتنا الوطنية ومساهمتها في الثقافة العالمية.

هذه الالتزامات ليست مجرد طموحات، إذ أنها تتناسب ومستوى حاجيات بلادنا التي تعمل حاليا، على إعادة بنائها وتدارك تأخراتها المتراكمة.

وانطلاقا من نفس الحرص على التكفل بحاجيات المواطنين، قرر السيد رئيس الجمهورية برنامجا تكميليا لدعم النمو الاقتصادي؛ برنامج ستسهر الحكومة على ضبطه، والذي سيجند مزيدا من القدرات والموارد الإضافية، ومن مصادر متعددة، لتعزيز جهتنا الوطني في مجال التنمية.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

لقد عرضت الحكومة عليكم تصورها الرامي إلى إضفاء الرؤية على مسار التنمية الاقتصادية، وحصص هذا الأخير، في إطار التهيئة العمرانية، وكذا ضمان توزيعه بأكبر قدر من الإنصاف، حرصا على رفاهية المواطنين عبر كل أرجاء البلاد.

كما قدمت الحكومة مسعاها لتحسين محيط الاستثمار وترقيته، سواء على المستوى الوطني، أو في اتجاه الخارج، وذلك من خلال إصلاح المنظومة المصرفية، وفك معضلة العقار، بما في ذلك القطاع الفلاحي، الذي سيسن بشأنه، قانون نظام الامتياز على الأراضي الفلاحية؛ تحسين محيط الاستثمار كذلك، من خلال مكافحة الغش والاقتصاد الموازي، وأيضا السهر على رقابة وضبط السوق.

وقد أطلعكم الحكومة كذلك، على أهدافها فيما يتعلق بتوسيع النسيج الصناعي، وأيضا تحسين استغلال الثروة الوطنية في مجالات المحروقات والمناجم، والفلاحة والسياحة، وكذا الصيد البحري، والصناعة التقليدية والمواصلات.

ومن جهة أخرى عرضت عليكم الحكومة منهجيتها قصد رفع التحدي فيما يتعلق بالمياه، وترقية إنجاز السكن، إلى جانب تحسين تسيير المدن، وأيضا تنمية شبكة الهياكل القاعدية.

وفي الوقت نفسه، ومن خلال الجوانب المختلفة لبرنامجها الاقتصادي، حرصت الحكومة على أن تضعكم في صورة مختلف الإصلاحات والتحويلات التي تعتمزم إضفاءها على المسار التنموي.

بنفسها ولنفسها بالمجهودات المطلوبة، لتعزيز وحدتها الوطنية، وتدعيم قدراتها، وتكريس بقائها في موكب السباق العالمي نحو التنمية والعلم والعصرية، وكذا العمل على تمكين أواصرها مع هويتها الوطنية وثقافتها، ومع تاريخها العريق.

وأمام هذه المنافسة العالمية، التي لا تترك سبيلا أمام الأمم الضعيفة، تتضح جليا الأهمية القصوى والمعزى العميق للمصالحة الوطنية التي يجب إنجازها. بالفعل، إن هذه المنافسة العالمية هي واقع يفرض علينا كأمة بدون أية تجزئة عقائدية أو فئوية؛ منافسة لا يمكننا مواجهتها إلا كأمة واحدة موحدة ومتماسكة لكي نقتطف منها وفيها مكاسب تكون في خدمة بلادنا ومكانتها بين الأمم.

لقد سمحت لنا، وبفضل الله، الخماسية المنقضية، بالاستفادة من نعم السلم والأمن والتنمية المستعادة، وكذا من إحياء التلاحم الوطني وتعبئة الطاقات، فلنجعل معا من الخماسية الجديدة مرحلة للمصالحة مع الذات ومع الوطن؛ مرحلة لتحرير أقوى لقدراتنا الهائلة والكامنة، وجعلها في خدمة التنمية والرفاهية الاجتماعية لفائدة مواطنينا بدون استثناء.

شكرا لكم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. (تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا للسيد رئيس الحكومة على العرض الذي تفضل بتقديمه للسيدات والسادة أعضاء هيئتنا، معطيات وتفصيل ربما تتطلب النظر والاستئناس بمضمونها لأنها تعتبر من ضمن البرنامج المسطر في الوثيقة التي وزعت عليكم قبل أيام، ولهذا فإننا وحتى نتيح الفرصة للسيدات والسادة الأعضاء لاستكمال تدخلاتهم نوقف الجلسة عند هذا الحد ونستأنفها على الساعة الثانية بعد الزوال للخوض في النقاش العام.

سوف تخضع البرمجة لعدد تدخلات المتدخلين، شكرا لكم، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الواحدة والعشرين صباحا.

ومن خلال هذا كله، تؤكد الدولة على عزمها أن تبقى في خدمة جميع شرائح المجتمع، بدون إقصاء، ويشمل حرصها هذا جاليتنا في الخارج التي أنتهز فرصة هذا اللقاء، لأوجه لها من جديد تحية أخوية وصادقة، ولأذكر أننا وضعنا لها عدة تدابير قصد إشراكها أكثر في بناء الجزائر.

أما الشببية فهي في لب جميع اهتماماتنا ومجهوداتنا من أجل النهوض بطاقتها، ومن أجل تحريرها من كابوس البطالة. كما أن ترقية المرأة تظل من أهدافنا الجوهرية في جميع المجالات.

ويبقى أن نشير إلى أن بناء تنمية اقتصادية واجتماعية معززة ومتطورة في أساليبها، هي معركة وطنية في حاجة ماسة إلى مساهمة الجميع.

وذلك ما يجعل الحكومة تجدد تمسكها بالحوار مع نقابة العمال، ومع جمعيات المتعاملين، وتجدد إرادتها للوصول معهم إلى عقد اقتصادي واجتماعي يراعي في مقاربتة وبالتوازي، الإمكانيات والرهانات؛ عقد يصل من خلاله الشركاء الثلاثة إلى «تصور إجماعي» من شأنه أن يسمح لهذه الأطراف بالمساهمة، وبروح تضامنية، في خدمة التنمية الوطنية في كنف التماسك الاجتماعي. كما تمد الحكومة كذلك، يدها لجميع الأطراف في الساحة الوطنية، من طبقة سياسية، وحركة جمعوية، وكذا وسائل الإعلام لترقية حوار بناء يراعي تعدد الآراء، وذلك من أجل شرح عملها، والاستفادة من أفكار وملاحظات محيطها، أو على الأقل، بغية الابتعاد عن المزايدات الديماغوجية عندما تكون النوايا خالصة.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

سيداتي، سادتي،

إننا ننطلق في خماسية جديدة، ضمن ألفية جديدة، وفي عالم يشهد تقلبات مختلفة الأبعاد، بما يفرض على الجزائر أن تحرص على صيانة استقلالها والحفاظ على سيادتها، وكذا ترقية مصالحها الوطنية، ويتم ذلك كله من خلال سياستها للدفاع الوطني، وكذا نشاطها الدولي، وقد عرضتهما الحكومة في برنامجها.

ولكن يجب علينا أن نعترف أنه لا يمكن للجزائر صون مكانتها ومصالحها في عالم اليوم، دون أن تقوم

**محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الإثنين 04 ربيع الثاني 1425هـ
الموافق 24 ماي 2004م (مساء)**

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

**افتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة
الثلاثين بعد الزوال.**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة. كما ذكرنا صبيحة هذا اليوم، وبعد سماعنا العرض الذي قدمه السيد رئيس الحكومة نشرع الآن في النقاش. إن القواعد المتبعة في النقاش العام معروفة، أقول هذا لأن بعضاً أو عدداً من الزملاء يشاركون لأول مرة فيه، وقد وزعت عليكم مذكرة متعلقة بالموضوع ولقد وصلتني القائمة النهائية للمسجلين البالغ عددهم (54) متدخلاً، بالإضافة إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية؛ وعليه، قد يطرأ على برنامج جلساتنا بعض التغيير وسوف أعلن ذلك في حينه عندما تتوضح لي الصورة وستكون كذلك بالنسبة لكم ودون إطالة أحيل الكلمة إلى أول مسجل في قائمة المتدخلين وهو السيد بوجمعة صويلح.

السيد بوجمعة صويلح: بعد بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السادة الحضور، سلام الله عليكم. أتقدم بأحر التهاني والتمنيات للحكومة ورئيسها على الجهود التي تبذل، وفقكم الله في أداء مهامكم النبيلة؛ ولنا شرف المساهمة بآرائنا حول التحاليل والاقتراحات الواردة

في برنامج الحكومة. قدم معالي السيد رئيس الحكومة برنامجاً أمام مجلس الأمة، ويمكن لهذا الأخير إصدار لائحة طبقاً لنص المادة 80 من الدستور وحتى لا أطيل، فإن كلمتي أو تدخلتي مكتوب سيُودع لدى أمانة مديرية الجلسات لكن أقول كلمة فقط ولو وجيزة في باب المصالحة.

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الحضور، المصالحة، لا أنظر إليها من منظور قاموس لسان العرب أو من قواميس علم السياسة وعلم الاجتماع ولا أنظر إليها من النظريات الفقهية والاتجاهات السياسية والإيديولوجية الدافعة ولا حتى من موقع الجماعات الضاغطة وغير ذلك، لكن أرى بأن المصالحة الوطنية واقع بيئي، معيشي، اجتماعي، سياسي، اقتصادي، ثقافي، فكري انبثق عن الانتخابات الرئاسية لـ 8 أبريل 2004 وهي مطلب جوهري أساسي يتمثل في الاستقرار الأمني والطمأنينة والعافية والهناء للمواطن قبل المأكل والمشرب والملبس وحتى حقوق الإنسان والديمقراطية وحالة الطوارئ وغيرها.

المصالحة الوطنية اليوم حقيقة جسدتها الانتخابات الرئاسية وهي نقطة قوة ودعم قوية في برنامج الحكومة من خلال عنصرين أساسيين يتمثلان في الإرادة السياسية والالتزام السياسي من لدن القاضي الأول في البلاد، فلا سلطة عليا تعلو سلطة الدولة وبالإضافة إلى السلطات الثلاث المتمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى التكامل والتعامل والانسجام والتوازن من أجل تحقيق هذا البرنامج الحكومي باعتباره امتداداً لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس، الذاكرة الشعبية والإرادة الشعبية ستتذكر يوماً ما بأن المأساة والمحنة التي مرت بها الجزائر مست الأرواح التي أزهقت وقتلت واليتامى التي يتمت والأرامل التي رملت والثكالي والضحايا الذين

التي تمس بالطمأنينة والأمن والنظام العام. هذه هي المصالحة أولاً، المصالحة ثانياً والمقصود بها المصالحة الوطنية الشاملة الدائمة المستمرة فهي المصالحة التي نرجوها والتي يكون من ورائها أنها مرهونة بمدى الاستعدادات الكاملة والجيدة لكل الشركاء الطبيعيين للدولة ونقصد بهم على وجه الخصوص الأحزاب وكذلك الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وكذلك الجمعيات المعترف بها قانوناً وكل شرائح المجتمع بمن فيهم الذين تضرروا من المحنة أو المحن ونقصد بهم الضحايا والتكفل بالضحايا أو الذين اندمجوا في المجموعة الوطنية واستفادوا من قوانين سابقة أو الذين سيندمجون ويلبون تطلعات شعبهم..

السيد الرئيس: شكراً. اعتمدت القاعدة وستطبق على الجميع، أطلب منكم التفهم؛ الكلمة الآن للسيد الطيب ماطلو.

السيد الطيب ماطلو: شكراً سيدي الرئيس. بعد بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، سيدي رئيس الحكومة المحترم، معالي السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتقدم بمدخلتي هذه المتواضعة للمساهمة في مناقشة برنامج الحكومة وفي البداية وقبل كل شيء أغتنم هذه الفرصة السعيدة لأهنئ أنفسنا والشعب الجزائري كله على الفوز الباهر الذي تحقق من خلال الاستحقاق الرئاسي الأخير، وتعتبر هذه النتائج المحققة مفخرة للجزائر وكيف لا وقد شهدت على ذلك المنظمات والصحافة الدولية واعترفت بأن الانتخابات الرئاسية في الجزائر قد مرت على وجه صحيح لتكون بذلك أول انتخابات حرة في تاريخ العالم العربي وتشهد بأن الديمقراطية بالجزائر مثال لدول إفريقيا.

كما يسرني بهذه المناسبة تقديم التهاني الخالصة إلى حكومة السيد أحمد أويحي على الثقة التي نالتها

يربو عددهم على المليون والنصف مليون، مأساة سيدي الرئيس، مست المواطن في ممتلكاته التي خربت ودمرت وقدرت بما يزيد على 20 مليار دولار للجزائر، مأساة وطنية كانت عائقاً للتنمية الوطنية وحجبت الاستثمار الأجنبي والوطني المقيم في الخارج وحتى الاستثمار الوطني على حد سواء.

سيدي الرئيس، بفضل سياسة الوئام المدني استطاعت البلاد أن تجفف ينابيع الغضب وأن تحقق نجاحات واسعة في إطار استقرار الأمور، الأمر الذي يتطلب منا على أساس أن نرقي هذا إلى مصالحة أولاً ومصالحة وطنية شاملة دائمة ثانياً.

نبدأ بالأولى: لماذا أقول مصالحة وطنية أولاً يجب أن تكون هذه المصالحة حريصة على تماسك المجتمع وتعزيز قيمة وروح الأمة وعلى أساس أن تكون منيعة ضد التطرفات التي قد تمس بمكونات الهوية الوطنية، الإسلام والعربية والأمازيغية. سيدي الرئيس، مصالحة وطنية تعمل على التقليل والحد من الخلافات والقضاء على كل أشكال التوتر سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية، مصالحة وطنية تسعى لحل الخلافات بالحوار والتفاوض كبديل للقوة والمواجهة فلا الحوار عنيف ولا العنف حوار، والابتعاد كل البعد عن أساليب المجابهة واللجوء للعنف أو العنف المضاد وبغض النظر عما إذا تطلب تجسيد المصالحة الوطنية آليات معينة أو مبادرات تشريعية أو سياسات جنائية محددة فأي تصرف قانوني كالقيام بعمل ما أو الامتناع عن عمل ما تحكمه قاعدة قانونية وأن مجرد الانتقال إلى التعاطي إيجابياً مع المصالحة الوطنية هو في حد ذاته خطوة هامة في اتجاه لم الشمل وتجاوز تلك الشروخ التي تترتبت عن سنوات الإرهاب والدمار والخراب، والموضوع هو أن نحافظ على الحق الأول للإنسان وهو الأمن والحق في الحياة.

حق الإنسان في الأمن وحق الدولة في الاستقرار لا ينبغي أن ينظر إلى جانبه إلى أي أمر آخر مهما كان ثانوياً ويجب أن لا يكون هناك أي التباس في الجهود التي تبذلها الدولة في مكافحة الإرهاب المقيت ومكافحة الجريمة والعنف والفساد خاصة الفساد المالي والتهرب الضريبي وأشكال الغش وكل الأشكال

مفتاح أهم المحاور المتمثلة في برنامج الرئيس وقد حان وقت الانطلاق والشروع فيها مباشرة وبصرامة وجدية، الشيء الذي يملينا علينا إعطاء الأولويات للتكفل بالملفات المتعلقة بأهم الإصلاحات وهي إصلاح هيكل ومهام الدولة على أساس النتائج والتوصيات المقدمة من طرف اللجنة الوطنية المختصة في هذا الشأن، ولا سيما تحسين الخدمات العمومية بصفة عامة، تعميق وتعزيز اللامركزية التي تعني تقوية الديمقراطية المحلية بإصلاح المالية المحلية والتي تعتبر الوسيلة الوحيدة القادرة على ضمان التمويل السليم للصالحات المحولة من المركزية إلى الجماعات الإقليمية. هذا وبدون أن ننسى ضرورة تدعيم الشروط والوسائل المناسبة للاستثمار المرتبطة بتجسيد وتحقيق الإصلاحات المصرفية من جهة ووضع إطار قانوني للعقار الفلاحي والصناعي من جهة ثانية. سيدي الرئيس، في نهاية مداخلتني أقول بأن التحديات كبيرة والشروط متوفرة والإرادة موجودة وما علينا إلا الانطلاق في العمل بحزم وبدون تردد وبفتح كل الملفات التي من شأنها الإسهام في التنمية المسطرة وتحقيق النتائج الاجتماعية والاقتصادية المنتظرة لتصبح حقيقة ملموسة يشعر بها الشعب ويعيشها ويفتخر بها.

ولا يسعني في الختام إلا تمني النجاح والتوفيق للحكومة في عملها خدمة للبلاد والعباد، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطيب ماطلو والكلمة الآن للسيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين.

السيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، دولة رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الفريق الحكومي، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الصحافيين.

ستكون مداخلتني موجزة وتستند على المسلمات الآتية:

من قبل فخامة رئيس الجمهورية وأتمنى لها التوفيق والنجاح في مهامها، كما لا يفوتني أن أعبر عن سرورنا خاصة وأن برنامج الحكومة يترجم بوفاء التزامات ووعود ومشروع فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي نال ثقة ودعم وتركية الشعب.

سيدي الرئيس، إن برنامج الحكومة المعروض علينا يتيح لنا الفرصة لنجدد دعمنا ومؤازرتنا للسيد رئيس الجمهورية ونقوم بهذا لأننا منتخبو الشعب وعلى كاهلنا مسؤولية ترجمة ونقل انشغالات واهتمامات وتطلعات الشعب. وأولى هذه الاهتمامات والانشغالات هي تطبيق برنامج الرئيس.

إن برنامج الحكومة الذي يحدد مجالات تجسيد التعهدات الواردة في البرنامج الرئاسي والهدف منه الاستمرارية التي أراها الشعب وزكاها بقوة، هو برنامج واقعي وطموح، وأكثر من ذلك فهو يجسد رسالة الشعب في الانتخابات الأخيرة كونه يعبر عن إرادة الحكومة ليس في تطبيق محتوياته فقط وإنما يعبر عن مواصلة الجهود التي بذلت خلال الخماسي الفارط وعلى الخصوص المصالحة الوطنية ودعم الإنعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وليس هذا فحسب بل تعداه إلى ضمان تجنيد الوسائل الضرورية لتجسيد ذلك ميدانيا.

وعليه، فإنه يجب علينا التجند لتوفير كل الشروط لتطبيقه بفعالية وأن نعمل على ضمان إنجاحه كليا في آجاله لتحقيق الأهداف المسطرة.

وهنا، أسمح لنفسي بالإلحاح على إحدى أكبر الورشات المتضمنة في برنامجكم سيدي رئيس الحكومة ألا وهي الشق المتعلق بإصلاحات الدولة، لأنه في اعتقادي يشكل الحجر الأساس والنقطة الجوهرية في تعزيز وعصرنة الدولة، وبطبيعة الحال إذا كان الحديث في الماضي عن التنمية غير ممكن في غياب السلم والأمن نظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر فإنه اليوم والحمد لله وبعد استرجاعها لعافيتها وأمنها يجب علينا أن نفكر في التنمية بعزم وحزم بحيث أصبحت من الأولويات الضرورية.

وبما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاتأتي خارج الإصلاحات الضرورية هذه الأخيرة التي تعتبر

دعائم التعايش الفكري والتماسك والتكامل الاجتماعيين. سيدي الرئيس، إن بلوغ المقاصد السابقة يستلزم مساهمة الجميع لاسيما السلطات الولائية والبلدية، المطالبة بالعمل على استحداث وتعزيز آليات متطورة للتكفل بانشغالات المواطنين وخاصة فئة الشباب بعيدا عن منطق المواجهة والعنف. ولقد تضمن برنامج الحكومة توجهات مستقبلية تجد مرجعيتها في تعليمة فخامة رئيس الجمهورية الموجهة للحكومة لأجل إعداد برنامج تكميلي يدعم تعزيز ما تحقق على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وتجاوز التأخر المسجل في تهيئة اقتصاد تنافسي باستطاعته الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

دولة رئيس الحكومة،

إن المسعى المنهجي والواقعي الذي تبنته حكومتكم في ميدان مكافحة البطالة التي تمس فئة الشباب وخريجي الجامعات يدفعنا إلى التفاؤل بالمستقبل، ذلك أن التزام الحكومة باستحداث مليوني منصب شغل خلال السنوات الخمس القادمة من خلال تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي سيؤدي إلى إنشاء المزيد من مناصب الشغل التي ستقلل وستقلص من معدل البطالة.

كما أن التدابير التي اتخذتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا الإجراءات المستحدثة لفائدة العاطلين عن العمل وآلية القروض المصغرة وتوفير 150.000 محل لصالح العاطلين عن العمل وكذا الجهد المبذول لصالح حاملي الشهادات الجامعية في إطار صيغة عقود ما قبل التشغيل، كلها عوامل ستساهم في مكافحة البطالة.

وفي الختام، أتمنى التوفيق لدولة رئيس الحكومة والفريق العامل معه وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد بن الشيخ الحسين والكلمة الآن للسيد ميلود حبشي.

السيد ميلود حبشي: شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس

– أولا: إن البرنامج الذي أعدته الحكومة مستوحى في جوهره من البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية المزكى من قبل الأغلبية الساحقة من الناخبين في 8 أفريل 2004.

– ثانيا: لقد استحدث البرنامج المطروح أمامنا للنقاش ممارسة سياسية تنظر لإدارة المسألة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمنظور الأهداف والنتائج وليس بمنطق رد الفعل المطبوع بشعارات لاتعدو أن تكون مجرد قول وكلام لا تفعل ولا تقرر أي شيء لصالح المواطنين.

– ثالثا: إن تجديد فخامة رئيس الجمهورية لثقتة في السيد رئيس الحكومة والفريق العامل معه هو تعبير عن تقدير للكفاءة في التسيير والفعالية في الأداء.

– رابعا: إن الالتزام الصريح للحكومة بالعمل مع الشركاء الاجتماعيين في إطار الثلاثية هو آلية ملائمة لتجسيد التوافق الاجتماعي، وعلى ضوء هذه المسلمات فإن البرنامج – وأنا أعتقد هكذا – يتوفر على كل أسباب النجاح لاسيما وهو متكفل بأهم التطلعات والطموحات التي ينتظرها المواطن.

سيدي الرئيس، إن مشروعية هذه التطلعات والطموحات الجماهيرية تجد التعبير عنها في الالتزام بترقية خيار المصالحة الوطنية الذي يعزز لامحالة الوئام المدني وتتجسد أيضا تلك المشروعية في مسعى الحكومة للتكفل بضحايا الإرهاب وعائلات المفقودين وكذا تسيير الاندماج الاجتماعي للذين يتخلون عن نهج الإرهاب.

سيدي الرئيس، إن التوجهات المذكورة ستشكل قيمة مضافة لفضائل التقويم الوطني، وفي هذا السياق نتمن استعداد الحكومة المستمر لتسوية أزمة منطقة القبائل في سبيل العودة إلى الاهتمام باحتياجات المواطنين وتطلعاتهم للحياة الكريمة في كنف الأخوة والاستقرار.

وبنفس القدر نشيد بسعي الحكومة الهادف إلى تكريس فضائل التعبير السلمي وحق الاختلاف وتمكين المواطن من حقوقه المدنية والسياسية التي تشكل دعما صادقا للتعددية السياسية في الجزائر، ونسجل بارتياح شديد الاهتمام الذي أولته الحكومة للمجتمع المدني الذي سيساهم بلاشك في إرساء

العشرية السوداء. كذلك، إن المورد الأساسي في هذه المنطقة هو تربية الأغنام (L'élevage ovin) لا أنكر أن الفلاحة - بفضل صندوق الدعم الفلاحي - قد حققت تقدما ملحوظا لكن يظل النشاط الأساسي هو تربية الأغنام الذي لازال يمارس بالطريقة التقليدية، لذا يستلزم إيجاد ميكانزمات لعصرنة هذا القطاع الحيوي وتقديم الدعم والإعانات للموالين الحقيقيين وتشجيع التقنيات الحديثة، كذلك أخذ التدابير اللازمة للحفاظ على التوازن الطبيعي لمنطقة الهضاب وحماية الغطاء النباتي وذلك بتشجيع زراعة النباتات العلفية ومكافحة الحرق العشوائي، وتشجيع المحميات؛ تشجيع استعمال الطاقات المتجددة الشمسية وعن طريق الرياح (Les énergies solaires et éoliennes) القيام بعملية تشجير واسعة وتكثيف الغابات ومكافحة باعتباره الحاجز الطبيعي الأخير ضد زحف الرمال نحو الشمال.

تسطير برنامج لحفر الآبار الفلاحية لتثبيت السكان وربطها بالإنارة الريفية والزراعية.

سيدي الرئيس المحترم، سيدي رئيس الحكومة، سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل، إن النهوض بالمنطقة وجعلها قطبا أو نقطة استقطاب لكي تساهم في التخفيف من ضغط السكان على المناطق الساحلية، لا بد له من تهيئة الظروف الضرورية بالشروع في أقرب الآجال الممكنة في مشاريع هيكلية (Des projets structurants) تتمثل في:

- إعادة تفعيل وتوسيع خط السكة الحديدية الرابط بين البلدية والجلفة وتمديده نحو الجنوب؛

- الإنطلاق في مشروع معمل الإسمنت لعين الإبل عن طريق الاستثمار الخاص أو بالشراكة وهذا لتمويل كل ولايات الجنوب بالإسمنت؛

- الشروع في إنشاء المدينة الجديدة لبوقزول؛

- تكثيف شبكة الطرق الرابطة بين مختلف مناطق

الهضاب من جهة، ومن جهة أخرى الشمال والجنوب؛

- تشجيع الاستثمار الخاص والعام في المناطق الصناعية الموجودة وهذا بتقديم تحفيزات ضريبية

الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور.

عاشت بلادنا حدثا تاريخيا بالغ الأهمية والمتمثل في إعادة انتخاب - بأغلبية ساحقة - السيد عبد العزيز بوتفليقة لعهدا ثانية. وهذا يعني أن الشعب الجزائري صوت على السلم والسلام وعلى استعادة الجزائر لمكانتها بين الأمم وعلى النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل كل الأنشطة والقطاعات، وصوت أيضا على استقرار المؤسسات والمصالحة الوطنية في كنف العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني. لذا، لا يفوتني في هذا المقام أن أقدم تهاني الخالصة للسيد رئيس الحكومة المحترم والسيدات والسادة الوزراء على الثقة التي وضعت فيهم مرة أخرى للوصول بالجزائر إلى شاطئ الأمان نهائيا إن شاء الله، فأتمنى لهم جميعا التوفيق والنجاح في مهامهم النبيلة خدمة للوطن والمواطن.

سيداتي الفضليات، سادتي الأفاضل، إن مشروع برنامج الحكومة المعروف اليوم أمامنا تتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري لأنه يعكس وبصدق برنامج فخامة رئيس الجمهورية بالتركيز على مواصلة الإصلاحات التي شرع فيها في ظل العهدة الأولى، كإصلاح هيكل الدولة ومهامها، تحسين قدرات الإدارة وضمان الحكم الراشد (La bonne gouvernance)، إصلاح العدالة، المنظومة التربوية المصرفية... إلخ، فبفضل هذه الإصلاحات الشجاعة والطموحة بدأت تعرف بلادنا انطلاقة تنمية حقيقية وأكيدة، تظهر هذه الديناميكية بوضوح من خلال الأبواب الستة التي يحتوي عليها هذا البرنامج، لذا أذكر على سبيل المثال ولاية الجلفة التي استفادت خلال الأربع سنوات من رخص برامج (Les autorisations de programmes) يفوق ما استفادت منه منذ نشأة الولاية منذ سنة 1974 من مشاريع في مختلف الميادين، برامج سكنية، معاهد، أحياء جامعية، مؤسسات تربوية، مياه صالحة للشرب، شبكة صرف المياه، الربط بالغاز الطبيعي، الطرق... إلخ؛ لكن تبقى هذه الجهود غير كافية لأن المنطقة - منطقة الهضاب - هيكلية فقيرة (Structurellement pauvre) ولأنها قد عانت من التهميش واللامبالاة خاصة خلال

الاستقرار هي التنمية والرخاء ومحاربة الآفات الاجتماعية بشتى أنواعها ومن منظور تحقيق ذلك، فإن الشروع في تنفيذ الجيل الثاني من الإصلاحات التي تصدرها المنظومة المصرفية وتحديث النصوص القانونية والتنظيمية المرافقة لذلك تفرض جليا على الطاقم الحكومي الذي ترأسه سيادتكم - حسب قناعتى - تكييف النصوص المذكورة حسب الواقع الميداني وخصوصية كل منطقة من مناطق الوطن حتى يمكن تجسيدها محليا. وحتى يتضح لسيادتكم ما أقصد من مداخلتى سأطرق لبعض الانشغالات لعلها تجد أجوبة شافية، ولكن قبل ذلك لابد من الإشادة والعرفان بالمبادرات القيمة المتخذة من طرف السيد رئيس الجمهورية ومن طرف الحكومة والتي أعلنتم عنها - سيادة رئيس الحكومة - في برنامج حكومتكم السابقة وخلال تقديم قانون المالية لسنة 2004 والمتمثلة:

1 - في تخصيص مبالغ تنمية مناطق الجنوب للجنوب مع تكفل الدولة ببلديات المناطق النائية بالشمال التي كانت تدعم من طرف هذا الصندوق؛

2 - إنشاء صندوق بتمويل 3% من الجباية البترولية لتنمية مناطق الهضاب العليا مما سينعكس لامحالة بالإيجاب على المنطقتين على حد سواء؛

3 - تجسيد المطلب الذي ناضلنا من أجله منذ قدومنا إلى هذه الهيئة الموقرة والموجودة في جل تدخلاتنا والخاص بتعويضه النقل لمواد البناء بالنسبة لولايات الجنوب الكبير (إليزي، تمنراست، أدرار وتندوف) والذي دخل حيز التنفيذ منذ شهر. إلا أن ثمن التعويضه يبقى ضعيفا باعتماده على السعر المرجعي للمرسوم التنفيذي والقرار الوزاري المشترك المتعلق بالتعويضه والخاص بدعم نقل المواد الغذائية الأساسية والمحددة بـ 1.5 دج للطول الكيلومتري والذي أصبح لا يتماشى مع متطلبات السوق حيث أصبحت نسبة الدعم لا تغطي 50% من مصاريف النقل حاليا بدلا من 80% آنذاك مما يتطلب من سيادتكم مراجعته لأنه قد صدر في بداية التسعينات إلا أنني ألفت نظر سيادتكم إلى بعض الأمور الهامة والتي أصبحت تعيق فرص الاستثمار المعدومة أصلا بهذه الولايات الجنوبية البعيدة، وإلا كيف نفسر:

وتكون هذه المناطق مخصصة للمناطق الصغيرة والمتوسطة (PME-PMI) في الميادين التالية:

(La chaîne de froid, la maintenance, les activités para-agricoles; l'agro-alimentaire et les services).

- حفر الآبار العميقة خاصة في المناطق الجنوبية للهضاب؛

- تأمين الإنارة الريفية والفلاحية وكذلك إيصال شبكة الغاز الطبيعي للمدن.

تلكم هي أهم الانشغالات التي رأيت أن أطرحها أمامكم.

مرة أخرى أتقدم بالتنهاني الخاصة ووفقكم الله في خدمة الجزائر، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ميلود حبشي والكلمة الآن للسيد محمد نوح أبييري.

السيد محمد نوح أبييري: سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن المحاور الستة التي جاءت في هذا البرنامج تعتبر الأسس القوية في بناء أية دولة عصرية ولاشك أنها هي المسعى والهدف المنشود من طرف الجميع إلا أنني سيادة الرئيس أعتقد أن تجسيد هذه المحاور على أرض الواقع يتطلب الكثير من تضافر الجهود واختيار الكفاءات المؤهلة وإزاحة العديد من العراقيل التي وضعت عن قصد أو غير قصد وسأطرق لبعضها للتوضيح خلال تدخلتي هذا.

سيدي الرئيس، من منا لا يرغب في المصالحة الوطنية التي تعتبر المحور الجوهري لهذا البرنامج بعد المعاناة الأليمة التي عرفها مجتمعنا خلال العشرية الحمراء وبعد الخوف الرهيب الذي هيمن على مختلف هيئاته مهما كانت مستوياتهم الاجتماعية، وكيف يمكننا التكلم عن التنمية والاستثمار دون توفر الأمن والاستقرار؟ ومن هذا المنطلق فإن كل فئات المجتمع تزكي وتثمن هذا المسعى النبيل دون أدنى أي شك.

سيدي الرئيس، سيادة رئيس الحكومة، إن أسس

المباشر لأحدث عن ترقية المصالحة واستمرار الإصلاحات الشاملة أو بعبارة أوضح أن أحدث عن بعث الحياة والأمل في جزائر العزة والكرامة بعدما كنت شخصا ولسنوات أنقل وبكل مرارة وحسرة عبر نشرة الأخبار، كنت أنقل يومها على المباشر صور الضحايا وجثث الأبرياء في بلادي وهي تصارع الموت والدمار واليأس تقريبا كل يوم ولأكثر من عشرية كاملة؛ فشتان بين الأمس واليوم إذ هاهي البسمة تعود لترتسم اليوم من جديد على الشفاه بعدما كانت مغتالة طيلة سنوات الجمر التي روعت مواطنينا ومواطناتنا في ربوع جزائرنا من أقصاها إلى أقصاها.

سيدي الرئيس، ما كانت ظروف طيبة كهذه لتجمعنا اليوم في ربيع الجزائر 2004 لمناقشة برنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية والمزكى بأغلبية ساحقة من طرف شعبنا، ما كانت ظروف ومناسبة مواتية كهذه للنظر في تطلعات الجزائريات والجزائريين لتكون، لولا السياسة الرشيدة لفخامة الرئيس المتبعة في عهده السابقة ونفاذ بصيرته وشجاعته المثلى في اتخاذ قرار الوثام المدني الذي نعمل اليوم جاهدين ومتحالفين على ترجمته لمصالحة وطنية شاملة. إنها لفرصة نهني فيها فخامة رئيس الجمهورية والجزائر على الإنجاز التاريخي الكبير المتمثل في الفوز بل الانتصار المستحق والثقة التي جدت في فخامته ليستكمل مع بنات وأبناء الجزائر المسيرة التي انطلقت وبكل ثبات ربيع سنة 1999.

الآن وبعد الكلمة الفصل لأغلبية الجزائريات والجزائريين تعبيرا عن خيارهم وقناعتهم الراسخة بشأن المصالحة الوطنية، أعتقد سيدي الرئيس أننا مدعوون كلنا إلى تفعيل الآليات التي بإمكانها ترجمة أهداف المصالحة وأبعادها إلى واقع معيش نستشفه في يومياتنا كمواطنين قبل كل شيء.

وكلنا مسؤول - حكومة وبرلمانا ومواطنين - أمام التاريخ على تنفيذ ماتضمنه هذا البرنامج في محاوره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ على كل الالتزامات الواردة في البرنامج المعروض علينا للنقاش اليوم لاغبار عليها وهي تمس كل جوانب الحياة وعليه، لن أخوض في الحديث عن نسبة النمو ومؤشر ارتفاع

1 - تطبيق المادة 51 من قانون المالية لسنة 1998 والتي تنص على بيع الأراضي الموجهة للاستثمار الخدماتي للبيع في المزاد العلني وإن كان ذلك مقبولا في المدن الساحلية وبعض ولايات الشمال التي توجد بها طلبات كثيرة فهل الأمر كذلك في ولايات الجنوب الكبير حيث راسل المسؤولون السلطات المركزية لحل هذا الإشكال الذي لامعنى لوجوده أصلا بهذه المناطق.

2 - كيف نستثني الاستثمار الخدماتي من المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار وخاصة بالنسبة لولايات الجنوب الكبير؟ وهل وجدنا من يستثمر بهذه الولايات ولو بمنح المزايا حتى يستثنى من ذلك الجانب الخدماتي بهذه المناطق البعيدة والمعزولة.

سيدي الرئيس، سيادة رئيس الحكومة، أحيط سيادتكم علما بأننا قد أثرنا الكثير من هذه الانشغالات خلال مختلف المناقشات لمختلف الميزانيات السنوية إلا أن وجودكم اليوم معنا يحتم علينا التكلم عنها من جديد ونظرا لضيق الوقت واحتراما للمدة المحددة للتدخلات فإننا سنسعى لخصر هذه الانشغالات التي نعتقد أنها تعيق التنمية في هذه الولايات وسنعد أرضية للبحث - مع سيادتكم - عن السبل والكيفيات التي تتماشى مع خصوصياتها لبعث تنمية مستدامة وناجعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد نوح أبيري والكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

السيدة زهية بن عروس: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، زميلاتي، زملائي الصحافيين والصحافيات، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، (آيئما، آيسئما، أزول فلاون).

سيدي الرئيس، كم هي كبيرة سعادتني أن أقف اليوم معكم ومن على هذا المنبر الدستوري خاصة ونحن على

مثلما هو الحال بالنسبة للسكن الذي يمثل الحياة بل التأمين الأساسي للحياة إلى جانب الماء، ربط سكان الأرياف، سكان جزائرنا العميقة بشبكة توزيع الغاز والكهرباء والأمريخ خص جزءا كبيرا من ولايات الوطن؛ وهناك مسألة إعادة النظر مرة أخرى في تسعيرة الكهرباء والغاز بالنسبة لمناطق واسعة من جنوبنا الكبير حيث ظروف الحياة القاسية الصعبة وقد تستدعي نفس تلك الشروط القاسية إعادة النظر في مراجعة تسعيرة تذاكر النقل الجوي لمواطنينا في أقصى الجنوب الذين لا يعانون من بعد المسافة وقساوة الطبيعة فحسب بل وكذا من تكاليف النقل المتزايدة باستمرار.

سيدي الرئيس، كنت أتمنى قبل أن أتحدث عن إقامة وبناء سدود جديدة أن نعمل على صيانة الموجود منها مثل سد «أمجدل» وسد «بلة» بماقرة بولاية المسيلة وأن نسعى أولا وفي أقرب الآجال للقضاء على ظاهرة خطيرة باتت تهدد البيئة والمواطن على حد سواء إنها ظاهرة صعود المياه بولايتي ورقلة ووادي سوف.

كما لا يفوتني أن أنوه بتجربة رائدة وناجحة بالنسبة لبلادنا وعلينا تثمينها أكثر فأكثر، يتعلق الأمر بمخطط التنمية الفلاحية وحبذا لو تتوسع عملية الاستصلاح هذه إلى مناطق الجنوب الكبير مع إيلاء كل العناية والتركيز على مناطق السهوب الشاسعة المترامية عبر الأطلس التلي شرقا وغربا.

سيدي الرئيس، هناك من القطاعات الأساسية التي يمكن بواسطتها إيجاد مناصب شغل بنسب عالية ودائمة كقطاع السياحة والخدمات والبيئة والغابات، وهنا وجب التركيز عليها ووضع التحفيزات اللازمة والميكانزمات الناجعة لتحقيق فرص جديدة ومتجددة للتشغيل والتأهيل والتكوين.

ومن بين الإجراءات المحفزة وكمثال على ذلك إشراك جاليتنا المقيمة بالخارج وتشجيعها على إنجاز مختلف المشاريع الاستثمارية داخل الوطن وبالتالي الدور الذي سيساهم بقسط كبير في تعزيز أواصر التواصل والتلاحم وهي روابط قوية التي لطالما تجسدت كما يعلم الجميع وظلت حية ومثالية طيلة المراحل المختلفة التي مرت بها جزائرنا خاصة أيام

سعر البترول وطبعا انعكاسات كل ذلك على وتيرة التنمية الوطنية، لكن يتعين علي أن أسجل بعض التساؤلات وأشدد على بعض النقاط التي أراها أساسية في صنع مصالحتنا الوطنية التي نعمل لكي نرقبها من مفهوم وفكر إلى ممارسة وسلوك حضاري، فالمصالحة تعني أولا وقبل كل شيء:

إحترام قوانين الجمهورية؛ مكافحة كل أشكال التطرف والعنف ومواصلة التكفل الجدي والعاجل بضحايا المأساة الوطنية بما فيهم ضحايا الإرهاب والمفقودين؛ المصالحة الوطنية تعني أيضا استكمال تسوية الأزمة في منطقة القبائل بالحوار والتعقل والحكمة، كما تعني في شقها الآخر أن نوفر مناصب شغل لشبابنا وأن نحافظ على التماسك العائلي بكل مكوناته ونوفر أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية ونحسن باستمرار الظروف الصحية والعلاجية للجميع ونزرع أكثر فأكثر بذور التآزر والتضامن الوطني خاصة مع النساء والأطفال والشيوخ؛ ونعمل على وضع بطاقيات إحصائيات دقيقة على المستوى المحلي أي البلدي فيما يخص وضعية العائلات الجزائرية، عن عائداتهم المالية، أوضاعهم الصحية، الاجتماعية وغيرها من المعطيات حتى نضمن تكفلا فعليا وحقيقيا للمعوزين والمعوقين والعجزة وحتى توجه المساعدات والمستحقات فعلا لأهلها.

فالمصالحة التي نتطلع جميعا إليها قوامها أيضا وبصفة حتمية، إصلاح عدالتنا وتشريعاتنا وأسجل هنا وبارتياح وبتفاؤل كبيرين وضع قانون الأسرة ضمن أولويات مواصلة إصلاح العدالة إلى جانب ملف المنظومة التربوية، كيف لا ومصير الإنسان الجزائري مرهون بمدى انتمائه العائلي أو الاجتماعي، والحفاظ على قيمه الوطنية والتاريخية والروحية ضمن تراثه الحضاري والثقافي.

سيدي الرئيس، كنت أتمنى أن يدرج ملف الثقافة والسياحة ضمن الأولويات الأزلية لقطاعاتنا الوطنية لكن التوجه الإستراتيجي الوطني وقائمة الأولويات وضرورة الواقع يفرض علينا التضحية بميزانيات قطاعات والتنازل عنها لحساب قطاعات أخرى أكثر طلبا بل وحيوية بالنسبة للمواطن وحياتنا اليومية

– بطبيعة الحال – إلى إدارة تسهر على تطبيقه غير أن تفشي المظاهر السلبية في إدارتنا تثير في نفسي تخوف فشل تجسيده على أرض الواقع ما لم يتم إصلاح هذه الإدارة وذلك بتطبيق مبدأ «الرجل المناسب في المكان المناسب».

إن صورة الدولة تظهر من خلال أعوانها ومؤسساتها التي كلما اقتربت من المواطن، كلما كانت أكثر قدرة على اكتشاف عيوبها بحكم احتكاكه اليوم بها.

وفي هذا السياق، أود أن أنبه إلى المرض الخطير الذي بدأ ينخر إدارتنا ويكرس سلوكيات وممارسات تزيد من سخط وغضب المواطن، إنها الرشوة التي انتشرت وعمت إلا من رحم ربك، هذه الآفة هي التي ستحطم مصداقية الدولة وتزرع اليأس وإن ما أخافه في ظل تناميها وانتشارها المتزايد هو أن يأتي اليوم الذي يطالب فيه بتقنينها. إن الرشوة والمحسوبية والجهوية كلها عناصر لا تعمل على تغذية الإرهاب فحسب بل تقضي على هيبة الدولة؛ وهذا يقودني سيدي الرئيس إلى الحديث عن نقطة أخرى لاتقل أهمية، إنها الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تحولت إلى نريعة لزرع الفوضى وتمييع سلطة الدولة، إنه لمن غير المقبول أن يغلق طريق وطني وتتعطل مصالح المسافرين أو أن تحرق مؤسسات الدولة، كل ذلك بدعوى التعبير ومحاربة الحفرة والإقصاء ومهما كانت شرعية تلك المطالب فهناك أكثر من قناة لإبلاغها وإيصالها للجهات المعنية بعيدا عن التطرف والعنف ولا بد للحركة الجمعوية أن تلعب دورها في ترقية الحس المدني عند المواطن ونشر ثقافة الاتصال والحوار.

سيدي الرئيس، رغم الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة في مجال بناء المساكن ورغم الأهمية التي يوليها رئيس الجمهورية لهذه النقطة إلا أن هناك العديد من الوحدات السكنية التي أنجزت لكن لم يتم توزيعها للأسف إلى حد الآن وتتحمل مجالس البلدية مسؤوليتها في ذلك.

وفيما يخص هذه النقطة نطلب من السيد رئيس الحكومة إعطاء التعليمات الصارمة للسلطات المحلية

المحن والمآسي والنكبات مثلما كان الشأن في فيضانات باب الواد والزلازل الأخير الذي دمر مناطق بالعاصمة وبومرداس.

وفي الأخير، أود سيدي الرئيس أن أتعرض لموضوع القدرة الدفاعية الوطنية ونحن نسعى إلى الوصول إلى احترافية جيشنا الوطني الشعبي..

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهية بن عروس والكلمة الآن للسيد الحاج العايب.

السيد الحاج العايب: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، أصحاب المعالي أعضاء الحكومة زميلاتي، زملائي، أحبيكم.

بعد الاطلاع على برنامج الحكومة وتفحصه، أود في البداية أن أثنى عاليا ما جاء فيه، لكن في نفس الوقت أبدي حرصي الشديد على بعض النقاط ونظرا لكون السيدات والسادة الأعضاء قد سبقوني لبعضها واعتبارا لعامل الوقت سأكتفي بالتركيز على عدد من المسائل التي تبدولي غاية في الأهمية.

وسأبدأ بالمصالحة الوطنية التي يستحيل في غيابها تحقيق أية تنمية اقتصادية أو أي استقرار سياسي، فأقول إن الشعب هو صاحب القرار في هذه النقطة، وقد أبدى موقفه وقد فصل فيه يوم 8 أفريل 2004.

ولا بد من القول ولأول مرة تجرى في بلادنا انتخابات نظيفة ونزيهة على هذا المستوى والتي احترمت فعلا إرادة الناخب وعبرت عن توجهه مثلما ساهمت في استرجاع العملية الانتخابية لمصداقيتها، وأعتقد سيدي الرئيس أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة قد شكلت النهاية الفعلية للمرحلة الانتقالية، وسمحوا لي أن أتوجه من على هذا المنبر الموقر بالتحية والتقدير لهذا الشعب العظيم الذي انتصر على بطش وجبروت الإرهاب بقوة السلم والعقل.

سيدي الرئيس، إن تنفيذ هذا البرنامج سيوكل

لتوزيع تلك السكنات.

سيدي الرئيس، إن الهدف من كل ما سبق أن أشرت إليه هو السعي لتحسين صورة الجزائر واسترجاع ثقة المستثمر فيها، سواء كان أجنبيا أو وطنيا، وفي هذا المقام أتساءل عن الإمكانيات التي وفرتها الدولة لجلب الاستثمارات، فلقد عرفت شخصا عددا من المستثمرين أجانب وجزائريين الذين يرغبون في الاستثمار في عدد من القطاعات كالسياحة والصيد البحري ومنح الامتيازات لبناء الطرق السريعة وقد أودعوا ملفاتهم لكن لم يتم الرد عليهم إلى حد الآن. واسمحوا لي أن أقول هنا إنه وقبل أن أفكر في دعوة المستثمر الأجنبي علينا أن نهىء الظروف الملائمة التي تشجع المستثمر الوطني على البقاء في الوطن، والأمر واضح فالسبب الذي يدفع بالمستثمر الوطني للهروب إلى الخارج هو نفسه الذي يجعل المستثمر الأجنبي يتردد، ويرتبط أساسا هذا السبب بالبيروقراطية الإدارية من جهة وعدم مواكبة النظام البنكي للتطورات الاقتصادية الجارية من جهة أخرى. ولاشك أن هذه الممارسات الإدارية السيئة التي - أحيانا - لم يسلم منها حتى البرلمانيون تبرز غياب ثقافة الدولة عند بعض المسؤولين ونقص احترامهم للمؤسسات.

سيدي الرئيس، لايمكن أن أختتم تدخلتي هذا دون التطرق إلى نقطة جوهرية وحساسة في قوام الحكم الراشد واستقرار العلاقات، إنه قطاع العدالة الذي يرمز فعلا للسيادة وللديمقراطية، أود أن أقول عليكم بإصلاح العدالة وذلك بتطهيرها أولا من أولئك المحسوبين عليها ثم تحرير الباقي منهم من كل الضغوط التي يمكن أن تمارس عليهم، فليس هناك أكثر جرما من أن يصدر حكم جائر ولمصلحة شخصية لكن باسم الشعب.

سيدي الرئيس، إن وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ يتطلب تجنيد وإشراك الجميع إذ هناك الكثير ينتظر فعله، وليس يوم 8 أفريل إلا البداية لذلك و«وقل إعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج العايب والكلمة الآن للسيد محمد بوديار.

السيد محمد بوديار: بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي المحترمين، السلام عليكم.

لا يفوتني أن أتقدم بتهاني الخالصة للسيد رئيس الحكومة بمناسبة تجديد الثقة فيه وكذلك تهاني الخالصة لكل الإخوة الوزراء المشكلين لطاغم هذه الحكومة.

سيدي الرئيس،

ليس من اليسر أن نناقش برنامج حكومة ثري وواعد في بضع دقائق، وعليه فضلت التطرق إلى إبداء بعض الملاحظات المتواضعة، تتعلق بقطاع الفلاحة وقطاع الصناعة الصغيرة والمتوسطة.

يقول أحد كبار الاقتصاديين أن الفلاحة «بئر لاينضب»، فالصناعة مهما كانت متانتها فإنها لاتدوم أمام المنافسة الشرسة في ظل العولمة، وإن البترول ثروة زائلة لا تدوم أيضا، ويبقى البديل في الفلاحة وربما حتى في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

فبالنسبة لقطاع الفلاحة، إن الجزائر والحمد لله تتربع على مساحات شاسعة منها ما هو مستصلح كما في أراضي الشمال ومنها ما هو قابل للاستصلاح كما هو في أراضي الجنوب، ثم إن منتوجاتنا الزراعية تتمتع بسمعة عالمية وخاصة في الأسواق الأوروبية، لكونها تعد من البواكير وإنها غير مشبعة بالمواد الكيماوية المضرة بصحة الإنسان، ثم إنها تنضج تحت حرارة شمس طبيعية تعطيها نكهة خاصة.

إن تجربة صحراء بسكرة أين وصل الفلاحون إلى تصدير خضرواتهم إلى أوروبا في أعز شتائها، يجب توسيع هذه التجربة الناجحة إلى بقية الولايات الصحراوية القابلة أراضيها للاستصلاح.

ثم يجب التفكير في زراعة النباتات الزيتية، والبادرة ابتدأت هذا الأسبوع في لقاء بين وفد الجمعية العالمية

إن جميع عوامل نجاح هذه المؤسسات متوفرة وهي عوامل التمويل الجزئي الذاتي، لأن هناك عددا هاما من أصحاب رؤوس الأموال مازالوا حذرين من الإقدام على الاستثمار الصناعي لانعدام خبرتهم بمعطيات السوق الجزائرية وعدم تجربتهم في التسيير الصناعي لذا نجد بعضهم يلجأ إلى الاستثمارات في القطاعات المشبعة أسوة بغيرهم كقطاع المطاحن الذي استولى على نسبة 270 بالمائة من الاحتياجات الوطنية والحكومة قد بادرت إلى تخصيص 1.5 مليون أورو للتكوين لمدة 3 سنوات لإعداد رجال أعمال، إذن لا بد من مواصلة التركيز على تكوين ثقافي مؤسساتي ومايشجع ازدهار هذا القطاع، أقصد قطاع البنوك الصناعية المتوسطة والصغيرة هو توفر البنوك حاليا على حوالي 10 مليار دولار مخصصة للقرض الاستثماري ضف إلى ذلك وجود الصندوق الخاص بضمان القروض في مجال الاستثمار الصناعي.

هذه كلها عوامل هامة لإنجاح قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة، تكون حافزا للمستثمر الجزائري على الإقدام على الاستثمار الصناعي. وأخيرا، الجزائر حريصة على أن تكون منسجمة مع الاقتصاد العالمي في إطار العولمة الشاملة التي لامفر منها، وقد بذلت بلادنا جهودا جبارة من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هي الآن على مشارف الانضمام قبل نهاية 2004.

تبقى مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإنه يجب أن نأخذ هذه المسألة بحذر شديد لأن التقرير الذي أعده كبار الخبراء والاقتصاديون الأوروبيون، يؤكد أن بعض الدول منها الجزائر ومصر والمغرب وتونس سوف تتعرض بانضمامها إلى مخاطر سياسية واجتماعية، وإنه لتفادي ذلك يجب على دول الاتحاد الأوروبي أن تضاعف استثماراتها داخل كل دولة من هذه الدول بما فيها الجزائر 5 مرات إلى غاية 2010، إذن هاهم خبراءهم يحذروننا من الارتجالية والإسراع والتسرع في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعليه، فإننا نرى أن الحذر والحيطه واجبان في مثل هذه الحالة.

وأخيرا نتمنى لكم التوفيق وشكرا.

للمنتوجات الزيتية (AGROPOL) مع أعضاء الغرفة الفلاحية بعنابة من أجل دراسة مدى نجاح زراعة نبتة الصوجا (SOJA) المنتجة للزيت، وإذا نجحت هذه المبادرة فإن فائدها ستكون عظيمة خاصة إذا تم توفير ماكينات التحويل من قبل الصناعيين الذين يجب تدعيمهم في هذا القطاع الاستراتيجي.

ولكن، نلاحظ أن الدعم المخصص للفلاحة بالجزائر لايتجاوز 1% من الناتج المحلي الخام بينما المقياس المعتمد دوليا من أجل الدعم الفلاحي هو 10%. وعليه، أصبح ضروريا رفع الدعم لهذا القطاع الحيوي، هذه رؤية عمومية.

وإذا تكلمنا عن القطاع الفلاحي، فإن الكلام يقودنا حتما إلى الكلام عما يسمى بتوفير المياه والسدود، لأن معركة اليوم والغد، هي معركة الماء، لأن الوحيد الذي يضمن الأمن الغذائي، هو الماء ولكن مع الأسف الشديد فإننا نلاحظ أن هناك تأخرا في هذا الجانب وأضرب لكم مثلا بسد «الصفصاف» الواقع بولاية تبسة على الحدود التونسية، الذي تذهب مياهه إلى خارج الوطن، كان محل حديث السكان والفلاحين والسلطات الولائية منذ 12 سنة، وتمت دراسته وكان محل عدة زيارات وزارية، وأخيرا تم اعتماده ولدي مراسلات رسمية شخصية من أعضاء الحكومة يقر برمجة هذا السد وفجأة أطلعنا الصحف بأن هذا السد تم إلغاؤه وضاع الأمل وتبخر أمل المواطنين جميعا، وعلى هذا الأساس باسم سكان ولاية تبسة ألتمس من السيد رئيس الحكومة أن يتكرم بلفتة منصفة لسكان وفلاحي هذه الجهة من أجل برمجة هذا المشروع.

أما فيما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن تجربة الدول التي حققت نهضة اقتصادية رهيبه تؤكد أن من ضمن أسباب الازدهار الاقتصادي في كل بلد هو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي أمريكا توجد حوالي 40 مليون مؤسسة، فرنسا حوالي 2 مليون مؤسسة، ألمانيا حوالي 3 مليون مؤسسة وفي الجزائر توجد حوالي 186 ألف مؤسسة ونتمنى أن تنجح حكومتنا في توفير إنشاء 100 ألف مؤسسة إضافية وعد بها السيد رئيس الجمهورية.

الإدارة المركزية والمحلية والجمارك والضرائب ومصالح أملاك الدولة والبنوك التي تتجه كلها نحو العمل المغلق على نفسها كسلطة بيروقراطية تفضل السماسرة والمهربين وأصحاب الرشوة والسوق الموازية على المستثمرين الحقيقيين إذن لابد من محاربة هذه الآفة بالطرق الردعية لأن مشروع بناء اقتصاد كبير منتج وفعال بتحديد دور جديد للدولة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فوضع ميكانزمات لاقتصاد السوق تكون متضامنة مع التنظيم الاجتماعي باعتبار أن الدولة ستتولى مهاماً أخرى بالسير إلى الوصول إلى مصادر الاستثمار بالتمويل المالي والعقاري وكذا إعادة تنظيم سوق الصرف ومحاربة السوق الموازية. فعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها في التكفل بالجانب الاجتماعي لأن أية عملية قد تثير مشاكل اجتماعية تجهض عملية التنظيم الاقتصادي في حد ذاته، وإن انسحاب الدولة من إدارة الاقتصاد يعني أن الجزائر قد دخلت في الإصلاحات من الجيل الثاني وهي شروط لا مناص منها للانخراط في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة. إن العدالة هي العمود الفقري لدولة الحق والقانون فإصلاح العدالة هو رهان أساسي، فينبغي رفع القيود الحالية التي تفرضها بفضل تغيير التنظيم الوظيفي. والواقع، فإن الأمر يتعلق بإعادة وإقامة آليات قانونية وتنظيمية وهذا لتوفير العدالة الراسخة ذات النوعية بغية إخلاء الثقة بين القاضي والمتقاضى وبالتالي جعل المواطن يقف في مؤسسات الدولة. فالترقية الأفضل للتربية والتعليم، إصلاح المنظومة التربوية تحدي آخر لترسيخ تقاليد راقية تسمح لنا بالفتح على عالم التكنولوجيا والعصرنة في زمن التحولات السريعة، ولأولادنا وللأجيال القادمة الحق في اكتساب هذا التطور الحضاري والابتعاد عن الحسابات الضيقة والمزايدات الظرفية، فالعولمة اليوم لا ترحم فلا بد أن نلقم المنظومة التربوية بالمعايير الدولية لأن شروط العولمة تتطلب ذلك. وفي المجال الدبلوماسي تبقى الجزائر محكومة بالفضاءات الأوروبية والغربية- الإفريقية والأورو متوسطة حيث إن عملنا مرتكز باتجاه الخارج من

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد بوديار والكلمة الآن للسيد عمر سعيد مومن.

السيد عمر سعيد مومن: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، سيداتي، سادتي، أعضاء طاقم الحكومة المحترمين، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السلام عليكم.

إن بناء دولة الحق والقانون المستوفية للمعايير الدولية هو اختيار لرجعة فيه، ونحن نسعى لبناء الديمقراطية في ظل دولة القانون قصد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وترقيتها إلى واقعنا اليومي فالتجسيد في هذا الميدان سينمي الحس المدني ويدعم المواطنة داخل المجتمع.

فالمصالحة الوطنية بلا منازع هي العمود الفقري لبرنامجكم سيدي الرئيس وذلك باعتبارها الوليد الشرعي لسياسة الوئام المدني؛ فالمصالحة الوطنية الشاملة واسعة لكل تنمية ورخاء وتجند الموارد والطاقات للنهوض بالبلاد وبالتالي تحقيق العيش الكريم لكل مواطن بدون استثناء.

وفي نفس الإطار فالتكفل بضحايا الإرهاب ودعم عودة النازحين إلى ديارهم يبقى وعداً قطعناه على أنفسنا؛ وحرصاً منا دائماً على تجسيد المصالحة الوطنية كمفهوم اجتماعي أولاً وسياسي ثانياً فملف أزمة القبائل يفرض علينا جميعاً أن نسعى لتشجيع مواصلة الحوار وهذا في إطار دستوري.

سيدي الرئيس، إنه في جو العولمة أصبحت المنافسة أكثر حدة وشراسة فالوقت هو المال ولا يوجد اقتصاد سوق على الطريقة الجزائرية لكن توجد قوانين عالمية ودولية، ورؤوس الأموال تستثمر في البلدان الأكثر سهولة في عملية تعاملها مع المستثمرين.

فرغم تحسن الجانب الأمني في بلادنا لا يزال الاستثمار الوطني والأجنبي يشهد انخفاضاً يرجع إلى

إن إقامة العدالة والمساواة بين كافة أفراد الشعب، سيدي رئيس الحكومة، ضرورة ملحة، وإن كان الشعب قد صوت بهذه النسبة العالية فذلك لوحدة الأمة والبلاد بما يخدم الرقي والازدهار والتطور، فلا تنمية بدون مصالحة منسجمة حقيقة تنبذ العنف والتطرف والتعسف للسلطة ومحاربة البيروقراطية في مختلف المستويات مهما كانت أشكالها. وبالمناسبة نبارك ميلاد الجمعية الجزائرية للمصالحة والتنمية التي بادر بها الإطار والمناضلون من أجل تحقيق الأهداف السامية المتضمنة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

سيدي رئيس الحكومة، أستسمحكم في هذا المجلس إن رجعت بكم إلى ولاية سيدي بلعباس التي تحتاج إلى عنايتكم واهتمامكم بما يخدم التنمية فيها وذلك في عدة قطاعات.

وفي إطار تقرب الإدارة من المواطن وربحا للوقت فإنني أقترح أن تكون هناك قبضة جبائية برأس الماء التي لها كثافة سكانية معتبرة تستفيد من خدماتها حتى تنقص المشقة والعناء على أهلها في التنقل إلى مدينة لاغا ومقر الولاية.

سيدي رئيس الحكومة، نحن نعلم أنه لا تنمية بدون طرق والطرق القديمة تحتاج إلى ترسيم وتوسيع ومن ثمة نلفت انتباهكم إلى الطريق رقم 13 الرابطة بين سيدي بلعباس مرورا بمولاي سليس ورأس الماء إلى العريشة الذي يحتاج إلى صيانة وتوسيع لما له من أهمية كبيرة في تنقل الشاحنات الكبرى المحملة بالبضائع المحملة بالمواد الأولية لشركة سوناطراك والمتوجهة إلى الجنوب نحو حاسي رمل وحاسي مسعود، أما الطريق رقم 9 الرابط بين سيدي بلعباس وبلدية تمزوغة ولاية عين تموشنت فهو كذلك يحتاج إلى صيانة وتوسيع.

أما فيما يتعلق بإصلاح المستشفيات، أقترح توسيع العيادة المتعددة الخدمات وتحويلها إلى مستشفى حتى تستفيد منه بلدية رأس الماء التي يعاني سكانها كثيرا والبالغ عددهم أكثر من 25 ألف ساكن وهم في أمس الحاجة إلى هذا المشروع لتحقيق أو لتغطية حاجيات المواطنين بهذه المنطقة.

خلال تشجيع إنشاء مركز ثقافي وجامعة أورو متوسطة ليكونا مقرا للحوار بين الحضارات وتلاحم الثقافات وإنشاء بورصة أورو متوسطة تعمل على تسهيل انتقال الأموال والأشخاص والاستثمار في هذا الفضاء الأورو متوسطي.

ونظرا لضيق الوقت أقول إن جزائر 2010 ستكون تلك التي يريدونها الجزائريون والجزائريات بكل تفاعل فإنها ستكون مميزة بالتنمية في كل مجالات الديمقراطية والاقتصادية في ظل المحبة والرخاء إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمر سعيد مومن والكلمة الآن للسيد محمد بوخلخال.

السيد محمد بوخلخال: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أهني السيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته على الثقة التي وضعت فيكم من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية رعاكم الله وثبت خطاكم في خدمة البلاد والعباد.

سيدي رئيس الحكومة، بعد اطلاعي على مشروع برنامج الحكومة المتضمن المصالحة الوطنية، اتضح لي جليا أن المصالحة الوطنية كان اعتمادها برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي قدمه للشعب خلال الحملة الانتخابية فرحب به الشعب وصوت عليه وزكاه يوم 08 أبريل 2004 بنسبة معتبرة لم يسبق لها مثيل في الحياة الانتخابية التي عاشتها الجزائر منذ الاستقلال تعبيراً منه بكل صدق عن خيار لاربعة فيه.

سيدي رئيس الحكومة، إن نتائج 08 أبريل لهي كفيلة وحدها بالتعبير والتجاوب القائم مع برنامج فخامة رئيس الجمهورية المتضمن المصالحة الوطنية في أبعادها الثقافية والحضارية.

الساحة الدولية. وإن البرنامج بما احتواه من أهداف ومحاور كبرى يؤكد عزم الحكومة وإرادتها السياسية لرفع التحدي من أجل تجسيد - عمليا - مختلف التحولات الضرورية للتنمية الشاملة في ظل المصالحة الوطنية، هذه المصالحة التي تعتبر امتدادا طبيعيا وواقعا لسياسة الوئام المدني التي تبناها الشعب الجزائري بكل شرائحه وتأكدت نتائجها بتحسين الوضع الأمني واستقرار البلاد مما استوجب ترقيتها إلى مصالحة وطنية زكاهها الشعب بأغلبية ساحقة في الانتخابات الرئاسية يوم 08 أبريل 2004، وأكد باختياره هذا أن المصالحة الوطنية هي مشروع الذي يبعث على نماء دعائم التماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة من أجل رفاهية المواطنين وتعد في الوقت نفسه من عوامل تعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين بما تحمله هذه المصالحة من روافد الإصلاح والآليات والأدوات السياسية والاجتماعية والثقافية وبتجسيد المصالحة الوطنية سيستأنف الشعب الجزائري الحياة بكل زخمها وتفتح أمامه وأمام أبنائه أبواب التطور والحداث والرفاهية ويطوي صفحة العنف إلى الأبد، ونجاح المصالحة تؤكد مادامت الجزائر تتوفر في الوقت الحاضر على القدرات والوسائل المادية لتدارك التأخر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

أما فيما يخص المحور الخاص بإصلاح مهام الدولة وتنظيمها فهذا المحور يعكس الإرادة السياسية التي تعتزم الدولة القيام بها لتحسين الخدمات العمومية استجابة لتطلعات المواطنين، غير أن تحسين الخدمات في المرفق العام تتطلب أعوانا مؤهلين ومكونين ويتحلون بالضمير المهني والأخلاقي.

السيد رئيس الحكومة، إن كل إصلاح إداري للمرفق العام مرتبط بمدى الإسراع في إصدار القانون الأساسي العام للوظيفة العمومي الذي يساهم بقسط كبير في رد الاعتبار للخدمة العمومية وتثمين أداؤها.

أما فيما يخص المحور الخاص بامتصاص البطالة فقد أقر البرنامج أهدافا كبرى في ميدان التشغيل ستسمح هذه الآليات بإحداث عدد كبير من مناصب الشغل تبعث على التفاؤل في هذا المجال، ولكن رغم انخفاض نسبة البطالة في السنوات الأخيرة ورغم

أما فيما يتعلق بقطاع العدالة فإنني أنبه إلى أن مشروع المحكمة متوقف منذ سنة 1992 إلى يومنا هذا؛ أرى من الأفضل أن تنطلق الأشغال به قصد تخفيف الضغط عن محكمة تلاغ وفي نفس الوقت حتى يستفيد مواطنو هذه المنطقة من خدمته.

أما قطاع الشبيبة والرياضة، فهو يلعب دورا هاما في تغذية العقل والجسم، لهذا لاحظنا بعض النقائص في هذا القطاع بدائرة رأس الماء (ولاية سيدي بلعباس) بحيث رغم أهمية المنطقة إلا أنها لازالت نائية إذ يوجد ملعب واحد في هذه الدائرة وهو غير صالح ويفتقد للمرافق الضرورية التابعة له، فمنطقة الصحراء أو بوابة الصحراء تحتاج إلى مسبح نصف أولمبي في برنامج الإنعاش الاقتصادي.

وفي الأخير أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوخلخال والكلمة الآن للسيد بوعلام لبيد.

السيد بوعلام لبيد: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة الفاضل، السيدات والسادة الوزراء المحترمين، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، السادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله.

أستهل تدخلتي هذا بتهنئة السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على تجديد الثقة التي وضعها فيهم فخامة السيد رئيس الجمهورية ونتمنى لهم التوفيق والسداد في مهامهم النبيلة.

سيدي الرئيس، إن برنامج الحكومة المعروض أمامنا اليوم للمناقشة والإثراء يعكس بحق الاستمرارية وتعميق الإنجازات المحققة أثناء العهد الخماسية الفارطة ويستجيب لتطلعات وآمال المواطنين من خلال أهدافه الكبرى المتمثلة في المصالحة الوطنية وتحديث الدولة وتحقيق التنمية الشاملة وتثمين السياسة الاجتماعية والثقافية وترسيخ مكانة الجزائر على

التراتب الخاصة للوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ورغم التراتيب الخاصة بالقرض المصغر، فإن شبابنا العاطل مازال يواجه إجراءات بيروقراطية تقف حاجزا مانعا ضد تحقيق طموحاته خاصة مع البنوك التي لا تستجيب لطالبي القروض، مما يستوجب - السيد رئيس الحكومة - التعجيل بالإصلاحات الخاصة للمنظومة المصرفية تماشيا مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في الوطن.

أما الالتزام الرئاسي الذي أقر إحداث مليوني منصب شغل خلال عهدة الخمس سنوات، فإننا نأمل أن يكون هذا التشغيل عن طريق الشباك الوحيد ضمانا للشفافية وتعزيزا للثقة بين الشباب ودولته.

السيد رئيس الحكومة الفاضل، لقد حظي إصلاح المنظومة التربوية في برنامجكم بالعناية في الطرح والتصوير لكل أبعاد الإصلاح من غايات وطنية ومرامي اجتماعية وأهداف علمية وتكنولوجية وبيداغوجية من أجل مواكبة التطور العلمي والتفتح على العالم، وإذا كان إصلاح المنظومة التربوية يدخل ضمن الإصلاحات الوطنية الكبرى فإن العنصر الأساسي والجوهري للإصلاح هو التأطير بمختلف أسلاكه وإن التأطير هو أساس كل نجاح في هذا الميدان وهو مرهون بالتأطير المستقر ويكمن هذا الأخير - في نظرنا - في إصدار القانون الخاص برجال التربية في أقرب وقت تفاديا للاضطرابات التي يعرفها القطاع من حين لآخر.

سيدي الرئيس، في الأخير نرى أن برنامج الحكومة بما احتواه من أهداف كبرى مستمدة من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية المستجيب لانشغالات المواطنين اليومية وتطلعاتهم لكفيل باستكمال الإصلاحات في ظل المصالحة الوطنية والتنمية الشاملة. السيد رئيس الحكومة، وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوعلام لبيد والكلمة الآن للسيد محمد دراوي.

السيد محمد دراوي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أتقدم بتهاني الخالصة إلى فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة على النجاح الباهر الذي حققه في الاستحقاق الرئاسي التاريخي ليوم 08 أفريل 2004؛ لقد حاز على ثقة الشعب الجزائري الذي زكاه لعهدته رئاسية ثانية بعد تقييمه الإيجابي للعهد الأولى وبرنامج الانتخاب الطموح والذي ينبع من الواقع المعيش وينبني على قواعد صحيحة وصلبة ستقود الجزائر بمشيئة الله إلى بر الأمان والتطور والرفاهية لأن الإرادة السياسية موجودة والإمكانات متاحة خاصة في ظل المصالحة الوطنية الشاملة، ولا غرو، فهو بحق رجل المرحلة؛ تمنياتي له بالتوفيق في مهامه السامية وكلنا دعم وسند له بعون الله.

كما أتقدم بأحر التهاني وأزكى التمنيات للسيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة ولكل طاقمه الحكومي على الثقة التي وضعها فخامة رئيس الجمهورية فيهم للإشراف على الجهاز التنفيذي وتجسيد برنامج الانتخابي، متمنيا للجميع التوفيق والسداد.

وأهنئ أيضا السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي على تزكية برنامجها التي نالها في الغرفة الأولى من البرلمان: المجلس الشعبي الوطني، فذلك سيزيده عزما إلى عزم للمضي قدما نحو التجسيد الميداني لبرنامج الحكومة، وأشكر بالمناسبة السيدات والسادة نواب الأمة على هذه التزكية التي تكرر التعاون والتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

سيدي الرئيس،

أصبح من الأكيد أن برنامج الحكومة يجسد فعلا الاستمرارية التي دعا إليها فخامة رئيس الجمهورية خلال الحملة الانتخابية وهي الاستمرارية التي تدعو أساسا إلى ترقية سياسة الوئام المدني إلى مصالحة وطنية شاملة ومواصلة سياسة الإصلاحات لمنظومتنا

إن الانطلاقة الاقتصادية التي يعمل برنامج الحكومة على تحقيقها في ظل المصالحة الوطنية بتحقيق نسبة نمو لا تقل عن 05% طيلة العهدة الثانية الحالية، تستلزم الجدية في سد الثغرات التي تميز اقتصادنا الوطني، فالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية يتطلبان ترتيب شؤون البيت الداخلي أولاً وقبل كل شيء.

ولعل من أولوية العمل الاقتصادي اليوم هو عصرنة المنظومة المالية والاستفادة من الأخطاء التي حصلت في الماضي القريب في هذا الميدان؛ ونعتقد أن تشخيص الداء قد تم وما بقي إلا وصف العلاج المناسب من خلال تشريعات تراعي الواقع الوطني وتأخذ المعايير الدولية بعين الاعتبار.

إننا نشتم التنصيص على إنشاء «المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف» لكن يبقى العمل على توضيح صلاحياتها ومهامها وهيكلها، كما ينبغي دعم «الديوان الوطني للإحصاءات» لتوفير الأرقام الصحيحة عن حالة وطبيعة اقتصادنا ومن ثمة تتمكن الهيئات المختصة من وضع الميكانيزمات والاستراتيجيات المطلوبة.

وأحب أن أؤكد هنا على ضرورة التعجيل بحل مشكلة العقار الصناعي وكذا الفلاحي لأنهما يشيطان كل عملية تنمية منشودة.

سيدي الرئيس،

لا يتسع الوقت للتطرق إلى كل المجالات التي جاء بها برنامج الحكومة غير أنني أغتنم هذه الفرصة لأستنفر الحكومة لمواصلة الجهد في إصلاح مهام وهيكل الدولة وإصلاح قطاع العدالة وكذا المنظومة التربوية والقانونية لبلادنا بحيث يتم التكفل بكل الملفات التي تشغل الرأي العام الوطني مثل قانون الأسرة، قانون الإعلام، قانون الوظيف العمومي، قانون البلدية وقانون الولاية... إلخ.

وأنا أعتقد أن الإرادة السياسية موجودة والإمكانات متاحة لدينا، فما علينا سوى العمل ثم العمل على تجسيد البرنامج الانتخابي الطموح لفخامة رئيس الجمهورية من خلال تطبيق برنامج الحكومة في ظل تعاون وانسجام التحالف الرئاسي الذي أنشئ لهذا الغرض.

الاقتصادية والاجتماعية وترقية مكانة الجزائر في المحفل الدولي.

ولن أجتزها الكلام لوصف هذا البرنامج أو التعليق عليه وإنما سأبدي بعض الملاحظات التي أراها مهمة في التكفل الجاد بانشغالات المواطنين الذين يتوقون إلى غد أفضل.

سيدي الرئيس،

أنطلق بداية من بومرداس باعتباري منتخبا عن هذه الولاية، ولا يخفى عنكم ما عانتها هذه الولاية جراء الزلزال العنيف الذي ضربها مساء يوم الأربعاء 21 ماي 2003، كما لا ينكر أحد الجهود التي بذلتها الدولة لمسح آثار ذلك الدمار والخراب، ومواساة المنكوبين. إنني أغتنم هذه المناسبة لأتقدم - أصالة عن نفسي ونيابة عن سكان بومرداس - بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى فخامة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وطاقمه الحكومي على وفائهم بالوعود التي قطعوها على أنفسهم في التكفل بضحايا الكارثة الطبيعية ومنكوبيها؛ وأدعو الحكومة من هذا المنبر إلى بذل المزيد من الجهد لتجسيد البرنامج المسطر لفائدة هذه الولاية لمحو جميع آثار الزلزال والتكفل بالمنكوبين من جميع النواحي وخاصة استخلاص الدروس والعبر في البناء والعمران والاستعداد لأي طارئ قد يحدث لأقدر الله خاصة أننا نعلم بأن المنطقة الشمالية للجزائر عرضة للزلازل باستمرار.

سيدي الرئيس،

لا يختلف اثنان في كون المصالحة الوطنية خيارا استراتيجيا وصمام الأمان لكل تنمية وتطور، وحتى استعادة المكانة الدولية لبلادنا باعتبار أن السياسة الخارجية هي مرآة للسياسة الداخلية.

لذلك يجب المضي قدما وبكل عزم وحزم نحو تجسيد هذه المصالحة الوطنية لاستتباب الأمن والطمأنينة في البلد وتكريس كل الجهود في الإنعاش الاقتصادي.

فلا تطور ولا تنمية بدون أمن وسلم، ولا استثمار وطني وأجنبي بدون أمن وسلم، فالمصالحة الوطنية هي الخيار الاستراتيجي ولا مناص منها..

سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس،

في الأخير وتكريسا للمصالحة مع الذات ومع أبناء الوطن، أتمن سعي الحكومة المشكور لحل أزمة منطقة القبائل، ولا يسعني هنا إلا أن أتمن أيضا نداء فخامة رئيس الجمهورية إلى أبناء المنطقة إلى الالتفاف حول دولتهم..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد دراوي والكلمة الآن للسيد محمد الصالح حرز الله.

السيد محمد الصالح حرز الله: سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة، زملائي من الأسرة الإعلامية مساء الخير جميعا.

مشروع برنامج الحكومة المعروض علينا اليوم للإثراء والنقاش هو في واقع الأمر ترجمة أولية وجزئية لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي شرع في تطبيقه منذ عهده الأولى ويعد إضافة نوعية وانطلاقة جديدة لاستكمال مشروع البناء الوطني والتنمية الشاملة في إطار مصالحة وطنية لا تقصي أحدا، وما يميز البرنامج هذه المرة هو ارتكازه الأساسي الجوهري على المصالحة الوطنية التي هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها البناء، ركيزة تبنها الشعب الجزائري يوم 08 أبريل 2004 وباركها وزكاها وقال قولة رجل واحد نعم للمصالحة الوطنية.

فما هي المصالحة الوطنية ياترى؟ اسمحوالي أن أبدي بعض الملاحظات حول هذه المسألة بالذات إسهاما متواضعا مني في إثراء النقاش ولأنها كما أسلفت هي العمود الفقري والحجر الأساس الذي يقوم عليه البناء، فإذا كان هذا الأساس متينا سلم البناء وسلمت معه البلاد من الأعاصير والزلازل والأحبولات وما أكثرها. في اعتقادي أن المصالحة الوطنية هي مشروع مجتمع وهي فلسفة عميقة متكاملة الجوانب نابعة من صميم الجرح الجزائري أملتها ظروف وخصوصيات المجتمع الجزائري والنتائج المترتبة عن عشرية التخريب والدمار والترهيب والإرهاب التي

كابدنا وويلاتها مما أوجب التفكير بعمق في إرساء فلسفة جديدة شاملة لإعادة بناء المجتمع الجزائري في مختلف ميادين فجاءت سياسة الوثام المدني كخطوة تمهيدية للمشروع في معالجة جزء من الأمة الوطنية ثم جاء مشروع المصالحة الوطنية لمعالجة الأزمة من جميع جوانبها الروحية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. فما هي المصالحة الوطنية إذن؟ هي مثل الثورة، هي مثل الثورة شيء لا يتجزأ، شيء يعاش، شيء يؤمن به، وهنا تحضرني مقولة الشهيد العربي بن مهيدي حين قال: «إرموها في الشارع فسيحتضنها الشعب»، وكذلك فعل فخامة الرئيس، فقد ألقى بالمصالحة الوطنية للشعب وقد احتضنها الشعب يوم 08 أبريل 2004 وهو الذي سيعطيها مفهومها الخاص، مفهومها الحقيقي ولونها ونكهتها وطعمها، فالشعب صانع المعجزات وسيبقى ملتفا حول مكونات الشخصية الوطنية الجزائرية الثلاث: العروبة، الأمازيغية والإسلام ولن يسمح لأي جهة كانت ولأي فئة كانت وتحت أي غطاء سياسي كان أن يتلاعب أو يستأثر بجزء من هذه المكونات ويستعملها للمزايدة السياسية لأن العربية والأمازيغية والإسلام ملك مشترك لجميع الجزائريين؛ وهذا العقد أو الميثاق هو إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المصالحة، فما هي المصالحة الوطنية إذن؟ هي باختصار شديد، إقرار دولة الحق والقانون وحماية الحريات الفردية والجماعية وتعميق المسار الديمقراطي، هي القضاء على البطالة والحقرة والتهميش، هي توزيع الثروات الوطنية بشكل عادل على مختلف مناطق البلاد، هي مكافحة التهرب الضريبي ومكافحة الغش بكل أشكاله، هي مكافحة الإجرام والإرهاب باستئصال جذوره والقضاء على مسبباته، هي إشاعة ثقافة الحب والتسامح والمحبة والرحمة والأخوة والتآزر والاختلاف، وهي كلها معان سامية جاء بها ديننا الحنيف، هي أن ننخرط في العولمة بكل هذه المعاني السامية لنؤثر في الآخر لاندوب فيه ونستثمر استثمارا حقيقيا في هذا المجال ونرصد الإمكانيات المادية اللازمة لتحقيق ذلك؛ نعم إخواني أخواتي تلكم هي بعض المعاني السامية التي تعنيها المصالحة في ظل العولمة، فهل نصالح العولمة أم نعولم المصالحة؟

هي الركيزة الأساسية لبرنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية هي الركيزة الأساسية لكل تنمية، ولأنها أخذت حصة الأسد من النقاش السياسي فذلك لا يعتبر صدفة وإنما هي خيار الشعب برمته، أملت ظروف عاشتها البلاد وأزمات وأرزاء أثقلت الوطن وجراحات أنهكت الشعب خاصة خلال العشرية الأخيرة، وإنني أرى وأعتقد أن تحقيقها يمكنه المرور بالروافد الآتية:

– المصالحة السياسية، لابد من الانطلاق من القاعدة التي تقول بأن الجزائر وطن لجميع الجزائريين على اختلاف مشاربهم السياسية، وإنما الممارسة السياسية تخضع لاحترام قوانين الجمهورية ومن واجب الجميع المساهمة في البناء فلا إقصاء ولا تهمة، لأن الإقصاء ورفض الرأي الآخر لا ينجر عنه إلا التفرقة وزرع الخلاف لا الاختلاف، وفسح مجال المنافسة بين البرامج والأفكار لا اعتماد النزوات والأهواء ولا العشائرية ولا حب التسلط والسلطة، مصالحة سياسية تجد فيها الأقلية مكانتها مع احترامها لرأي الأغلبية وفتح الحوار البناء لمعالجة القضايا الوطنية التي يمكن أن تستغل في المزايدات السياسية.

– المصالحة الاجتماعية، قد لا نختلف إذا قلت بأن الأزمات المتلاحقة التي لحقت بالجزائر كان لها الأثر العميق على الجبهة الاجتماعية، إذ توسعت دائرة الفقر والحرمان وتضاعفت الاختلالات الاجتماعية وتريفت الحواضر وانتشرت الآفات الاجتماعية فزادت الهوة بين الطبقات الاجتماعية وطغت الأحقاد والضغائن وانهارت القيم الاجتماعية لمجتمع كان التعاون والمحبة والتماسك الاجتماعي والوئام من أهم دعائمه. سيدي الرئيس، إن المصالحة الاجتماعية تعتبر رافدا من روافد المصالحة الوطنية؛ وإن المصالحة الاجتماعية الحققة هي التي يسعى فيها الجميع إلى مواصلة توفير الأمن والسلم ومحاربة الإرهاب وإرساء العدالة الاجتماعية واستئصال مظاهر الفقر والحرمان وأسبابه والعمل الدؤوب على التكفل بانشغالات المواطنين واهتماماتهم والسهر على التنشئة الاجتماعية الوطنية لضمان مجتمع متماسك اجتماعيا ومنسجم

سؤال أطرحه عليكم جميعا لنفكر فيه معا ولندخل العولمة من باب أقوى.

إخواني أخواتي أكتفي بهذه النقطة لأنها الركيزة الأساسية للبرنامج ولا أود الخوض في بقية ما جاء في البرنامج لأنه من الظلم أن نناقش البرنامج في عشر دقائق، فالبرنامج أعمق من أن يختصر في بضع ثوان ولكن اسمحوا لي أن أطرح سؤالاً – ربما – واحداً على السيد رئيس الحكومة حول مسألة شعرت أنها جاءت في البرنامج هكذا بشكل محتشم، وهي مسألة فتح القطاع العمومي وبتعبير أدق فتح الوسائل السمعية البصرية من الإذاعة والتلفزيون للقطاع الخاص، أم قد أرجئ ذلك بعد استكمال المنظومة التشريعية، هذا سؤال أطرحه على السيد رئيس الحكومة وأقول مثلما خضنا تجربة الصحافة المكتوبة من حيث التعددية لا نخشى أن نغوص هذه المسألة في مجال القطاع السمعي البصري، أتمنى أن أجد جواباً شافياً لهذا الانشغال، كما أتمنى أيضاً أن أجد جواباً عن مسألة المجلس الأعلى للإعلام لأنها تبدو لي مغفلة في البرنامج وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد الصالح حرز الله والكلمة الآن للسيد جمال دراجي.

السيد جمال دراجي: شكراً سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم. السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي أسرة الإعلام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسعدني أن أتقدم بهذه المداخلة المتواضعة لمناقشة برنامج الحكومة.

سيدي الرئيس، يتضمن برنامج الحكومة المقدم للمناقشة والإثراء ترقية لسياسة الأمن والسلم والاستقرار ومواصلة عملية الإصلاح التي شرع فيها في الميادين المختلفة واستجابة لاهتمامات وانشغالات المواطنين، كما تغلب عليه مسحة من التفاؤل والاستشراف لمستقبل واعد وأفضل، ومادامت المصالحة الوطنية

الملفات عالقة والمستفيدون في الانتظار، أما البرامج الخاصة بتشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية ذات البعد الاجتماعي التي تدخل في إطار التضامن الوطني فهي غير فعالة في وقتنا الراهن نظرا لتزايد العدد والتطورات والتغييرات الحاصلة في المجتمع ولهذا فإنه من الضروري التفكير في بدائل أكثر نجاعة.

سيدي الرئيس، أرى أنه من الأهمية ونحن نناقش برنامج الحكومة أن أعرج ولو قليلا واقع الإنعاش بولاية المدية وأكون منصفًا..

السيد الرئيس: الإنصاف في تحقيق الإنصاف بين الجميع طبعًا، فمعدرة؛ الكلمة الآن للسيد باهي كورتل.

السيد باهي كورتل: شكرًا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، زملائي زميلاتي أعضاء المجلس، السادة رجال الإعلام، الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، إن برنامج الحكومة الذي نحن بصدد مناقشته في مجلس الأمة تكفل بصفة عامة بكل المواضيع الهامة والحساسة في حياة المواطن كإصلاح العدالة والمنظومة التربوية وإصلاح هيكل الدولة والمنظومة المصرفية وكذا المصالحة الوطنية وقانون الأسرة والتي تدفع لامحالة بالبلاد نحو الاستقرار والرقى ومواكبة العصرنة وكذا دفع عجلة النمو مع الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتحضير الفرد الجزائري لخوض معركة التقدم والازدهار واكتساب تقنيات التكوين والمعرفة، وبصفة عامة إخراجنا من حالة التخلف إلى التكامل على النفس وصنع مستقبل للبلاد بيده.

سيدي الرئيس، إن برنامج الحكومة برنامج كامل إلا أننا أردنا أن نلفت نظر الحكومة إلى بعض المواضيع الهامة والتي تتطلب معالجة سريعة لتوفير السكنية والاستقرار وكذا استرجاع هيبة الدولة وتطبيق القانون

فكريا ودعم التنمية الشاملة وتحسين ظروف العيش للمواطنين مع مراعاة التوازن الجهوي وإعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

– المصالحة الثقافية، إن التنوع الثقافي لبلادنا نتيجة تعاقب الحضارات ما كان أبدا نقمة بل هو نعمة حبا لله بها الجزائر فليستغل هذا الكوكتيل وليصهر في بوتقة واحدة ليصنع جزائر الحضارة بأبعادها الثلاثة الإسلام، العروبة، الأمازيغية كحلقات منسجمة متماسكة لا متنافرة. إن فصل الثقافة عن الإعلام في الحكومة الحالية لجدير بالثمنين لأن المهام اليوم أصبحت ثقيلة عما كانت عليه وهي إعادة بعث التراث الأصيل بكل مكوناته وربط المجتمع بماضيه بعدما حاولت أطراف متجاذبة دخيلة وتيارات متصارعة تحييده عن أصالته وآفاقه المتوافقة ومقوماته.

سيدي الرئيس، إن تاريخ الجزائر المشرف الماضي والحاضر حافل بالأحداث بكل الانتصارات أو النكسات والبطولات وزاخر بالأمجاد، قد حان الوقت لاستغلاله في التربية الوطنية للأفراد وفي بناء مجتمع متماسك.

سيدي الرئيس، إن هذه الأفكار وغيرها ماهي إلا مساهمة ولو ضئيلة من أجل بناء أسس المصالحة الوطنية حتى تعيد اللحمة والتماسك الاجتماعي.

سيدي الرئيس، إن الإصلاحات التي شرع فيها في مجال التربية والتعليم فرضتها التطورات الحاصلة في العالم والتحول التي عرفها المجتمع الجزائري إلا أننا نؤكد على أن تستمد هذه المنظومة التربوية أسسها من مقومات الأمة وتوفر لها شروط النجاح البشرية والمادية كتوفير التأطير الكافي وتكثيف وتفعيل عملية تكوين المكونين الذين يشرفون على تنفيذ الإصلاحات وتوفير الكتاب المدرسي في آجاله حتى يتم تنصيب السنتين الثانية والثامنة متوسط في ظروف حسنة وبنجاح.

سيدي رئيس المجلس، بالرغم من تقليص نسبة البطالة فإن سياسة التشغيل مازالت تسير بخطى بطيئة وحتى الآليات والميكانيزمات المعدة لخلق فرص العمل كالقروض المصغرة ودعم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تبقى غير مضمونة نظرا للمشاكل البيروقراطية الخاصة بتمويل المشاريع، فآلاف

والسادة أعضاء الحكومة المحترمين، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السيدات والسادة الحضور.

نحن اليوم بصدد مناقشة برنامج الحكومة المستوحى من برنامج فخامة رئيس الجمهورية، هذه المناقشة تجري في جو مشجع وتبين الإرادة القوية للشعب الذي انتخب بنسبة مئوية معتبرة الأخ رئيس الجمهورية واختار برنامجه، ولهذا تعتبر الحكومة من خلال برنامجها المعروض علينا حكومة ذات استمرارية منسجمة سواء مع أعضائها أو مع الأخ رئيس الجمهورية، ويتجاوز البرنامج وطموحات الشعب وانشغالاته وكذا متطلبات المرحلة الجديدة وشخصيا أعتبر أن البرنامج كامل ولهذا لن أتطرق إلى كل الأبواب نظرا لتحديد الوقت بمدة لا تتجاوز العشر دقائق، ولهذا أقول لابد من المقارنة بين اليوم وانتخابات 1999 وما تبعها من إنشاء حكومة ائتلاف، هناك أشخاص شاركوا في الحكومة يفتخرون بالإيجابيات المحققة ولكن عند الحديث عن السلبيات ترى أحدهم يبرئ نفسه! ولهذا فالمقارنة اليوم تكمن في القوة والإرادة التي برزت اليوم، وهذه خطوة نوعية أرحب بها، والتحالف الرئاسي تجسد ميدانيا من خلال الحملة الانتخابية وتشكيله الحكومة اليوم ومن خلال كذلك البرنامج المعروض علينا، ولهذا أسأل سؤالا واحدا طرحته على نفسي وأقدمه في هذه القاعة، كيف يكون التطبيق وعلى عاتق من؟ هل يكون على عاتق الحكومة وحدها أم على كل مؤسسات الدولة وكل أعوانها وكل إطارات البلاد؟ وأقول كذلك لقد برهن أنصار برنامج الأخ رئيس الجمهورية وأنصار الجزائر ميدانيا على الدفاع عن برنامج رئيس الجمهورية واليوم لا يزالون مجندين ويسهرون ميدانيا على تطبيق هذا البرنامج، كذلك الأمر فيما يخص الشركاء الذين لهم منفعة في نجاح هذا البرنامج، والسؤال المطروح هل نترك المجال مفتوحا للخصوم والانتهازيين وصيادي المناصب؟! لأنهم إن استولوا على المناصب فسوف يتمكنون من تجميد البرنامج، هذا فيما يخص البرنامج ككل.

أما النقطة الخاصة بإصلاح هياكل ومهام الدولة فلدي اقتراح وهو عبارة عن سؤال أطرحه على السيد

حفاظا على الممتلكات الفردية والجماعية للأشخاص والتي نلخصها فيما يلي:

1 - الإسراع في إعادة تنظيم وتعزيز القدرات المادية والبشرية لقوات حفظ النظام والشرطة الوطنية وتمكينها من مواجهة كل أشكال الفساد التي تنخر المجتمع من إجرام ومخدرات إلى التهريب والغش والمساس بالأمن العام؛

2 - الإسراع في إعادة تنظيم المجتمع المدني من خلال مراجعة قانون الجمعيات لتمكينه من التغلغل أكثر في أوساط المجتمع وجعل مساهمته في حياته اليومية أكثر جدوى وفعالية مع الابتعاد عن كل أشكال المزايمة والانتهازية وكذا تأطير المواطن تأطيرا جيدا؛

3 - الإسراع في وضع ميكانيزمات التنمية المستدامة لتعزيز واستغلال قدرات البلاد الحالية وكذا الحفاظ على مستوى النمو مع التقليل من نسبة البطالة التي تبقى من اهتمامات الجميع، والغاية الأساسية من كل برنامج؛

4 - الإسراع بالتكفل بالعقار الحضري للبلديات وتمكينها من إعادة تكوين الحافظة العقارية لأنه كما تعلمون السيد الرئيس فإن كل البلديات أصبحت محاصرة بالأراضي الخاصة مما أعاق توسعها ونموها الطبيعي. في الأخير، سيدي الرئيس لايسعنا إلا أن نشجع السيد رئيس الحكومة وحركة العروش على استكمال الحوار ونزع فتيل الأزمة لتمكين المنطقة من تجسيد مختلف برامجها التنموية.

تلكم سيدي الرئيس هي أهم ملاحظاتنا حول برنامج الحكومة والتي نتمنى لها التوفيق في تجسيد هذا البرنامج، وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير للبلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد باهي كورتل والكلمة الآن للسيد مصطفى بودينة.

السيد مصطفى بودينة: بسم الله الرحمن والصلاة والسلام على رسول الله.

شكرا سيدي الرئيس، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السيدات

الضيوف، إخواني أخواتي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد ورد في برنامج الحكومة المعروض أمامنا اليوم محور يتعلق بالمصالحة الوطنية، وإذا نستبشر لكون الجزائريين بكل فئاتهم قد أصبحوا مجتمعين على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية، نسجل أنها مازالت تحمل معاني تختلف من فئة إلى أخرى، غير أن ذلك في تقديري لا يمكن إلا أن يكون فراغا في المعنى يزيد في مفهوم المصالحة ليكون أشمل وأعمق وأوسع، ومن هذا المنطلق أقدم هذه المساهمة للتأكيد على بعض ماورد في برنامج الحكومة في هذا الموضوع.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، إن المصالحة الوطنية في فهمي تتحقق بسهر الحكومة على أن يتمتع كل مواطن بحقوقه الأساسية الفردية والجماعية سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو أي حق من حقوقه التي أقرها له الدستور وقوانين الجمهورية. إن المصالحة التي نعنيها هي أولا تحقيق حقوق المواطنين الملتزمين بقوانين الجمهورية الذين لم يتمردوا ولا ينون ذلك والذين ينبغي أن يصلوا إلى تحقيق أهدافهم المشروعة دون الشعور بالغبن والظلم. سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة إن المواطنين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية يشكلون ملفا مستوفيا للشروط القانونية والتنظيمية يريدون تأسيس تنظيم سياسي ينبغي أن يمكننا من الحصول على الوصل القانوني عند إيداع ملفهم، وينبغي أن يحصلوا على اعتماد تنظيمهم بعد ذلك إذا ما استكملوا ماتبقى من شروط، وإذا ثبت أن شخصا أو أشخاصا من بينهم أو التحق بهم بعد ذلك لا يحق له أن يمارس هذا النشاط، فالذي يحرم من هذا الحق هو ذلك الشخص وليست المجموعة بكاملها، ونفس الشيء نقوله عن النشاط النقابي والجمعي. عندما تعالج ملفات المواطنين في هذه الجوانب بشفافية ووضوح سيدي رئيس الحكومة إحتراما لدستور البلاد وقوانين الجمهورية يمكننا عندئذ أن نتحدث عن المصالحة الوطنية.

إن منظومتنا التربوية تحتاج حقيقة إلى إصلاح ومراجعة ودعم من أجل تمكين أبنائنا من اكتساب المعرفة والتشبع بقيمتنا الحضارية والتعرف على

رئيس الجمهورية، هل أن الأوان لتصدر الحكومة ميثاق المواطنة الذي يحصر التزامات وواجبات المواطن، وماهي حقوقه، وأيضا ماهي التزامات وواجبات أعوان الدولة أمام المواطن؟

فما السبيل لهذا المواطن الذي كلما كتب للبلدية وللدايرة وللولاية لايتلقى الرد ويكتب حتى للوزارة الأطنان من البريد ويتلقى نفس الخيبة حتى أصبح يرأسل - في الوضع الحالي - رئيس الجمهورية الذي صارت وصله هو الآخر الأطنان من الرسائل!! فالمشكل هو مشكل ذهنيات موظفينا ويبقى المشكل مطروحا، فهل من حل لهذا المشكل حتى يجد المواطن تجاوبا مع البلدية وعلى كل المستويات وهكذا تكبر الثقة وتقوى مابين المواطنين ومؤسسات الدولة؟

فيما يخص المصالحة الوطنية وتعريفها في برنامج الأخ رئيس الجمهورية، أنا شخصا أقنعني جوابه، يبقى تطبيقه فقط للوصول إلى تحقيق الهدف وبتقافة جديدة تجعلنا نسترجع الروح التي قادت الشعب الجزائري أثناء الثورة التحريرية، لقد توحدنا أثناء بؤس الاستعمار وقهره بينما اليوم فرقتنا المادة! هناك من أخذ أكثر من حقه ومنهم من أغواه الطمع للمزيد، أصبحت المادة تفرق ورمت بنا السياسة السياسية والخلفيات والخلافات والاختلافات إلى هذا الوضع، ولهذا أقول يجب أن تكون عندنا ثقافة وتوزيع الأدوار، فللصحافة دور وللتلفزة دور وللإذاعة دور وللأحزاب دور وللمجتمع المدني دور ولهذا علينا أن نلتزم كلنا بميثاق المواطنة وبتقافة هادفة لنبذ العنف والكراهية والعداوة ونحقق الأخوة التي حققناها أثناء الثورة التحريرية وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى بومدينة والكلمة الآن للسيد موسى بريهمي.

السيد موسى بريهمي: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، السادة والسيدات الوزراء، ممثلي وسائل الإعلام والسادة

السيد أحمد بابا: بسم الله الرحمن الرحيم، قل أعوذ برب الفلق، وبه انطلق.

سيدي رئيس المجلس المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، معالي السادة والسيدات الوزراء، وزميلاتي زملائي أعضاء مجلسنا الموقر، السادة والسيدات رجال الإعلام، أيها الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنني وأنا أطلع على الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة الموجود بين أيدينا والذي من أولوياته المصالحة الوطنية والتي لا مناص منها ولا بديل سواها ولن يحيد عنها إلا جاحد، وإن كان ما ندلي به في هذا المقام هو أن تسمحوا لي أن أعبر لكم عن هموم واهتمامات جنوبنا الكبير، تلك العموم والاهتمامات التي شمل برنامج الحكومة البعض منها كمشكل غلاء تسعيرة الكهرباء والتكفل بالزوايا والمدارس القرآنية ونحن شاكرون لمسعاكم ومسعى فخامة رئيس الجمهورية في هذا المجال. أما الجانب الآخر والذي لا بد من التذكير به كالفيضانات الأخيرة التي أصابت ولاية أدرار والتي جعلتني أحمد الله أولاً وثانياً.

أحمد الله أولاً على قضائه وقدره لأن أمره كان مفعولاً وأحمد الله ثانياً، لأن الكارثة لم تكن عامة بل مست شمال الولاية دون جنوبها ولو عمت الكارثة لكانت أدهى وأمر، وسبب ذلك أن 80% من السكنات هي سكنات طوبية هشة تحتوي عليها حظيرة الولاية وهي لاتقوى على مقاومة الأمطار، وهنا لا بد أن أشير إلى بذل الجهود لحل شامل وبرنامج طموح لهذا المشكل لأنه كلما تلبدت السماء بالغيوم إلا وشد الناس أكبادهم وقالوا اللهم حوالينا وليس علينا، مع الأخذ في الحسبان ظروفهم الحالية وقدم فصل الصيف وكيف يقضون فصل الصيف في خيم تتجاوز فيها الحرارة 50 درجة مئوية!

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة إن أهل ولايتنا قد أرهقتهم قلة ذات اليد وضعف الحيلة، يعيشون على الفلاحة وهي تحتاج إلى قرارات هامة وبالأخص الفلاحة العصرية التي لا بد أن تكون أحد أهداف الاستراتيجية التي تدخل ضمن الأمن الغذائي دون أن ننكر الجهود المبذولة في مجال فلاحه الواحات.

تاريخنا المجيد والتحلي بالوسطية والاعتدال والتفتح على معارف وثقافات الغير، غير أن نقاشاً شفافاً وواضح الأهداف يشترك فيه الجميع هو وحده الكفيل بتحقيق الإصلاح المنشود في هذه المنظومة التربوية، أما تشكيل لجنة لهذا الغرض تعمل بمفردها حتى لو كانت من مختصين وإعداد تقرير مازال مضمونه مجهولاً لا أقول لدى الأمة، ولكن أقول لدى ممثلي الأمة في البرلمان، وإن الشروع في تطبيق توصيات هذه اللجنة إن كل ذلك من شأنه أن يدعو إلى الشك ويثير التخوف! إن إشراك المختصين وممثلي الشعب في نقاش صريح وشفاف لكفيل بأن يطمئن الجميع على مستقبل الأجيال وعلى مكانة قيمنا وموروثنا الثقافي والحضاري في منظومتنا التربوية وهذا أيضاً مجال من مجالات المصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، لقد كرس الدستور وقوانين الجمهورية التعددية النقابية غير أن المعاملة التفضيلية في الكثير من النصوص التطبيقية لتنظيم بعينه دون غيره من التنظيمات النقابية مع تقديرنا لهذا التنظيم الدين جاء في ظرف حاسم في تاريخ أمتنا ومع تقديرنا لتضحيات رجاله تجعل جزائريين آخرين ينشطون في نفس المجال ويتمتعون بنفس الحقوق أمام قوانين الجمهورية يشعرون بالغبن والظلم والتحيز وإن إخضاع التمثيل العمالي لمقاييس يتساوى أمامها الجميع هو وحده الكفيل بتحقيق مصلحة العمال وهذا أيضاً مجال آخر من مجالات المصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة، عندما نتحدث عن مصالحة وطنية لا بد لنا من الدعوة أيضاً إلى ضرورة المعالجة السريعة والنهائية لقضايا جاءت نتيجة الأزمة الأمنية التي مرت بها بلادنا وأخص بالذكر هنا ملف المفقودين والموقوفين عن عملهم والهاربين إلى الخارج والذين يريدون العودة إلى بلادهم والذين لم يتورطوا بطبيعة الحال في قضايا أمنية والممنوعين من الخروج إلى غير ذلك من القضايا، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد موسى بريهمي والكلمة الآن للسيد أحمد بابا.

إخواني السادة رجال الإعلام، أيها الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
إسمحوا لي بداية أن أهنيء فخامة رئيس الجمهورية على الفوز المستحق في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ومن خلاله أهنيء الشعب الجزائري على الركلة الجديدة التي شيدها في صرح الديمقراطية الناشئة في بلادنا والتي لا أعلم أن شعبا دفع لها ثمنا مثلما دفعنا، فقد أقامها من عمق الآلام والجراح وسكت عن الخبز والحليب وأحيانا حتى عن الكلام المباح، فهنئنا مرة أخرى للشعب الجزائري، وللرئيس المجاهد عبد العزيز بوتفليقة وصدق الشاعر إذ يقول:

إذا غامرت في شرف مروم

فلا تقنع بما دون النجوم

فطعم الموت في أمر حقير

كطعم الموت في أمر عظيم

السيد رئيس الحكومة الموقر، هنيئا لكم ولطاقمكم الوزاري على الثقة الموضوعة فيكم وإننا إذ نشد على أيديكم ونؤازركم لتنفيذ هذا البرنامج الطموح نقول مقال المتنبي:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم

وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتعظم في عين الصغير صغارها

وتصغر في عين العظيم العظائم

السيد الرئيس، إن برنامجا مثل هذا يثلج الصدر ويجعل الواحد منا يشعر بالارتياح، لأن عموده الفقري هو المصالحة الوطنية، فكم كان الوطن والمواطن في حاجة إلى مصالحة مع الذات في وقت كثر فيه شذاذ الآفاق واختلط فيه على الناس الحابل بالنابل، حتى إن الرعية لم تعد تعرف من يريد بها خيرا ومن يريد بها غير ذلك، بعد أن كثر المرجفون في المدينة وتفرق الناس أحزابا وشيعا كل حزب بما لديهم فرحون، وليتك تحسبهم جميعا، وقلوبهم شتى، ولكنهم أدهى وأمر، وعليه لايسعنا إلا أن نبارك التحالف الرئاسي الذي تفتقت فيه عبقرية الجزائري الذي يجد القواسم المشتركة لعمل يريد من ورائه خير البلاد والعباد.

السيد الرئيس، حبذا لو وضعت الدولة برنامجا في إطار استراتيجية بعيدة المدى ومتوسطة المدى

وإذا كانت المصالحة الوطنية تعني الاهتمام بالمواطن في الدرجة الأولى واهتمام هذا الأخير بوطنه بما له وما عليه، فلا بد من مراعاة ظروف وخصوصيات وإمكانيات كل جهة ومستوى المعيشة فيها حيث إن كانت نسبة 80% من السكنات في هذا الجنوب من السكنات الهشة فمن غير العدل كذلك أن يباع المتر المربع الواحد للمسكن المراد التنازل عنه بـ 18 ألف دينار جزائري أو حتى دون ذلك! فيجب مراعاة المرسوم المذكور رأفة بالضعفاء وتشجيعا على البقاء، بالإضافة إلى مشكل النقل يجب شمولية الدعم وعدم اقتصاره على البضائع بل إلى تنقل الأشخاص عن طريق الجو.

سيدي رئيس المجلس المحترم، سيدي رئيس الحكومة، إن ما أثبتته التجربة بخصوص الامتيازات والإجراءات التحفيزية في جنوبا الكبير وما أثبتته من نجاعة وتشجيع بات من اللازم أن تعمم تلك التحفيزات على عموم الموظفين والعاملين بالجنوب وبالأخص الأسلاك الضعيفة، وإذا كان ماضي الجزائر وحاضرها ومستقبلها في جنوبنا، فيجب التركيز على الاستثمار في الجنوب بإجراءات أكثر فعالية، مرتكزة على معطيات ودراسات عميقة خاصة بالجنوب وتوجيهها توجيها صحيحا نحو الاستثمار في مجال الفلاحة والوحدات التحويلية.

تلکم سيدي أهم الانشغالات التي نرى أنه لا بد ولا مناص من التكفل بها لدعم الجبهة الاجتماعية والمحافظة على تماسكها؛ المجد للبلاد والخلود للشهداء والتمكين للصالحين من العباد والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بابا والكلمة الآن للسيد بكري البكري.

السيد بكري البكري: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة وطاقمه المحترمين، زميلاتي زملائي المحترمين،

المواطنين المحرومين في إطار ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، ولعل المناطق التي تبلغ فيها درجة الحرارة 50 درجة فما فوق هي الأولى بالرعاية.

– تحسين قدرات المنظومة الصحية: على الرغم من الجهد المبذول في هذا المجال والإرادة المتوفرة لدى القائمين على هذا القطاع الحساس، فإن اللجوء إلى الخدمة المدنية وتعيين الأطباء الأخصائيين في المؤسسة الواقعة داخل البلاد على سبيل الأولوية، تعد أمراً حيويًا ومهما خاصة في الولايات ذات المساحات الشاسعة مثل ولاية أدرار التي تبلغ أحيانا المسافة الفاصلة بين البلدية ومقر الولاية 800 كلم، وعليه فإنه إضافة إلى تدعيم الفرق الطبية المتنقلة يجب تدعيم القطاع بسيارات إسعاف مناسبة لكل الطرق، كما نقترح إنجاز مستشفى جامعيًا في إحدى الولايات الجنوبية.

– المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي وترميمه وتثمينه:

إننا سيادة الرئيس نثمن هذا التوجه وندعو إلى العمل على تصنيف المناطق الأثرية غير المصنفة وترقية المناطق المصنفة في إطار التراث الوطني إلى التراث العالمي مثل مدينة «تمنيط» والمصنفة في إطار التراث الوطني، والتي يعود تاريخها إلى عهد الفراعنة والتي هي في حاجة إلى ترميم كونها حاضرة ثقافية ودينية وتاريخية مهمة.

سيدي الرئيس، أتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم وكذا لطاقتكم الحكومي، وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بكري البكري والكلمة الآن للسيد ناصر بوداش.

السيد ناصر بوداش: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

ساداتي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السادة الحضور،

لقطاعات يمكن بطريقة مدروسة وعقلانية أن تصل إلى الأهداف المسطرة شريطة ألا تتأثر بتغيير الوزير أو المسؤول، لأننا غالبا ما نلاحظ تعطل برنامج أو توجه بتغيير الحكومة أو الوزير وفي هذا مضيق للوقت على الوطن الذي عليه أن يرفع الكثير من التحديات في زمن العولمة التي لا ترحم، وتكتل الأقطاب الاقتصادية التي لا ترى فينا غير أسواق مغرية أو مصادر طاقة – وغدا إذا لم نعد العدة – يدا عاملة رخيصة.

السيد رئيس الحكومة، إنه ومثلما جاء في برنامجكم أن الحكومة ستولي الاهتمام اللازم لتمكين دور ومكانة الزوايا العريقة، فإننا نثمن هذه الالتفاتة ونرجو أن يكون من بين هذا الاهتمام تخصيص مصدر تمويل قار للمدارس القرآنية والزوايا، لأن الكثير من هذه الزوايا والمدارس بها طلبة داخليون يعدون أحيانا بالمئات.

السيد الرئيس، في إطار سياسة تهيئة الإقليم لخدمة تنمية منسجمة وموزعة توزيعا عادلا أرى أنه لا يتأتى هذا إلا بالاستغلال العقلاني والمعقول وفي إطار الاستراتيجية المرسومة لتنفيذ المشاريع من خلال صندوق الجنوب والصندوق المخصص للفضاء العليا وإلا، فإننا لن نسمع بشيء اسمه موسم الهجرة إلى الجنوب، وستبقى الآية مقلوبة.

السيد الرئيس، إسمحوا لي أن أكرر اقتراحا سبق أن طرحته في مناقشة برنامج الحكومة السابق، والمتمثل في الدعوة إلى إحياء الدراسة القديمة لربط الشمال بالجنوب عن طريق السكة الحديدية والمعروف بخط البحر – النيجر أو (MER-NIGER) إذ لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية لهذه الربوع الشاسعة إلا عن طريق السكة الحديدية خاصة وأن الجزائر عنصر فاعل في «النيباد» وليس أمامنا إلا الأسواق الإفريقية لتصريف منتجاتنا زيادة عن الفائدة التي تجنيها البلاد من العملة الصعبة إذا ما أصبحت الجزائر نقطة عبور للسلع الإفريقية في اتجاه أوروبا والعكس.

وليكن تمويل هذا المشروع عن طريق الشراكة أو الامتياز أو التركيب المالي ولاتهم المدة التي سيستغرقها الإنجاز.

سيدي الرئيس، إننا نستبشر خيرا بإقرار الحكومة مبدأ الأخذ بعين الاعتبار ظروف المناطق وظروف

فأنا أقول قياساً على ذلك: «ما يبقى في البلاد غير أولادها».

هل البلدان التي لانفط لها لاخير فيها؟ أم هل هي بدون كرامة؟ إن رأس المال الوحيد هو الإنسان والثروة الوحيدة هي العمل.

سيدي الرئيس، نتحدث كثيراً عن البناء والتشييد وظللنا دائماً نهمل أساس هذا البناء ألا وهو الإنسان الذي هو في الحقيقة الهدف الأول والأخير من كل نشاط منظم.

لقد كانت الخيارات الإيديولوجية في سنوات مضت سبباً في تكوين إنسان إتكالي، وعندما حان وقت المراجعة استبدلنا الحشو الإيديولوجي بالفراغ الثقافي والروحي فتسارعت خطواتنا نحو الانهيار وحيث أردنا الخروج من أزمة عابرة دخلنا في كارثة مبرمجة، وتأجلت مرة أخرى تلك الأولويات لأن نزيف الدم شل إرادتنا وأدهش عقلنا وتحولت الجهود الوطنية كلها إلى فرق إطفاء وتصدى الكثيرون لهذه المحنة التي في نفس الوقت مكنتنا من معرفة الشجعان من الجبناء.

ويبدو أننا اليوم أكثر تفرغاً لجهود التنمية بعد أن هدأت الأوضاع بفضل التضحيات والوثام المدني والذي ستدعمه المصالحة الوطنية، وإن ندعو بكل قوة لإنجاح هذا المسعى فإننا نرجو أن لانخطئ كما أخطأنا في السنوات السابقة ولو بحسن نية لأن حقنا في الخطأ أصلاً تضاعف بل تلاشى ولا ينبغي أن نعدّ ما أنفقته بالبلاد مرة أخرى من رجال وأموال ومن وقت ثمين للخروج من عنق الزجاجة.

وهذا يدفعنا إلى إثارة مسألة في تقديري غاية في الأهمية والحساسية وتتعلق بمعالجة مخلفات المأساة الوطنية وإذا كان يسجل في هذا الشأن أن الدولة قد كشفت رحابة صدر كبيرة بفضل مسعى الوثام المدني بأن عفت عن المخطئين والمغرر بهم فإن أولئك الذين وقفوا منذ سنوات عديدة بصورة عارية في مواجهة آلة الموت والدمار أولى بالرعاية والعناية ولا يجب التنكر لتضحياتهم وفدائهم لأننا سنظل بالتأكيد في حاجة دائمة إلى هذا الدرع الواقي في أي وقت قد نتعرض فيه لمحنة أخرى لانرجو أن تتكرر مع ذلك، والكريم يجامل

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أولا نهني السيد رئيس الجمهورية، الرجل العفيف، وكما قال زميلي، نهنته بالفوز المستحق، أنا أقول الفوز الساحق والمستحق في انتخابات 08 أبريل، كما نهني الفريق الحكومي وعلى رأسهم السيد أحمد أويحي، أهنتكم وأنا متيقن أنكم لستم بحاجة إلى تهان بقدر ما أنتم بحاجة إلى الوقوف بجانبكم ومعكم كل واحد في مكان عمله والمساهمة في تطبيق هذا البرنامج الطموح بكل إرادة وإيمان، أقول بكل إرادة وإيمان.

سيدي الرئيس، لقد استمعنا إلى عرض السيد رئيس الحكومة المحترم بكل تمعن وجدية، وإننا نؤكد له أن ثقتنا في اجتهاده المخلص ومعرفتنا لإرادته لاتمنعنا من طرح تساؤلاتنا وحتى مخاوفنا لحرصنا بالتحديد على أن تتوفر لهذا البرنامج أكبر حظوظ للنجاح الممكنة.

وحيث أننا لا نشك في التصميم النظري للبرنامج فإننا ننبه مبدئياً إلى أن مصادر قلقنا موضوعية بالدرجة الأولى وهي متعلقة بالمحيط الذي سيتم فيه إطلاق هذا البرنامج، والمحيط أنواع ومستويات فثمة المحيط الإداري والقانوني والتقني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومستوى الإنجاز والممارسة ومستوى الرقابة والمتابعة.

سيدي الرئيس، كلما نظرت إلى الإيجابيات والسلبيات في هذا الوطن إلا وذهب عقلي وقلبي إلى شيء واحد وهو ما يجمعنا في هذه الحياة وفي هذه البلاد وهو العمل، إنه المصدر الوحيد للثروة، إنه السبيل الوحيد للعيش الكريم، فهل نحن نعطي العمل حقاً قيمته وقدره؟

إن بعض الأمم التي تناطح السحاب اليوم، إنما بلغت ما بلغته لأنها جعلت من العمل عبادة.

إن الجزائر اليوم تمر بمنعطف آخر في حياتها وليس بين يديها سوى زنود الرجال والشباب التي يتقرر مصير البلاد بها، قوة لا قدر لها سوى أن تظل طليعة الأمة ومحرك الشعب إن قامت استقام وإن قعدت سقطت آخر قلعة يحتمي بها الوطن من كيد الأعداء والزمن.

كانت المحروقات نعمة وانقلبت نقمة وهاهي تكاد تزول وإذا كان المثل يقول (ما يبقى في الواد غير حجارو)

الخطيرة التي تهدد الاستقرار والانسجام الوطني وأساس مشاكل البطالة والفقر والتهميش، وإذا كان تحقيق ذلك يمر بشكل أساسي عبر العمل على القيام الفعلي لدولة القانون والحق وإصلاح وتطوير وتحديث كل من جهاز الدولة والعدالة وكذا المنظومة المصرفية والجبائية التي يجب أن توجه لدعم الإنتاج وتحقيق أكثر عدالة في توزيع الدخل الوطني فإن هناك عوامل أخرى أريد التركيز عليها، فاسمحوا لي أن أشير إليها بسرعة.

سيدي الرئيس، إذا كنا نشاطر كل الإجراءات التي نص عليها برنامج الحكومة فيما يتعلق بتأهيل أعوان الدولة وتحسين وضعيتهم القانونية خاصة في مسألة ضمان تكوين ورسكلة ذات مستوى عال لكن الأعوان على مختلف مستويات جهاز الدولة وإعادة الاعتبار لهم من خلال تثمين كفاءاتهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية، وإذا كنا نعتبر ذلك مسألة حيوية لضمان بناء دولة قوية التي لن تكون إلا بكفاءة أعوانها وتوفير المداخل لهم تضعهم في مأمن عن كل الاغراءات مهما كان شكلها فإننا نؤكد على أهمية ضمان ديمومة واستقرار الدولة ومؤسساتها وذلك بالابتعاد عن كل الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في تهشيش نوعية علاقة العمل داخل سلك الوظيف العمومي.

سيدي الرئيس، إن ما ورد في برنامج الحكومة في الصفحة 13 فيما يخص مراجعة القانون الأساسي العام للوظيفة العمومي هو أمر جدير بالتنويه باعتبار القانون المعمول به حاليا لم يعد يواكب المستجدات على الساحة الاجتماعية التي تعرف تحولات سريعة وعميقة. هذا الواقع يجعلنا نؤكد على ضرورة الاسراع في إصداره على أمل أن يجد حولا للمشاكل الكثيرة المطروحة ويتكفل بها بعيدا عن الحلول الجزئية المؤقتة، وبالتأكيد فإن صدور هذا القانون ستتبعه القوانين الخاصة بمختلف أسلاك الوظيف العمومي، ولعل من أهمها القانون الخاص بعمال التربية.

سيدي الرئيس، أود أن أركز، شيئا ما على هذا القطاع لكوني عضوا في لجنة التربية لمجلسنا الموقر، فالقانون الخاص بقطاع التربية الساري المفعول حاليا 90-49 يمكن القول إنه قانون تجاوزه الزمن وتجاوزته

إن لم يجاز.

وأخيرا سيدي رئيس الحكومة، لست بحاجة إلى الدعاء لكم مادام محكوما عليكم بالنجاح لأنكم تسعون إلى خير البلاد بخير العباد فلا جفت منابع العطاء فيكم ولا ييبست قلوب الناس عن توجيهاتكم، شكرا.

السيد الرئيسي: شكرا للسيد ناصر بوداش والكلمة الآن للسيد العمري أحمين.

السيد العمري أحمين: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، ضيوفنا من الصحافة الوطنية، زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة، سلام الله عليكم ورحمته وبركاته.

أود في بداية مداخلتني هذه، أن أعرب لكم بكل صراحة وإخلاص أننا أمام برنامج وطني حقيقي للنهوض بالجزائر والاقتصاد الجزائري وللشروع في انطلاقة اقتصادية واجتماعية حقيقية تعيد الأمل للملايين من الجزائريين وبالأخص الشباب، لكن إذا كان نجاح هذا البرنامج مرتبطا بوضوح الرؤية الاستراتيجية لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسار النهوض الوطني ككل فإنه مرتبط كذلك بضرورة الحرص على التطبيق الفعلي والصارم لهذه الرؤية، والسهر على تجنيد أوسع الفئات الاجتماعية والقدرات والكفاءات الوطنية لتحقيق ذلك.

هذا النجاح مرهون كذلك بضرورة فتح باب الحوار والمشاورة الصريحة والمشاركة الحقيقية في تسطير هذه الرؤيا وتجسيدها ميدانيا بوفاق وعقد اقتصادي واجتماعي وطني.

فالتاريخ وتجارب الشعوب علمتنا أن كل مشروع للنهوض الوطني والانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية، لن يكتب له النجاح من دون هذه الشروط الأساسية.

سيدي الرئيس، إننا واثقون ونحن أمام هذا البرنامج أننا أمام فرصة تاريخية للنهوض الوطني، فالهدف أمامنا واضح، وهو تحقيق الانطلاق واستكمال مسار التنمية الوطنية القائمة على تطوير الطاقات الإنتاجية الوطنية سبيلنا الوحيد لإيجاد حل عاجل للمشاكل

المحافظة وتحقيق النهوض الوطني ككل. وفقكم الله لما فيه الخير لشعبنا ووطننا العزيز والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد العمري أحمين والكلمة الآن للسيد علي قواسم.

السيد علي قواسم: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. دولة رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين، زميلاتي، زملائي الأعزاء، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية مداخلتني هذه المتواضعة أتقدم بأحر التهاني للطاقم الحكومي وعلى رأسه السيد أحمد أويحيى رئيس الحكومة الذي حظي بثقة فخامة رئيس الجمهورية متمنيا النجاح والتوفيق لهذه الحكومة التي أوكلت إليها مهمة تطبيق برنامج فخامة رئيس الجمهورية والذي تركّز في أهم محاوره على المصالحة الوطنية والإنعاش الاقتصادي.

في هذا المجال، سيدي الرئيس، لا يفوتني أن أتقدم ببعض الأفكار والاقتراحات التي أراها كنقاط هامة تدعم برنامج السيد رئيس الحكومة في الميدان.

1 - قطاع الموارد المائية: قال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: "وجعلنا من الماء كل شيء حي صدق الله العظيم. هذه الثروة الطبيعية الهامة رزقنا بها الله عز وجل فنلاحظ أنها غير مستغلة على أكمل وجه، حيث نسجل كميات كبيرة من المياه التي تصب في البحر سنويا، ونأخذ على سبيل المثال في السنة الفارطة وفي هذه السنة تساقطت كميات هائلة من الأمطار في الشرق الجزائري وفي الوطن كله وبالخصوص في ولاية الطارف التي تساقطت بها أكثر من 1000 ملم 3 تسببت في إتلاف محاصيل مئات الهكتارات بقيمة مايقدر بـ 30 مليار سنتيم من المزروعات الفلاحية والمحاصيل الشتوية.

وعليه فإنني أناشد السيد رئيس الحكومة المحترم لإعطاء الأولوية لانطلاق أشغال سدّين في ولاية

الأحداث في كثير من المواطن، فقد حمل منذ صدوره الكثير من الثغرات نذكر على سبيل المثال تصنيف أعوان المخابر ضمن الأسلاك المشتركة وهذا بالرغم من وضعيتهم التربوية البحتة.

إن هذا القانون وفي إطار التوظيف يشترك جملة من الشهادات أصبحت لا تتماشى وصيغة التكوين المعتمدة منذ سنة 1998 وهو الأمر الذي ولد مشاكل عديدة في توظيف المتخرجين بالشهادات الجديدة الذين تم تكوينهم على أساس عقد التزام بالتوظيف مباشرة بعد تخرجهم. وما يجدر ذكره دائما فيما يتعلق بقطاع التربية هو مسألة عدم تقنين الأفواج التربوية الذي يطرح جملة من المشاكل خاصة تلك المتعلقة بالمناصب المالية ونوعية التعليم وهذا بالرغم من وجود المنشور رقم 16 الخاص بتنظيم الخرائط التربوية الذي لم يعرف تجسيدا حقيقيا على أرض الواقع.

هناك نقطة أخيرة أريد أن أشير إليها بإلحاح وهي تلك المتعلقة بالمستخلفين والاستخلاف في المناصب الشاغرة، فالتعليمية المشتركة رقم 95 / 1273 التي تنظم هذه المسألة الصادرة عن مديرية التوظيف العمومي ووزارة المالية من دون إشراك الوزارة المعنية وكذا التعليمية المشتركة رقم 1423 / 2000 الصادرة عن مديرية التوظيف العمومي ووزارة المالية ووزارة التربية الوطنية قد أصبحت تشكل عائقا حقيقيا يعرقل السير الحسن لمؤسساتنا التربوية ويساهم في تراجع نوعية التعليم، لهذا أرى أنه يجب التكفل في أسرع وقت بهذا المشكل.

سيدي الرئيس، في الأخير وبصفة عامة أريد أن أحيي تحية كبيرة السيد رئيس الحكومة على الجهود التي بذلها لإعداد هذا البرنامج وأود أن أؤدّه بقراره إنشاء محافظة عامة للتخطيط والاستشراف مع كل المهام الموكلة لها، كما أود أن أُلح على ضرورة الإسراع في أقرب الآجال بتنشيط هذه المحافظة وتزويدها بكل الإمكانيات المادية والطاقات البشرية الكفؤة الضرورية لإنجاح مهامها، كما لي أن أُلح على ضرورة تطوير وعصرنة المنظومة الإحصائية الوطنية التي هي إحدى الأدوات الأساسية لنجاح مهام هذه

مليونى منصب شغل وبناء مليون سكن. أمام هذا البرنامج الطموح فإننا نبارك ونشجع هذا المسعى العظيم الذي سيتحقق بعون الله على يد الطاقم الحكومي وعلى رأسه السيد أحمد أويحيى، إلا أننا نلاحظ ميدانيا نوعا من البيروقراطية والذهنيات المتخلفة التي مازالت تعرقل التنمية وأخص بالذكر مشكل العقار والمنظومة المصرفية؛ وعلى هذا فإنني أقترح عليكم سيدي رئيس الحكومة إعادة النظر في تسيير المنظومة المصرفية التي لم تواكب التطورات والإصلاحات المعمول بها في البلد خاصة مايتعلق بالمؤسسات المصغرة الخاصة بالشباب والتي تعاني من تعقيدات جد عويصة مع البنوك.

وفي الأخير، سيدي رئيس الحكومة، فإن مواطنات ومواطني كل من دوائر بوتلجة والطارف والقالة وبوحجار يناشدونكم لتزويدهم بالغاز الطبيعي لما لهذه الثروة من فوائد اقتصادية واجتماعية، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وفقكم الله وسدد خطاكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي فواسم والكلمة الآن للسيد عمر بويلفان.

السيد عمر بويلفان: شكرا للسيد الرئيس. بسم الله وكفى والصلاة والسلام على المصطفى.

السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة الفاضل وطاقمه الكريم، في البداية أذكر أن الجزائر والحمد لله في محطاتها الأخيرة قد رست على برّ النجاة، وهي أعتقد الآن كما يعتقد الجميع تسيير في خط صحيح وبدأت سياسة التسيير المؤسساتي للبلاد تأخذ مكانها، وعليه فإن حتى بعض الظواهر التي كانت تسود بلادنا أعتقد أنها بدأت تتلاشى وتزول، وبدأت الأفكار تتقارب وبالتالي ستكون البرامج أيضا متقاربة وهذا يعني أننا وصلنا إلى ثقافة مؤسساتية، ثقافة تجعلنا قريبين من بعضنا البعض، نتفق في الكليات ويمكن أن نختلف في الجزئيات.

سيدي الرئيس، بعد تصفيحي لبرنامج الحكومة الذي كان شاملا لكل القطاعات، أعتقد أنه يجب الحرص

الطارف، واللذين أعطى السيد فخامة رئيس الجمهورية بشأنهما موافقته على إنجازهما وهما سدا بوبوس وبوخروفة.

وفي هذه العملية الهامة وفي ولاية الطارف المعروفة بطابعها الفلاحي ستقي 20.000 هكتار من أراضيها الفلاحية الخصبة التي تغمرها مياه الفيضانات سنويا، وفيها أيضا أعطى فخامة رئيس الجمهورية أثناء زيارته في شهر جوان الفارط تعليمات لتدعيم البطاقة الفنية لتطهير هذه الأراضي من ركود المياه والتي تتسبب سنويا في إتلاف مجهودات المزارعين.

2- الفلاحة: إن مستقبل البلاد والأجيال يرتكز على زراعة عصرية تعتمد على التقنيات العالمية والمردودية العالية، وعليه فإنني أقترح على سيادتكم، السيد رئيس الحكومة تقديم الدعم الكلي لهذا القطاع الاستراتيجي، وذلك بخصه بغلاف مالي أكثر أهمية، حيث يعرف الجميع بأن هذا القطاع قد عرف قفزة نوعية خلال العهدة الانتخابية للسيد فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، هذه المجهودات لا بد أن تتواصل خاصة في بعض الميادين، على سبيل الذكر كمادة الحليب التي تكلف خزينة الدولة قرابة 500 مليون دولار أمريكي سنويا وبإمكان بلادنا إنتاج احتياجاتنا للمواطنين محليا والاستغناء عن استيراد هذه المادة التي توصل جيراننا في الشرق والغرب إلى الاستغناء عن استيرادها والوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

هذا إلى جانب المواد الأخرى التي تكلف الدولة أعباء كبيرة كالزيوت والسكر وهو ما يدفع بنا للتفكير معا تفكيرا جليا في كيفية التقليل من استيراد هذه المواد وانتاجها محليا ربعا للعملة الصعبة وتوفير اليد العاملة ولاستغلال الأراضي استغلالا محكما.

ولتحقيق هذا المسعى لا بد من تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على إنتاج المواد الأولية وخلق المصانع التحويلية لإنتاج مادتي الزيت والسكر وفك النزاعات التي يعرفها العقار الفلاحي، والذي بسببها بقيت آلاف الهكتارات مهجورة وهو ما يتطلب وضع منهجية مع من يهتمهم الأمر لحل هذه المعضلة.

3- الاستثمار: ورد في برنامج السيد رئيس الحكومة المحترم، إنشاء 100 ألف مؤسسة مصغرة وتوفير

ضيقٌ جداً جداً، لأن هذا يساعد على الاستقرار، أصبح الواحد من الناس، يكون ملفاً ويقول إنه سوف يتحصل على سكن، لابد من معايير محددة، وفئة بسيطة من المجتمع هي التي تستفيد من السكن الاجتماعي، والبقية الباقية تذهب إلى النماذج المتنوعة للسكن، كالسكن التساهمي والبيع بالايجاري وغيرها.

وفي الأخير، السيد الرئيس، أعتقد أن الشيء الذي مازال أيضاً هاماً وهاماً جداً هو منطقة القبائل، وصدقوني، السيد الرئيس، أن هذه المنطقة لنا فيها زملاء ولنا فيها أصدقاء وتحدثنا معهم وهم وطنيون حقيقيون وهم غير راضين بما يجري بمنطقتهم، وعليه أعتقد أن الذهاب إليهم مباشرة ومخاطبتهم سيحل الإشكال، وإذا كان السيد الفاضل رئيس الحكومة قد خصص أكثر من خمسين ساعة في الشوط الماضي للحوار مع هذه المنطقة فإنه ليس غريباً عليه أن يخصص مثلها للحوار المباشر، وشكراً والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عمر بويلفان والكلمة الآن للسيد حسان بونفلة.

السيد حسان بونفلة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، إخواني أخواتي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم.

أنا اليوم، سيدي الرئيس، لو لم أكن موجوداً هنا على كرسي هذا المجلس لكذبت أن المناقشة جارية هنا وفي الغرفة الأولى، سبحان الله، سبحان الله، هل هناك أعضاء جدد؟ هل هناك حكومة جديدة؟ لم أفهم شيئاً! الشيء الذي أستطيع قوله هو فقط مشاطرة الأخ السيد أودينة، في هذه الحكومة أنا متأكد بأنهم سيطبقون برنامج رئيس الجمهورية بصدق، لماذا؟ لأنهم هم من أداروا الحملة الانتخابية، وأنا متأكد بأن البلديات لا تسير مع هذه الحكومة، لأنها لم تسر مع برنامج رئيس الجمهورية.

ولهذا أطلب بحل البلديات وإجراء انتخابات مسبقة لكي نجسد برنامج رئيس الجمهورية.

على صرامة التطبيق وذلك بالعناية التامة بالموارد البشرية التي يوكل إليها تطبيق هذا البرنامج.

في نفس هذا السياق، ما دنا نسير إلى الاستقرار، أعتقد أنه يجب علينا المحافظة أو حماية حقوق الإنسان لنسير أكثر إلى استقرار شامل وأعني بحماية حقوق الإنسان ليس توفير الحقوق التي كانت موجودة في النظام الاشتراكي وإنما الحماية التي تتعلق بالأمن العام والسكينة العامة وحماية الأشخاص والممتلكات.

إذا كان الإرهاب قد اندثر فإن الترهيب بدأ يظهر نتيجة للأزمات الحادة التي مرت بها البلاد، فالناس أو المواطنون في الكثير من الأحيان يخافون على أنفسهم وعلى ممتلكاتهم وعلى أمنهم العام وسكنتهم العامة، فالأمن والسكينة العامين اللذين هما من صلاحيات الدولة واللذين يجب أن توفرهما للمواطن، أعتقد أنه يجب علينا الآن أن تكون الصرامة أكثر، لأن هذا حق من الحقوق ولو أن البعض يراه ردعاً، لكنه حق يجب أن نحافظ عليه للإنسان.

شيء آخر السيد الرئيس، أريد أن أؤكد عليه، وهو مسألة الثقافة، أعني الثقافة الاجتماعية، توجد لدينا قنوات كثيرة للقضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل كدعم تشغيل الشباب، الدعم الفلاحي، لكن الذي ينقصنا هو الثقافة إن الشعب لا يعرف ماله وما عليه، فحتى بعد الانتخابات الرئاسية وبعد سماع المواطن بغلاء البترول، كأنه أصبح يفكر أن الدولة تأتيه بأجره وهو في بيته، أو أن عملاً ما ستقوم به الدولة لتوفير مناصب الشغل، وهنا يظهر لي أنها مسؤولية الإعلام، ولذلك أقترح عقد ندوات في التلفزة وفي الإذاعة لتفهم المواطن ليعرف أن الدولة لا توصل له لقمة العيش إلى فمه بل إن الدولة تسهل له، وعليه أن يسعى، لتفتح له الأبواب، هذا حتى لا يقول إن الدولة لم تف بوعودها أو أن الحكومة لم تف بوعودها، وحتى يعرف المواطن مامعنى اقتصاد السوق ويعلم أيضاً مامعنى العولمة وليس العالمية لأننا لا نفرض أنفسنا فيها بل يجب علينا أن نتكيف معها لأنها عولمة وليست عالمية.

السيد الرئيس، هناك نقطة أخرى، السكن الاجتماعي، لقد تكلم برنامج الحكومة على نماذج عديدة من السكن، في رأيي يجب تقليص السكن الاجتماعي إلى مفهوم

فلا تفعل! فذهبت تلك القضية! تلك الأخت أجرت مسابقة ونجحت في كلية الطب، ولما نجحت تقدمت بشكوى فلم يستقبلوها، إذ لم يسجلوها في قائمة الناجحين فرمت بنفسها (انتحرت)، ولما ماتت، نشروا إسمها في القائمة بأنها ناجحة في ذلك المساء! ولم يحدث شيء في هذه الجامعة! هذا ما أردت أن أقابل السيد الوزير بسببه فلم يستقبلني منذ سنة ونصف السنة، ولست أريد أن أقابله اليوم، فلن أفعل ذلك!

أطلب من الرأي العام والسيد رئيس الحكومة أن يفتح تحقيقا في هذه القضية.

النقطة الثانية، سيدي الرئيس فيما يخص الفلاحة، الشيء الذي أتأكد منه هو أن الأرض إن لم تبع للفلاحين فلن نذهب بعيدا، فيجب أن تباع الأرض للفلاح لأن الشخص إذا اشترى أرضه يستطيع أن يخدمها أفضل. نحن في ولاية قالمة، وهذه القضية أطرحها للسيد وزير المالية وهو أمامنا اليوم، ولاية قالمة بأكملها ليس لديها بنك مركزي! عجا سيدي الوزير!

نقطة أخرى، لدينا قضية بيع السكن بالإيجار، الولاية ليست بها سكنات وهناك أشخاص يستطيعون الشراء! وأنشئوا لنا فرعا لبيع السكن بالإيجار. هناك بعض البلديات نفذ منها غاز المدينة مثل بلدية عين رقادة، بوشقوف، لم يبق لديها إلا القليل، إننا نقول هذا ليس لكي ننكر جهود الحكومة وجهود رئيس الجمهورية، لا وحاشا فهناك دعم ولكن نطالب بتفهم قوي.

الخلاصة سيدي الرئيس، أنا أقول لكم لو لم يكن هناك رجال في الميدان تعبوا حقا في برنامج رئيس الجمهورية، فلن تذهبوا بعيدا، ونطلب من الشعب والشعب لا يرحم يقدم لك اليوم عهدة وغدا يتنكر لك، وعندما يتنكر لك لا يقف معك أحد.

أقف هنا سيدي الرئيس، وأقول فقط بأنه لدينا ثقة في هذه الحكومة، وأنا متأكد بأنهم سيطبقون برنامج رئيس الجمهورية ولكن يجب أن يتواجد رجالكم في الميدان لكي يطبقوا ما قلتموه، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حسان بونفلة؛ ليس تعقيبا وإنما من حق العضو أن ينقل كافة انشغالاته للهيئة التنفيذية، فبالنسبة للقضايا المشخصة يمكن أن

النقطة الثانية، أقسم بالله، السيد الرئيس أنني لما حضرت المناقشة في البرلمان كذبت، فقلت إن رئيس الجمهورية خرج بدون تعب.

هنا يجب أن نحترس من الرجال الذين هم في المناصب الحساسة، ويجب أن نطهر المؤسسات برجال يؤمنون حقيقة ببرنامج رئيس الجمهورية.

في الأسبوع الماضي، سمعت في التلفزة، رئيس الحكومة يقول بأن أعضاء البرلمان بعرفتته، قد فتحوا الأبواب لرئيس الحكومة والوزراء.

سيدي الرئيس، إن كانت هناك قضية، أطرحها اليوم لرئيس الحكومة وللرأي العام وللسيد رئيس المجلس حتى يقوم السيد الرئيس بالتحقيق في هذه القضية.

(C'est vrai) مع احترامي للوزراء ليس هناك أيّ مشكل، ليست (شيتة) ولكن حقيقة، هناك بعض الوزراء تناديهم فينتظرونك ويحلون لك المشكل، ولكن بعض الوزراء وأعطيك مثلا، منذ حوالي عام، جاء رئيس الجمهورية إلى قالمة، وأتى معه بعض الوزراء بما فيهم وزير التعليم العالي وهو هنا ويسمعني حيث كانت هناك قضية وقعت في قسنطينة وسي بلحاج هنا كشاهد، كانت هناك أخت تدرس بكلية الطب، لما جاء السيد الوزير تكلمت معه أمام رئيس الجمهورية، فقلت له سأتيك الأسبوع المقبل فقال لي مرحبا بك، الباب مفتوح وليس هناك أيّ مشكل، سبحان الله أنا قلت قد قيض الله لنا وزيرا وسوف أقابله الأسبوع المقبل.

عدت إلى هنا وناديت في الهاتف فردت علي عدة كاتبات حوالي أربع كاتبات! واحدة تقول أترك رقم الهاتف ومكان الميلاد وما إلى ذلك وسوف نكلمك في الهاتف! وفي اليوم الموالي ناديت فقالت لي لست أنا من ردت عليك أمس، بل الأخرى!

(طرق على الطاولة من قبل السيد الرئيس)

لا، لا سيدي الرئيس، لن أرح أحدا، أنا أعلم ما سوف أقول ويجب أن أتكم سيدي الرئيس.

وفي اليوم الموالي التقيت بأحدهم وقال لي إنهم لم يعملوا اليوم لأن اليوم عيد المرأة، وطلب مني عنواني فتركت له ذلك وقلت له إنني عائد إلى قالمة والمسافة بعيدة لا يمكنني مقابلة السيد الوزير، فماذا يقول لي؟ يقول لي، إذا ناديناك في الهاتف فأنت وإن لم نستدعك

إن التباعد السكاني زادت من مصاعبه العوامل الطبيعية القاسية وأنتم أدرى مني بحاجة المواطن الذي له ثبات لا يتزحزح عن واجباته الوطنية إلى تعزيز الإمكانيات والجهود التنموية التي بذلت لتلبية مطامحه في تغطية صحية وتربوية وشغل ووسائل اتصال وتنقل وطرق وسكن وإنارة وتهيئة محلية تتناسب وحياة الاستقرار التي توفر مزايا عظيمة للمواطن وللدولة.

سيادة الرئيس، أنشأنا بلديات وهي تمثل سلطة الدولة وكيانها القاعدي وتفتقر إلى موارد وامكانيات هي أمام بعض الواجبات عاجزة، وهنا أطلب وألح بالاسراع لتسوية طريق الوحدة الافريقية الرابط بين عين صالح وتمنراست، هذا إلى جانب ترقية الإطارات ذات الخبرة، تخفيض تذكرة السفر من خلال وضع خاص تضامني، التعجيل بحل أزمة المياه الصالحة للشرب لولاية تمنراست، إحداث مستشفيات متنقلة للتلقيح والاستعجال والاستشفاء بالنسبة للمناطق الحدودية، إعادة النظر مع تدعيم القطاع الفلاحي لمنطقة تيدكيت.

هذا سيدي الرئيس، وهناك انشغالات كثيرة وكثيرة جدا لا يسمح الوقت ل طرحها لكن أعتقد أن الدولة سترعاها بعناية تستجيب لطموحات المواطن ومصلحة البلاد.

وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الله برادعي والكلمة الآن للسيد محمد أزرار.

السيد محمد أزرار: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء، زميلاتي زملائي أعضاء مجلسنا الموقر، السادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن اليوم نباشر مناقشة برنامج الحكومة، نحس بنوع من الانسجام بين أعضائها جمع بينهم حب

تجد إطارها في إطار ثنائي، نحن في إطار مناقشة برنامج الحكومة، يرجى من الزملاء التقيد بالموضوع. الانشغالات بلغت، لكن بالنسبة للانشغالات المشخصة بودي أن يعمل كل زميل وكل زميلة لتبليغها للجهة المعنية؛ من جهتنا في هياكل المجلس، وأظن أن السيد رئيس الحكومة في مداخلته في المجلس الشعبي الوطني، أعطى الضمانات، كل الضمانات، لكي تلبى الطلبات وتبقى مكاتب السيدات والسادة الوزراء مفتوحة لكل من يرفع مظلمة أو يبلغ شكوى أو يريد متابعة قضية أمام الجهة المعنية.

الكلمة الآن للسيد عبد الله برادعي.

السيد عبد الله برادعي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، زملائي، زميلاتي.

يطيب لي في البداية أن أذكر بخصوصية هذه الجلسة التي ترقى إلى مستوى الحدث الوطني الهام وهو المقام الذي يتطلب منا أن نتذكر رجالا ونساء ممن سبقونا وعملوا في ظروف صعبة وقاسية مذللين لنا سبيل إرساء قواعد متينة للعمل الديمقراطي والمعالجة الصحيحة للمواضيع وأعتقد أنه من واجبنا ونحن نعلم بتقاليد عريقة تحت هذا الصرح العظيم أن نتوجه إليهم بتحية تقدير واحترام.

سيدي الرئيس، إنني ملزم أمام الواجب الوطني ونحن نناقش برنامج الإجماع الوطني أن أهني فخامة رئيس الجمهورية وأهني الشعب الجزائري بهذا الفوز العظيم. كما أتوجه بالتهنئة لسيادة رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري الذي يستحق هذه الثقة لأداء مهام وطنية نبيلة في ظروف تستدعي عملا يترجم برنامج الإصلاحات والمصالحة إلى واقع نتمنى له كل الخير، والمهمة قبل كل شيء هي من واجب الجميع.

السيد الرئيس، حرصنا أيها السادة والسيدات ينطلق من حيث يجب أن تبدأ معايير محبتنا للوطن وعلى هذا الأساس فإنني لا أدعو السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري، بل قبل ذلك أدعو زملائي وزميلاتي إلى الالتفاتة نحو الدعم الذي تستحقه ولايتنا أي ولاية تمنراست التي تشكل ربع المساحة الوطنية.

والتي ربما يقاسمني إياها بعض الزملاء أن بلادنا بحاجة إلى الجميع، فليكن الجميع كما يريد الوطن.

أتطرق إلى نقطة وهي الصحة، فإذا كانت المادة 54 من الدستور تنص على أن الرعاية الصحية حق للمواطنين، فإن حضور الدولة يجب أن يكون دائما ومستمرًا قصد التوزيع العادل للعلاج وإن انسحابها معناه انحطاط المستوى الصحي العام.

وفي هذا السياق أود أن أشير إلى أن السيادة الصحية التي كانت متبعة في وقت ما وما زالت لم تحقق الغرض المرجو وخاصة فيما يلي:

أ - سياسة الخدمة المدنية (Service civil) التي لم نجد لها أثرا على أرض الواقع وخاصة في مناطق الجنوب وعموما ولاية النعامة على وجه الخصوص ماعدا نسبة ضئيلة في بعض مناطق الوطن.

ب - سياسة التعاقد (Le conventionnement).

ج - سياسة تعيين الإطارات الإدارية (Critères d'affectation)

د - سياسة التكوين والرسكلة (Formation continue).

هـ - سياسة التكامل بين القطاعين العام والخاص وما يتعلق بالعيادات الخاصة (L'anarchie qui prédo-

mine dans l'activité des cliniques de point de vue professionnel et administratif).

لما سبق ذكره، أقترح إيجاد ميكانيزمات جديدة من خلال إعادة النظر في بعض النصوص السارية المفعول والمتعلقة بالصحة بتوفير وسائل مراقبة والعمل على تحديد النصوص وخاصة مدونة أخلاقيات الطب. وأما ما يتعلق بولاية النعامة التي أمثلها، أقترح مايلي:

- إنشاء قطاع صحي بمقر الولاية؛

- إرسال بعثات أجنبية لكل من دائرتي التشريعية والعين الصفراء لتغطية النقص الملحوظ في الاختصاصات القاعدية.

الشؤون الاجتماعية، إن الدولة يجب أن تؤسس على سياسة اجتماعية قائمة بذاتها تهدف إلى توفير العيش الكريم للمواطن، لا أن تصبح الخدمة الاجتماعية علاجا مؤقتا نتيجة آلام سياسية واقتصادية حتى أنه يتراءى أن السياسة الاجتماعية انحصرت ضمن إطار الصدقة

الوطن ولا شيء سواه، وأملّي أن يتم تجسيد البرنامج ميدانيا بصفة ترفع الغبن عن المواطن وترقى بالبلاد إلى مصاف الدول المتقدمة.

سيدي الرئيس، فبعد قراءتي ودراستي لمشروع برنامج الحكومة وبعد الاستماع إلى تقديم السيد رئيس الحكومة له على أعضاء مجلسنا الموقر، ارتأيت أن أشارك في النقاش حول ذات البرنامج والذي أوجزه فيما يلي:

ترقية المصالحة الوطنية، إن المصالحة الوطنية غاية ينشدها كل غيور على شعبه ووحدة ترابه، بدأ تجسيدها من اليوم التاريخي الموافق لـ 08 أبريل 2004 حيث قال الشعب كلمته، كونها تصالحا للجزائريين مع ذاتهم وتاريخهم وثقافتهم الممتدة في جذور التاريخ من أمازيغية ورصيد عربي إسلامي.

إن المصالحة سيدي الرئيس، تكمن في التصالح مع الذات ونبد العنف الذي يستعمل للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها وحل جميع الاشكالات التي لاتزال عالقة كأزمة القبائل والعمل على حماية الحقوق الفردية والجماعية وتكريس حرية التعبير المسؤولة ومضاعفة الجهد بغية تعريف أبنائها بتاريخهم العريق ليلتقوا حول ماضي أسلافهم المجيد في كل عصوره وأطواره ومن ثم سيوطؤون لا محالة شخصيتهم الوطنية في زمن التكتلات الإقليمية وزمن العولمة.

سيدي الرئيس، إن العودة إلى الأوضاع الطبيعية لا يكفي وحده لتحسين البلاد، وبناء المستقبل على أسس متينة، وأن التغيير الجذري في كثير من الميادين مطلب أساسي لا بد أن يأخذ في الاعتبار بعد استقرار الوضع العام في البلاد ولكن التغيير المنشود عملية دقيقة ومعقدة واستمرار الحوار المعمق والرصين بين الجزائريين على اختلاف توجهاتهم في القضايا التي يطررها هذا التغيير هو أهم الضمانات لنجاحه.

إن مجرد الرغبة في استمرار الحوار في هذه القضايا وأمثالها مؤشر إيجابي على التوجه نحو ترشيد التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية في بلادنا، وتأكيد الإرادة التي تجمع أبناء الوطن الواحد في الاعتماد على الديمقراطية كخيار لا بديل عنه من أجل هدف واحد هو بناء مستقبل زاهر للجزائر وقناعاتي

على المحتاج والرأفة به وهذا أمر مخجل في حقيقة الأمر.

سيدي الرئيس، كيف يمكن تعزيز روح المصالحة الوطنية واستكمالها وتوطيد أركان دولة القانون في ظل وضع اجتماعي مُزْزِلٍ شريحة لا بأس بها من شعبنا، فلا البطالون استطاعوا الحصول على مناصب عمل ولا المشردون ولا الجانحون الذين يبيتون على قارعة الطريق وعلى الأرصفة تم التكفل بهم ولا عديمو الضمير قد ضرب على أيديهم بيد من حديد.

إنني أتساءل سيدي الرئيس عن الدور المنوط بمؤسسات الضمان الاجتماعي وخاصة في مجال تعويض مصاريف العلاج على الأساس الفعلي للفحص أو التحاليل أو الإقامة لدى الخواص (Une actualisation de la nomenclature des actes).

سيدي الرئيس، إنني على ما جاء في مشروع برنامج الحكومة حول ما يتعلق بتعديل قانون الأسرة بما لا يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. في العدالة، جاء في الأثر أن العدل أساس الملك ومن ثم فإن انهيار هذا الأساس مرتبط بمدى متانة وصلابة العدل.

إنني أنوه بما جاء في مشروع برنامج الحكومة فيما يتعلق بإصلاح العدالة، إلا أنه في مجال العصرية، تجدر الإشارة إلى أن ذلك مرتبط بقطاعات أخرى والتي نقترح إعطائها الأولوية ضمن إطار الإصلاح، على سبيل المثال لا الحصر، نشاط المحاماة، المساعدون القضائيون، الشرطة العلمية، الطب الشرعي، والذي لا يزال يعتمد على أساليب تجاوزها الزمن على مستوى التشريع أو وسائل العمل.

سيدي الرئيس، لقد أعلن في نهاية التسعينات عن تقسيم جديد أنشئ بموجبه 17 مجلسا قضائيا و 44 محكمة، ومن ذلك مجلس قضاء النعامة الذي لم يفتح لحد الساعة على غرار ولايات أخرى والمواطنون لا يزالون ينتقلون دوما إلى مجلس قضاء سعيدة، فإلى متى تظل هذه الظاهرة؟

الإصلاح الإداري، إن تواجد الإدارة معناه وجه السلطة بالنسبة للمواطن، إلا أنه في بلدنا لا زالت هذه الأخيرة لم تقتنع بعد بأنها ما وجدت إلا لخدمة

الجماهير..

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أزرار والكلمة الآن للسيد المسعود صاهد.

السيد المسعود صاهد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة الوزراء المحترمين، زميلاتي زملائي المحترمين، السيدات والسادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتقدم إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بالتتهاني الخالصة بمناسبة الفوز العظيم في الانتخابات الرئاسية، وهذا الفوز يعتبر فوزا للشعب الجزائري برمته ومكسبا للديمقراطية للجزائر وهذا يمكن فخامة رئيس الجمهورية من مواصلة إصلاحات البناء والتشييد والنهوض بالاقتصاد الوطني وترقيته وإسراع صوت الجزائر في كل المحافل الدولية.

كما لا يفوتني أن أهنئ السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على الثقة التي وضعت فيهم من طرف فخامة رئيس الجمهورية.

السيد رئيس الحكومة، لقد سبق لنا أن ناقشنا مسألة التشغيل وتحسين أوضاع العمال، وكما تطرقنا إلى سياسة الحكومة خصوصا الاجتماعية منها والتي تهدف أساسا إلى إعطاء الأولوية للحلول المستدامة وللمعالجة الاقتصادية لظاهرة البطالة والفقر من خلال تكثيف الجهود والعناية الفائقة بفئات محدودة الدخل، القادرة على العمل، وتوجيه كل البرامج المنتجة لفائدة هذه الفئة، وبالمقابل الإبقاء على برنامج المساعدات الاجتماعية المباشرة لفائدة الأفراد والعائلات المعوزة غير القادرة على العمل، وهذا بهدف تنمية روح المبادرة لدى الفرد الجزائري واعتماد سياسة التشغيل الذاتي، وبظهور مجموعة من الأجهزة منها جهاز الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب ولمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها الشباب الذي يتعامل مع هذا الصندوق، من الضروري تدعيم صناديق الضمان

الوزارة في أخذ تدابير مستعجلة، وسارت الأمور بهذه الطريقة، ولكن لا حظنا بعد التغيير الحكومي أن العملية توقفت والمنهجية تغيرت، ونأسف لهذا لأن الأوضاع تتغير بسرعة ولا بد أن نواجه الأوضاع الجديدة بما فيها سياسة فتح السوق.. إلخ، بميكانيزمات جديدة ولنشرع في أقرب وقت، وكان من الضروري أن تتم هذه العملية بهذا الشكل وبهذه المنهجية.

السيد الرئيس، إنشغالنا اليوم انشغال أساسي اخترته وهو قضية الرشوة، هذه القضية محاربتها تبدو صعبة ولكن في الميدان يمكن إيجاد حلول لها، فإذا حللنا الوضع سنجد سببين أساسيين للرشوة، سواء عدم الكفاءة، (L'incompétence totale) يعني أن الإنسان غير المتمكن وغير المتكون لا يعرف حدوده ولا يعرف حدود واجباته، فيعمل ما يريد ويقول "إنني في الميدان، ويمكنني أن أفصل وأحكم وأعمل ما أريد"، هذا السبب الأول؛ السبب الثاني، وهو عدم المراقبة (L'absence de contrôle) فيما يخص النقطة الأولى وهي عدم الكفاءة، السيد رئيس الحكومة قال إنه يوجد نقص في التكوين، في التشغيل أو في كذا أو في الإطارات. نعتقد أن هناك حلولاً، يمكن بصفة مستعجلة أن نسدبها الثغرات فيما يخص الكفاءات.

هناك بعض الأقسام في بلادنا تستأنس وتستعين بمختصين مثلاً أقسام الأحداث، الأقسام الاجتماعية (C'est ce qu'on appelle les échevins, les assesseurs..) هم أشخاص مختصون ليسوا قضاة ولكنهم مختصون يساعدون القاضي المحترف في الفصل في القضايا، لماذا لا نعمم هذه الطريقة؟ وخاصة أن في بلادنا رصيذا كبيرا من المتقاعدين الذين مازالوا - والحمد لله - يتمتعون بصحتهم، في كل القطاعات، في القطاع المالي، البنكي والجبائي (Nous avons des retraités (à l'appel). لماذا لا نستعمل هذه الطاقة البشرية كمساعدين للعدالة، بصفة انتقالية، أي ريثما نقوم بتحضير القضاة والتكوين وكذا، نستعمل هذه الطاقات، فمن جهة سيشعر هؤلاء المتقاعدون بأنهم مازالوا يخدمون البلاد وفي نفس الوقت يشاركون في تكوين القضاة، فلماذا لا يجلس مساعدان إثنان بجانب القاضي يشاركان كما قلت في التأمين، في البنوك...

لتمكين الشباب المستثمر في هذا المجال من تسديد القروض، كما أطلب بتدعيم وتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأبنائنا مع تكفل الدولة بتدعيمها، وإن هذه البرامج تهدف إلى التكفل بترقية المبادرات الفردية والجماعية وتحسين المستوى المعيشي للمستفيدين من هذه البرامج.

السيد رئيس الحكومة، أتمنى لكم ولطاقمكم الحكومي التوفيق والنجاح في خدمة الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد المسعود صاهد والكلمة الآن للسيد أحمد رضا بوضياف.

السيد أحمد رضا بوضياف: شكرا السيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بودي بعد أن تمت إعادة الثقة في السيد رئيس الحكومة وطاقمه، وبعد المصادقة على البرنامج من طرف المجلس الشعبي الوطني، أن أهنته وأتمنى له النجاح والتوفيق.

تدخلي في الحقيقة، ملاحظات كما ينص عليها القانون، فلسنا بصدد مناقشة برنامج الحكومة ولكن بصدد إبداء بعض الملاحظات أو طرح بعض التساؤلات. بطبيعة الحال وبصفتي محاميا وقاضيا سابقا، أتطرق مباشرة إلى قطاع العدالة.

من حسن الحظ، السيد وزير العدل الحالي كان عضوا في اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة ولحسن الحظ إذن هو اليوم مطالب بتطبيق التوصيات.

الشيء الملاحظ في هذا المجال، من أهم التوصيات هو تحديد الأهداف. كانت هناك أهداف طويلة المدى ولكن كان هناك أخذ تدابير مستعجلة لمواجهة الأوضاع أو المحيط القانوني الجديد، وانطلقت العملية بهذا الشكل، تم تنصيب لجننتين - إذا لم تخني الذاكرة، وكان في ذلك الوقت السيد رئيس الحكومة، وزيرا للعدل - تعالج القوانين الأساسية، ولكن آنذاك شرعت

أعتقد جازماً أن ترقية المصالحة الوطنية مرفوقة باستكمال الإصلاحات الكبرى لهي استجابة حقيقية لطموحات وتطلعات وآمال هذا الشعب، وأن هذا التناغم بين المصالحة والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لهي مكسب يعتز به كل جزائري وجزائري غير على هذا الوطن، وقد تجلى ذلك واضحا من خلال الموقف المشرف الذي أبداه الشعب الجزائري يوم 08 أفريل المنصرم.

السيد الرئيس، إن برنامج الحكومة جاء شاملا مفصلا ومدققا للكثير من القضايا وحاملا لطموحات وآمال هذه الأمة، وما سنؤكد عليه في هذه المداخلة في اعتقادنا ماهو إلا تأكيد أكثر وتذكير ببعض الانشغالات والتطلعات التي تتطلب الاستعجال والاسراع.

أولا: في مجال إصلاح العدالة؛ إذا كانت أهداف الحكومة في مجال إصلاح العدالة تتجلى في استكمال مراجعة الترتيب التشريعي لتكييفه والمتطلبات الوطنية العاصرة والمعايير الدولية وكذا تعميق عملية تحديث للعدالة وتطوير الموارد البشرية للعدالة وتثمينها ومواصلة إصلاح السجون؛ فإني أعتقد أن عملية تحديث العدالة تقتضي منا إضافة إلى ما ذكر:

- أولا: الإسراع في إنشاء المحاكم الإدارية لتجسيد مفهوم ازدواجية حقيقية للقضاء؛

- ثانيا: مثلما نعمل على تطوير الموارد البشرية للعدالة وتثمينها فإنه من الواجب أيضا أن نرفق هذه العملية ببناء وتجديد كل الهياكل من محاكم ومجالس قضائية موجودة في مقرات غير مخصصة أصلا للعمل القضائي، وذلك احتراما لهيبة الدولة ولرجال القضاء.

ثانيا: في مجال إصلاح مهام الدولة وتنظيمها؛ صحيح أنه حان الأوان لتقييم إقليمي عقلائي مبني على أسس علمية ومعايير دقيقة ومضبوطة بهدف تقريب الخدمة العمومية من المواطن لكنه في اعتقادي أنه صحيح أيضا أن ن فكر وفي إطار التقسيم الإداري كذلك في مدى نجاعة إنشاء نظام المناطق، وأثر ذلك على تضامن وتعاون الجماعات المحلية والعمل على التصدي لأمتهات القضايا.

ثالثا: في مجال تسوية مسألة العقار الفلاحي؛ فإذا كانت الحكومة عازمة على فتح- في ظل التشاور- ورشة

هذا الشيء معمول به في عدة بلدان، (La justice des échevins)، هذا حل ممكن ولنجعله انتقاليا!

نرجع إلى التكوين، الدولة الجزائرية بادرت في هذا الميدان، ولدينا تجربتان، التجربة التي أعطت ثمارا ونتائج في المستوى، وهي نتائج تجربة المدرسة الوطنية للإدارة (La section judiciaire de l'ENA qui a produit les meilleurs magistrats) وهناك اليوم طريقة معهد القضاة (L'institut national de la magistrature).

نقولها بصراحة ولا نكذب على بعضنا البعض، هذه بلادنا ولا بد أن نتكلم بصراحة لم تعط ثمارا، لماذا؟ هناك فرق بين الشاب الذي يدخل مباشرة بعد البكالوريا في قالب وهناك الشاب الذي يتكون بعد الجامعة، هذا فرق، ولحسن الحظ كذلك جربنا التجربتين، نعرف (La production de l'ENA dans la section judiciaire)،

ونعرف الطريقة المستعملة اليوم، فكل شيء مبني على الأساس، يخرج من الجامعة ناقصا، أي يقوم بتكوين أساسي غير كاف، غير ممكن (Quand on a pas les mécanismes de base on ne peut pas arriver à la qualité) فهذا مستحيل! إذا اقتراحي كرجل ميدان في الحقيقة هو أن نرجع للمدرسة العليا للقضاء مباشرة بعد البكالوريا، ونحن لدينا سابقة هي (L'ENA) ونعرف مستوى القضاة الذين تخرجوا منها، هذا فيما يخص..

السيد الرئيس: البقية تسلّم كتابة للسيد الوزير. شكرا للسيد أحمد رضا بوضياف والكلمة الآن للسيد محمد بن جديدي.

السيد محمد بن جديدي: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي رئيس الحكومة الفاضل، السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، السيدات والسادة الإعلاميين، طاب مساؤكم والسلام عليكم.

في البداية بودي أن أهنئ السيد معالي رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على تجديد الثقة التي حظوا بها مرة أخرى متمنين لهم النجاح في مهامهم.

والدليل حجم حافظة الدراسات والانجازات التي تضمنها المشروع محل المناقشة.

ولعلي في هذا المقام أريد أن أذكر بأهمية فتح طرق جديدة رابطة بين ولايتين أو أكثر، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر اقتراح فتح طريق يربط بلدية زربية الوادي بولاية بسكرة بتكوت ولاية باتنة؛ وفتح طريق يربط بين ولاية الوادي وبلدية الفيض ولاية بسكرة لما لهذين الطريقين من فائدة، ليس فقط من أجل تقريب الولايتين بل لما في ذلك من فائدة في المجال السياحي والتنموي في هذه الولايات.

أخيرا: في مجال المنشآت الأساسية الخاصة بالسكك الحديدية؛ وإذا كانت شبكات الطرق متطورة نسبيا، فإن قطاع السكك الحديدية مازال ينتظر الانطلاقة الفعلية، من تجديد للهياكل والوسائل وفتح خطوط جديدة تكون فعالة ومفيدة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر اقترح دراسة جدوى إنجاز خط يربط بين سيدي خالد بمدينة بسكرة مرورا على أولاد جلال، الدوسن، الغروس، طولقة وغيرها، لأن المستقبل ينبؤنا بثروة كبيرة من تمور ومواشي وخضر في هذه المناطق ولا يليب طلب نقلها إلا القطار بدل الشاحنات التي تسبب ما تسبب من حوادث الطرقات، هذا ناهيك عن نقل المسافرين إن تحسنت الخدمة.

تلكم هي مساهمتي المتواضعة، أسأل الله التوفيق لحكومتنا ووفقنا الله في خدمة هذا الوطن. شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن جديدي والكلمة الآن للسيد رمضان عز الدين بوستة.

السيد رمضان عز الدين بوستة: شكرا. بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الإعلاميين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

التشريع المخصص للأراضي الرعوية، فإنني أعتقد أنه من المناسب أيضا أن تفتح الحكومة - في ظل التشاور أيضا - ورشة التشريع المخصص لما يسمى أرض العرش وأقصد بذلك أراضي العرش الفلاحية، وإعادة النظر في طبيعتها القانونية بما يتماشى وواقع وثقافة المجتمع وذلك من أجل إيجاد ميكانزمات للاستغلال الأمثل لهذه الأراضي.

رابعا: في الميدان الفلاحي؛ لا ينكر إلا جاحد التقدم الكبير في مجال الانتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل، وهذا بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وبفضل الأموال الهائلة التي رصدتها الدولة في هذا المجال.

ولعل المطلب الملح اليوم في المجال الفلاحي على الأقل في الولايات الفلاحية المعروفة بغزارة انتاجها يكمن في أمرين:

- أولا: الكهرباء الفلاحية؛

- ثانيا: المسالك الفلاحية.

وأنا متأكد سيادة الرئيس أنه إذا ما ضاعفنا كميات الكهرباء الفلاحية والمسالك الفلاحية في ولاية مثل ولاية بسكرة التي تغذي أكثر من 40% من ولايات الوطن بالخضر فإن نسبة الانتاج ستتضاعف لا محالة.

خامسا: في مجال تنمية الصناعة التقليدية؛ رغم الجهود المبذولة في مجال تطوير الصناعة التقليدية إلا أن أهم مطلب للصناع التقليديين هو توفير الحماية لمنتجاتهم من غزو الصناعات التقليدية الأجنبية على الأقل خلال هذه المرحلة إلى حين الانطلاقة الفعلية والدخول في المنافسة الحقيقية.

سادسا: في مجال تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني، السيد معالي رئيس الحكومة، إلى جانب الجهود الضخمة والتحديات الكبيرة في مجال الموارد المائية وإلى جانب ما تصبون إليه من تنصيب لجنة حكومية دائمة للاستراتيجية في مجال الموارد المائية، فإنني أعتقد أنه حان الأوان كذلك لتفعيل دور الوكالات الهيدرولوجية لمختلف المناطق لأن تلعب دورها كاملا على غرار مثيلاتها في كل من إسبانيا وإيطاليا وغيرها. سابعاً: في مجال المنشآت الأساسية للطرق؛ إن الطرقات حظيت باهتمام الدولة خلال السنوات الأخيرة

وتنظيمها بكيفية فعالة ومفيدة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رمضان عز الدين بوسنة والكلمة الآن للسيد محمد أودينة.

السيد محمد أودينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة الحضور، أود في بداية تدخلتي أن أقدم التهاني الحارة للسيد رئيس الحكومة وطاقمه، متمنيا لهم النجاح في مهمتهم النبيلة والتوفيق في تطبيق هذا البرنامج الناتج عن وعود السيد رئيس الجمهورية الذي وفقه الله في توحيد صفوف الشعب الجزائري بمختلف فئاته.

وفي هذا الشأن اسمحوا لي السيد الرئيس أن أذكركم بتحقيق بعض الوحدات التي درسناها في التاريخ في القسم النهائي في الثانوية وهي الوحدة الإيطالية للسيد كافور والوحدة الألمانية للسيد بسمارك، درسناهم في مادة التاريخ، ولكن الوحدة الجزائرية التي حققها السيد رئيس الجمهورية عشناها وهذه حقيقة كلنا عشناها وستبقى في تاريخ السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي حقق الوحدة الجزائرية.

أما بخصوص البرنامج في حد ذاته، أريد أن ألفت الانتباه حول بعض الملفات التي تحتوي انشغالات وطنية، نذكر من بينها مايلي:

1 - الأمن الغذائي: السؤال ماهي الاستراتيجية المسطرة، يوم العولمة وعشية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

2 - التصحر: أعتقد أن الوقت حان لإعادة طرح مشروع السد الأخضر بالنظر إلى التجربة المكتسبة، والتأطير التقني الموجود كميًا ونوعيًا، والتنوع البيولوجي الموجود بخصوص أنواع الأشجار المثمرة والغابات. إن نجاح مثل هذا المشروع يأتي بثمار متعددة، يمكن أن نذكر منها:

- إنشاء مناصب الشغل، وهي انشغال وطني كبير؛

- مكافحة التصحر بطبيعة الحال؛

بعد دراسة مشروع برنامج الحكومة والتمعنّ فيه، سجلنا بعض الملاحظات سأعرض لها بكل إيجاز.

- أولاً في ميدان السكن، وأخص بالذكر توزيع السكن الاجتماعي، إن المرسوم المنظم لهذه العملية أفرز الكثير من العيوب، الأمر الذي أثقل كاهل الجماعات المحلية واللجان البلدية والولائية، والذي أصبح لا يتماشى والوضع الاجتماعي المطلوب، وعليه سيادة الرئيس نقترح تعديل هذا المرسوم في أقرب وقت لتفادي النقائص التي كثيرا ما ترتبت عنها جملة من السلبيات. - ثانياً فيما يتعلق بعمليات حجز الموارد المائية، فإننا نثمن تجربة المحاجر المائية، حيث نجد أكثر من 200 محجر مائي قيد الاستغلال وإنجاز قرابة 300 وحدة جديدة وهذا أمر سيشجع الفلاحة لا محالة.

وفي هذا الإطار، أي مجال بناء السدود والمحاجر المائية على سبيل المثال نذكر بأهمية مشاريع السدود الثلاثة الواقعة في ولاية بسكرة: سد وادي العرب بزرية الوادي، سد مستوى بلدية مجيرة، سد سالسو ببلدية طولقة.

ورغم الدراسات المنجزة منذ مدة، فالفلاحون مازالوا في انتظار هذه المشاريع الهامة.

- ثالثاً مسألة العقار، جاء في برنامج الحكومة متضمناً كل من العقار الصناعي وكذا العقار الفلاحي، وأعتقد أن هناك نوعاً آخر من العقار هو العقار السياحي، أي مايسمى بمناطق التوسيع السياحية، خاصة أن التفكير في الهياكل السياحية أصبح ملحاً، وعليه نطالب بفحص وتثمين هذا الملف من جديد لأن هذه المناطق أهملت خلال عشرية سادها الإرهاب. فلنعت لها الاهتمام مستقبلاً تحضيراً لمرحلة تسودها التنمية السياحية.

- رابعاً مجال الصحة المدرسية، إذا كانت مختلف فروع الصحة قد حظيت باهتمام برنامجكم سيدي الرئيس، ومنها فرع الصحة المدرسية ورغم وجود الكثير من النصوص المنظمة لهذا القطاع دون تطويرها، إلا أنها في الواقع لم تتماش مع هذه النصوص وبقيت شكلية.

وعليه أعتقد بأهمية هذه الصحة التي تغطي قرابة ثلث سكان الجزائر، وأطلب إعطاء أولوية خاصة لها

بشكل منقطع النظير، وعليه، رأينا الحكومة تضع مهمتها في خدمة تجسيد هذا البرنامج الرئاسي. وإنني في هذه المداخلة أحاول الإشارة إلى جوانب في هذا البرنامج من أجل ترسيخ الثقة بين الحاكم والمحكوم التي إن وصلنا إليها، وسنصل بحول الله ثم بتضافر جهود المخلصين في هذا الوطن، يتحقق لشعبنا الاستقرار والازدهار.

السيد الرئيس، إن المصالحة الوطنية وضعتها الحكومة على رأس أولوياتها، التي ينبغي أن تنجح ولا بد لها أن تنجح، والتي تؤازر الحكومة فيها القاضي الأول للبلاد وتدعمه انطلاقاً من التفاف الشعب حوله.

نثمن حرص الحكومة على تطوير تعليم القرآن الكريم وتأهيل القائمين على تدريسه ونرجو في هذا المجال تحديث المدارس القرآنية بتوفير الشروط والظروف اللازمة لتحصيل القرآن، ونحن إذ نحيي شعبنا عبر المدن والقرى في الجزائر العميقة على مساهمته في دعم تعليم القرآن عبر التكفل بطلبته بما يسمى بـ "الرتبة" فإننا نرى واجب الدولة نحو كتاب ربها يظل قائماً من حيث التهيئة والترميم الخاصة لزوايا تعليم القرآن الكريم مثل زاوية الشيخ بللوش بولاية غليزان.

السيد الرئيس، فيما يخص اللغة العربية، إننا نكبر في الحكومة تنويعها في هذا البرنامج بمكانة اللغة العربية غير أننا نرى بأن هذه اللغة وهي اللغة الوطنية والرسمية، لا يكفي أن نحصرها في كونها وسيلة للتدريس، بل إننا ندعو الحكومة إلى تطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية خاصة في المجال الرسمي حيث تمثل الدولة، وبالمناسبة نحني معالي وزير السياحة، الذي جسّد هذا المعنى في ندوته الصحفية قبل أيام، وإلا فلا معنى أن نتكلم عن مكانة اللغة العربية وبعض دواليب إدارتنا الرسمية تتراجع عنها لفائدة الفرنسية وطرحنا هذا لا يتعارض مع التفتح على اللغات الأخرى.

سيدي الرئيس، أشار برنامج الحكومة إلى عزم هذه الأخيرة على إعداد قوانين جديدة لتحسين وسائل مكافحة الآفات الخطيرة مثل الاتجار بالمخدرات والتي للأسف الشديد تفتشت حتى في الوسط المدرسي، ومن ثم فهي تؤدي إلى إتلاف عقول أبناء الجزائر في

- تغيير الظروف المناخية وتحسينها.

3 - الري الفلاحي: نظراً إلى النتائج الضعيفة المسجلة، بالمقارنة مع البلدان المجاورة (تونس والمغرب)، التي لها نفس الظروف المناخية وأذكر أي نوع من التربة والمناخ (Les conditions pédoclimatiques)، ألا يستحسن ربط هذا القطاع بالتنمية الريفية؟ أعتقد بأن الري الريفي الفلاحي يتماشى مع التنمية الريفية.

4 - الفلاحة الصحراوية: نظراً لأهمية الموارد المائية الموجودة في هذه المناطق ينبغي إعطاء نظرة جديدة لتنمية الفلاحة في هذه المناطق التي تشكل أهم مصدر لتوفير الشغل والثروات.

يجب الأخذ بعين الاعتبار التجارب المحصل عليها في ولايات أدرار، غرداية وبسكرة، بالرغم من بعض الصعوبات ونذكر منها الكهرباء والنقل. وفي الأخير أجدد تمنياتي لكم بالنجاح والتوفيق لبرنامجكم، وشكراً والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد أودينة والكلمة الآن للسيد قدور علي دواجي.

السيد قدور علي دواجي: شكراً للسيد الرئيس. بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة والسيدات معالي الوزراء، رجال الإعلام ونساءه، زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس الأمة، السلام عليكم جميعاً ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي، أولاً، أن أتقدم بأخلص التهاني، وأطيب الأمنيات، للسيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء حكومته، بمناسبة حُظيهم بثقة فخامة رئيس الجمهورية، وبعدها، ثقة نواب الشعب في المجلس الشعبي الوطني، سائلاً الله لهم، أن يجعلهم مفاتيح خير، ومغاليق شر، من أجل تحقيق الرفاه للشعب كل الشعب،

السيد الرئيس، إن برنامجكم المعروض علينا هو، في الواقع، تأكيد لوفاء السيد رئيس الجمهورية لميثاقه مع الشعب الجزائري الذي زكاه يوم 08 أفريل 2004

فبلدية حد الشكالة بولاية غيليزان مكبلة بهذه الوضعية لأنها (البلدية) موجودة على أرض أحد الملاكين وهي مدانة بـ (7.4 مليار سنتيم) فلا هي قادرة على الوفاء، ولا هي تستطيع مواصلة التنمية خاصة في مجال البناء والتعمير.

سيدي الرئيس، فيما يخص إصلاح المنظومة التربوية، عبر برنامج الحكومة بوضوح عن تطلع الشعب الجزائري الوفي لمبادئه الأساسية ولاسيما بيان أول نوفمبر 1954..

السيد الرئيس: شكرا للسيد قدور علي دواجي، نوقف الجلسة لمدة ربع ساعة ثم نواصل النقاش، شكرا.

إيقاف الجلسة على الساعة السادسة مساء واستئنافها على الساعة السادسة والدقيقة الثلاثين.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. نستأنف أشغالنا طالبا من الجميع إيقاف الحديث البيئي، ونواصل النقاش وأحيل الكلمة إلى السيدة دليلة حليلو.

السيدة دليلة حليلو: شكرا سيدي الرئيس، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة مساء النور.

بادئ ذي بدء أعلمكم أنني أؤيد برنامج الحكومة مائة بالمائة بدون أن أدخل في التفاصيل، لدي سؤال واحد أطرحه على السيد رئيس الحكومة المحترم حول المرسوم المتعلق بإنشاء المؤسسات: (ISMAAS: insti- tut superieur des metiers audiovisuels et les arts du spec tacle, et CNC: le centre national du cinéma) أعرف أن هذين النصين مرا على مجلس الوزراء وتمت المصادقة عليهما، أحدهما نشر في الجريدة الرسمية، ألا وهو (I.S.M.A.A.S) فمبروك علينا وعلى الثقافة وعلى الجزائر، لقد فرحنا كثيرا بذلك، لكن غاب نص (C.N.C) في الجريدة الرسمية وبالتالي فإن المخرجين السينمائيين

الثانويات والإكماليات وإبعادهم عن جادتهم الحقبة المتمثلة في تحصيل العلم، والتسلح بالخلق الكريم حتى يشبوا على حب وطنهم ودينهم ولغتهم، وحب العمل المثمر، البناء والمتقن.

السيد الرئيس، استبشر الجزائريون والجزائريات خيرا، حين خصت حكومة بلادهم وزارة مكلفة بالمدينة، لكن ما تعيشه الكثيرة من مدننا من انتشار للجريمة، والاعتداءات، والسرققات، وأحيانا، في وضوح النهار، يجعلنا نلح على الحكومة بأنه لا يجب أن تنسينا مكافحة الإرهاب بكل صرامة، وهذا واجب، العمل على محاربة الجريمة بكل قوة، وهنا يكون للعدالة القول الفصل بعدم التساهل مع الذين يربعون أمتهم، ويهددون أمن مواطنيهم في أنفسهم وممتلكاتهم، وعلى القائمين على إعداد قوائم المستفيدين من كل عفو رئاسي أن يضعوا هذه المعايير نصب أعينهم لضمان أمن المواطن.

سيدي الرئيس، فيما يخص استكمال مراجعة قانون الولاية والبلدية، إننا نرى أن هذا الأمر أصبح من واجب الوقت في ظل مجالس ولائية وبلدية تعددية تعاني في كثير منها من انسدادات أو توترات، وعليه فلا بد أن تراعي هذه المراجعة فيما تراعي إيجاد ميكانيزمات تضمن الاستقرار وتساعد على تسريع وتيرة التنمية.

أما بخصوص تحيين التقسيم الاقليمي بشكل عقلاني، وإن رسمت الحكومة الهدف منه، وهو تقريب الإدارة والخدمة العمومية من المرتفق والمواطن. فإننا لا نرى الإشارة إلى المعايير أو على الأقل الأساسية منها، التي تقضي إلى عقلانية هذا التقسيم الإداري، وبالمناسبة أنقل إليكم، السيد رئيس الحكومة، تطلعات سكان دائرة مازونة التاريخية بولاية غيليزان إلى ترقية دائرتهم إلى ولاية ومن ثم فك العزلة عن منطقة الظهرة برمتها.

السيد الرئيس، فيما يخص تسوية مسألة العقار، نثمن مسعى الحكومة لاستكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني وكذا استكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وهنا نرى واجب تدخل الدولة لحل مشكلة العقار العالقة في بعض الجهات من الوطن،

لحاجيات المواطنين المتزايدة والتخفيف من معاناتهم اليومية وذلك من خلال بسط مبدأ القانون والعدالة الاجتماعية بمعناها الواسع وذلك كواقع ملموس وليس مجرد شعار، الأمر الذي يستوجب محاربة بعض السلبيات التي استفحلت في إدارتنا ومؤسساتنا والتي تجعل من مصلحة الوطن والمواطن آخر الاهتمامات، ومن هنا لابد من التذكير بأنه قبل القيام بأية إصلاحات لابد من القيام بإصلاح الذهنيات وذلك من خلال التربية والتكوين للأجيال الناشئة والردع والزجر لغيرها لأن بعض المسؤولين وخاصة على المستوى المحلي يخيل لنا بأنهم يسبحون في فلك خاص بهم ولا يخضعون لأي وازع أخلاقي أو قانوني ويتصرفون تصرفات تضر بهيبة الدولة وتقلل من مصداقيتها، بل أكثر من هذا إذ يساهمون بشكل كبير في انتشار بعض الآفات الاجتماعية مثل البيروقراطية، المحاباة والرشوة... إلخ، الأمر الذي يؤدي بي إلى ذكر بعض الحقائق المرة بأن بعض المسؤولين على مستوى ولاية البويرة دون تعميم جعلوا من إدارتهم أوكارا لارتكاب الفواحش والبنسنة مع أشخاص مشبوهين والأكثر من هذا يترددون على أماكن مشبوهة أمام الملاء، الأمر الذي جعلهم مصدر بلاء للدولة وعدم استقرارها في كثير من الأحيان مثار احتجاجات اجتماعية.

إنه لا يمكن الحديث عن الاستثمار وما يتبعه من ثروة وتشغيل بمعزل عن البيروقراطية والعراقيل التي يعاني منها المعنيون بداية من تكوين الملف إلى اعتماده إذا حظي بذلك بعد عناء طويل وتكلفة معتبرة وفي كثير من الأحيان بعد دفع عمولة حتى لا أقول رشوة غير مستحقة قانونا، ودائما في باب الاستثمار أود أن أطرح انشغالا على السيد وزير النقل فيما يتعلق بقرار توقيف رخص النقل ولاسيما بالنسبة للأشخاص الذين استوفوا الشروط القانونية واستفادوا من القروض لجلب وسائل النقل وما يترتب عن ذلك من فوائد القرض. أما في مجال السكن فبالإضافة إلى النقص الملحوظ فإن التوزيع غير العادل ويتم في أغلب الأحيان على مقاييس القرابة والولاء والحزبية زاد من تدمير المواطنين وهذا أمام مرأى من السلطات العمومية

وكل أهل الفن والثقافة يتساءلون عن غياب هذا النص في الجريدة الرسمية هل سيأتي فيما بعد؟ أم أنه ألغي؟ نود أن يجيبنا عن ذلك السيد رئيس الحكومة، لأن الكثير في انتظار هذا الجواب وشكرا للسيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة دليلة حليلو والكلمة الآن للسيد محمد مرابطي.

السيد محمد مرابطي: شكرا سيدي الرئيس. السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الفوز الباهر الذي حققه السيد عبد العزيز بوتفليقة في انتخابات 8 أبريل 2004 يعبر بحق عن رضى غالبية الشعب الجزائري بما حققه من إنجازات كبيرة في مختلف المجالات ولا سيما المجال الأمني خلال عهده السابقة كما أنه تزكية مسبقا لما سيحققه من إنجازات أكبر خلال عهده الحالية من خلال هذا البرنامج الواقعي الطموح. إن انتخابات 08 أبريل 2004 كملت أفواه الكثير من المغالطين والمشككين في نجاعة المسار المنتهج من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية داخليا وخارجيا وقلصت هامش المناورة لبعض الأطراف الأجنبية التي تكن حقدًا لبلادنا وتريد تركيعها بشتى الوسائل والطرق.

إن انتخابات 08 أبريل 2004 أفرزت واقعا لابد من التجاوب معه من خلال التجسيد الحقيقي لمحتوى برنامج المشروع المعروف علينا للمناقشة وذلك من خلال تفادي النقائص المرتكبة فيما سبق بالابتعاد عن السياسية الشعبوية والديماغوجية التي انتهجها أسلافكم في فترة سابقة والتي كادت أن تؤدي إلى نتائج غير محمودة العواقب لولا وثبة الشعب الذي هب كرجل واحد مستجيبا لنداء الضمير أمام الانزلاقات والمخاطر التي كادت تهدد البلاد، وقطع الطريق أمام الانتهازيين وتجار الدماء ليعطي أروع الأمثلة في الروح الوطنية والديمقراطية، استشهد بها العدو قبل الصديق. إنه بالموازاة مع تطبيق هذا البرنامج يتحتم القيام بمعالجة دقيقة في أقرب الآجال لكل النقائص التي من شأنها تعطيل تطبيقه حتى يتسنى الاستجابة

السيد محمد الحافظ بوزقاق: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد، سيدي رئيس مجلس الأمة، سيدي رئيس الحكومة، معالي الوزراء، الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، الأسرة الإعلامية السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء اسمحوا لي أيتها السيدات أيها السادة أن أترحم من هذا المقام على الشهداء والشهداء من مختلف الأعمار الذين يسقطون تباعا في أرض فلسطين وأرض العراق الشاهدين على الناس وأن أشد على أيدي الصامدات والصامدين من مختلف الأعمار أيضا في كلا القطرين الذين يقفون بمفردهم أمام جبروت الغطرسة والاحتلال، واسمحوا لي كذلك أن أؤف للسيد رئيس الجمهورية تهاني القلبية وتهاني سكان ولاية الوادي على الثقة التي منحها إياه الشعب الجزائري يوم 08 أبريل 2004، كما أهنتكم سيدي رئيس الحكومة وطاقمكم على الثقة التي حظيتم بها من فخامته وهذا شرف عظيم وسمتم به وفي نفس الوقت مسؤولية ثقيلة ألقيت على عاتقكم.

سيدي رئيس الحكومة، إن استهلال برنامجكم بموضوع ترقية المصالحة الوطنية وجعله أولوية الأولويات يعطي دلالة واضحة على أنكم أخذتم بعين الاعتبار ما عبر عنه الشعب الجزائري يوم 08 أبريل المنصرم سواء بنتيجة الاقتراع أم بالفرحة العارمة غداة إعلان هاته النتيجة وما يمكن أن أوكد عليه في هذا المجال هو ضرورة شمولية هذه المصالحة بالفعل وتطبيقها في جميع المجالات فلا معنى لمصالحة وطنية دون معالجة شاملة للأسباب الفكرية والعقائدية والاجتماعية التي أدت وتؤدي إلى العنف والإرهاب والإجرام ولا معنى لمصالحة وطنية دون إغلاق تام لملف المفقودين وتكفل كامل لضحايا المأساة الوطنية وإعادة كل المفصولين إلى وظائفهم وتعويض كل المظلومين عن مظالمهم.

سيدي رئيس الحكومة، إن أهم بنود المصالحة الوطنية في نظري هي المعالجة الفكرية والعقائدية

المؤهلة التي لا تحرك ساكنا وهنا أود أن أشير بأن أكثر من ألفي سكن ترقوي على مستوى ولاية البويرة رهين صندوق التوفير والاحتياط منذ أكثر من عشر سنوات وما تتعرض له من تدهور من يوم إلى آخر رغم حاجة المواطنين الماسة لها بالرغم من الاجراءات الحكومية المتخذة بشأنها.

أما في مجال التربية، فإن إكمال سيدي يحيى بعين بسام على سبيل المثال بولاية البويرة وعلى غرار ست إكماليات أخرى تعطل إنجازها بسبب الحالة الأمنية السيئة التي كانت سائدة، غير أنه بتحسن الأوضاع الأمنية تم استكمال إنجاز الاكماليات الست ماعدا هذه الإكمالية التي ظلت تراوح مكانها بنسبة أشغال تتجاوز 20% وذلك لأسباب حزبية وضعف الإدارة العمومية في بسط نفوذها، الأمر الذي يتناقض مع مبدأ تواصل الخدمة العمومية وسياسة توطين المواطنين في أماكن إقامتهم ولاسيما في الأماكن الريفية التي عانت ويلات الإرهاب، كما أنه في إطار فك العزلة وخلق فرص الاستثمار وكذلك تقليص الضغط على الطريق الوطني رقم 05 يمكن أن أتقدم باقتراح إلى الوزارة المعنية من خلال رئيس الحكومة فيما يتعلق بتأهيل الطريق الرابط بين بلدية المهير بولاية برج بوعريريج وبرج خريس وسور الغزلان بولاية البويرة وجواب بولاية المدية إلى حدود ولاية عين الدفلى وكذلك أود أن أشير أنه لموسمين متتاليين فالمناخ مناسب والأمطار تهاطلت بشكل كبير جدا غير أننا نلاحظ أن مدينة الأخضرية التي تعتبر ثمانية مدينة على مستوى ولاية البويرة تعاني من نقص في مياه الشرب للأسبوع الثالث على التوالي دون أن تحرك السلطات المحلية ساكنا.

وفي الأخير أود أن ألفت انتباه السيد رئيس الحكومة لاسيما في ولاية البويرة أن بعض مسؤولي الدولة جعلوا من إداراتهم مجرد صناديق بريد والأكثر من هذا أنهم مصدر بلاء للدولة من خلال زعزعة هيبتها بتصرفاتهم اللامسؤولة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد مرابطي والكلمة الآن للسيد محمد الحافظ بوزقاق.

الفئات المستفيدة وفي ذات الوقت أرى تعميم برنامج السكن المدرج ضمن إطار البيع بالإيجار في كل الولايات وعلى جميع الفئات مادام من يطلبه في حاجة ماسة له.

وفيما يخص المنظومة الصحية، أرى أنه رغم المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة مازال القطاع يعاني نوعاً من الاختلال البين إن على مستوى المنشآت أو التجهيز أو التأطير، وبهذه المناسبة لا يفوتني أن أشكر السيد وزير الصحة الذي زار ولاية الوادي قبيل الانتخابات الأخيرة وتفقد المنشآت الصحية فيها ولا شك أنه اطلع على النقص الذي تعاني منه هذه المنشآت ولا شك أنه عزم على اتخاذ التدابير اللازمة لسده، كما أشكره وهذا على لسان سكان دائرة جامعة الذين بشرهم بإنشاء قطاع صحي طالما حلموا به وانتظروه فشكرا له على زيارته وعلى بشارته ونحن نرحب به في زيارة نرجو أن تكون وشيكة لإعطاء إشارة انطلاق النشاطات في هذا القطاع وبداية تقديم مستشفى جامعة خدماته للمواطنين بعد استكمال تجهيزه وتأطيره.

وفيما يخص المنظومة الوطنية للتربية، أؤيد توجه الدولة إلى إصلاحها وتطويرها بما يلائم العصرنة والتقدم وبما يتماشى وثوابتها الوطنية، غير أن تطبيق هذا الإصلاح على أرض الواقع منذ بداية الموسم الدراسي الجاري أثبت أن هناك عيوباً ينبغي تداركها وثغرات يجب سدها ولا يكون ذلك إلا بالرجوع إلى أهل الشأن وأصحاب الميدان والاعتماد أساساً على آرائهم وطروحاتهم وتوجيهاتهم، ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أحيي رجال التربية والتعليم الذين يسهرون على بناء أجيال المستقبل وأدعو إلى إعادة الاعتبار لهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمهنية بما يليق والرسالة التي يؤدونها وكم أتمنى ألا تنقضي هذه الخماسية إلا وقد أصبح المرابي الذي قال فيه شوقي:

أرأيت أشرف أو أجل من الذي

يبني وينشئ أنفسا وعقولا

قد أصبح النموذج الأمثل في كل شيء حتى في مسكنه ومركبه.

لأسباب التطرف والعنف، ومن أسباب التطرف والعنف سوء فهم الدين وتحميل نصوصه مالا تحتمل ولكم أثلج صدري ما جاء في برنامجكم حول تكوين الأئمة وتعزيز عملية تأطير المسجد وتطوير التعليم القرآني إن الإمام هو القدوة في المجتمع المسلم ولذا ينبغي أن تعطى لعملية تكوينية الأهمية القصوى، فلا يرتقي منبر الخطابة والدعوة إلا من له تكوين عال وعلم راسخ تضمنهما له شهادة عليا وكذا تقوى بينة واستقامة ظاهرة يشهد له بهما المجتمع، فالتدين المغشوش والفقه المنقوص كثيرا ما يكونان مصدرا للعنف والإرهاب.

سيدي رئيس الحكومة، فيما يخص قانون الأسرة أرى أن مراجعته باتت أمراً حتمياً، غير أن هذه المراجعة ينبغي أن تؤدي إلى ما هو أفضل وأن تتم في إطار شريعتنا الإسلامية ويرجع في ذلك إلى كل المذاهب المعتمدة عندنا بحيث يؤخذ بالأيسر منها في كل شأن عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "يسروا ولا تعسروا". أما فيما يخص إصلاح مهام الدولة وتنظيمها فينبغي التعجيل - سيدي الرئيس - في الإفراج عن القانون الأساسي العام للوظائف العمومي لعله يسهم في التخفيف من معاناة الموظفين مهنيا واجتماعيا وكذا التعجيل في مراجعة قانون الولاية والبلدية لحل الإشكاليات العالقة ورد الاعتبار للمنتخب المحلي إضافة إلى ما ذكرناه - سيدي - فإن التقسيم الإقليمي بات ضرورة ملحة لبعض المناطق كبوسعادة والعلمة وآفلو ومنطقة وادي ريغ المقسمة بين ولايتي ورقلة والوادي بعدما كانت مقسمة بين ورقلة وبسكرة، رغم أن هذه المنطقة تشكل وحدة إقليمية منسجمة تاريخيا وجغرافيا وعرقيا وثقافيا.

أما عن المنشآت الأساسية الخاصة بالسكك الحديدية فأتساءل، لماذا لم تدرج مدينة الوادي ضمن المدن التي شملها البرنامج سواء من جهة تفتت أو سبيل أو جامعة؟ كما أرجو في هذا الإطار إعادة قطار المسافرين بين بسكرة وتفتت.

وفيما يخص السكن، أرى ضرورة إعادة النظر في شروط إنشاء وتوزيع السكن الاجتماعي بحيث تراعى الخصوصيات المناخية والمكونات الثقافية وقدرات

الوطني وفي كنف الهدوء والرزانة والرصانة وفقا للاختيار السيد الحر وبهذا أحبط مرة أخرى الأراجيف والأقويل التي كانت تروج هنا وهناك بأنه شعب حر، شعب موحد، متماسك متراس الصفوف، شعب طموح إلى المزيد من الرقي والاستقرار والأمان ليشمل ربوع وطننا الحبيب، شعب يستحق كل التقدير والتبجيل لما يعرف به من بطولات عبر العصور والأزمنة، كيف لا وهو الذي ضرب أروع صور التضحية والكفاح أثناء مرحلة الثورة التحريرية وعبر تاريخه الطويل، أمام هذه الشمائل والخصائل التي قلما ينفرد بها شعب من الشعوب لا يمكن لأي شريف في هذا الوطن إلا أن يقدم نفسه قربانا وفدية لخدمة هذا الشعب وفي مقدمة هؤلاء نجد فخامة السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي أبقى إلا أن يكون هو الخادم الأول والأمين لهذا الشعب الكريم، كيف لا وهو الذي رفع شعار المصالحة الوطنية منذ الوهلة الأولى في عز الأزمة ودأب على ذلك المنوال دون هوادة رغم الجو المشحون الذي كان يسود الساحة الوطنية وكذا التشنجات السياسية والعقائدية التي أفرزت الأزمة آنذاك؛ لهذه المواقف المعلنة والصريحة اختار الشعب الجزائري برنامج فخامة رئيس الجمهورية وانتخبه لعهدته ثانية بأغلبية ساحقة لا غبار عليها، وأمام هذا البرنامج المزكى من قبل الشعب الجزائري ما علينا إلا أن نثمن برنامج السيد رئيس الحكومة وندعمه ميدانيا وعلى جميع المستويات حتى نصل به إلى التطبيق الميداني ومن ثمة جني الثمرات المرجوة.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم وطاقمه الحكومي، زملائي زميلاتي حتى نكون مختصرين إننا نرجو السهر وكل السهر على التطبيق الصارم لما ورد في برنامج السيد رئيس الحكومة والعمل على تجسيد الوعود على أرض الواقع وأبلغ الإيمان ما وقر في القلب ونطق به اللسان وصدق العمل، إن مصداقية الدولة وهيبته تكمن في الوفاء والالتزام بوعودها كما حدث مع زلزال 21 ماي من العام الماضي إذ كان أمام الدولة تحد كبير، وبقدر ما كان هذا الأخير كبيرا كانت الإرادة الصادقة أكبر بالالتزام الرجال وصدق النوايا والأعمال وكانت النتائج باهرة ولم

سيدي رئيس الحكومة، أما عن موضوع تعزيز مكانة الجزائر في الخارج فلا ينكر إلا جاحد أن الجزائر في العهدة السابقة للسيد رئيس الجمهورية قد تحسنت صورتها وعادت شيئا فشيئا إلى الواجهة الدولية، غير أننا نريدها في المرحلة القادمة رائدة وصاحبة مبادرات شجاعة وحكيمة تسعى لحل المنازعات الدولية وتسهم بفعالية في إطفاء نيران الحروب وتناصر الدول المظلومة وترافع عن الشعوب المحتلة لتحقيق مصيرها وتروج أيضا ولم لا لتجربتها المتميزة في الديمقراطية وتجربتها المنفردة في معالجة الإرهاب وسن المصالحة.

أخيرا سيدي رئيس الحكومة، اسمحوالي أن أتوجه ببعض الملاحظات والمطالب تخص الجنوب الجزائري أو بعض المناطق منه:

- 1- حبذا لو يعاد النظر في دوام الموظفين في فصل الصيف حيث يعتمد الدوام المستمر من الساعة السابعة صباحا إلى الساعة الثالثة عشرة ظهرا؛
- 2- تعاني الكثير من مناطق الجنوب نقصا كبيرا في التيار الكهربائي وانقطاعات متكررة ومفاجئة له خاصة في فصل الصيف أين تكثر المكيفات ومضخات الآبار الفلاحية، فالرجاء أخذ هذه الظاهرة بعين الاعتبار إلى جانب التخفيف في تسعيرة الكهرباء بالنسبة للجنوب، كما ينبغي تعميم الغاز الطبيعي على الولايات والمناطق؛
- 3- نحیی الحكومة على تعهدتها بالتكفل بموضوع صعود المياه لولايتي ورقلة والوادي ونرجو..

السيد الرئيس: شكر للسيد محمد الحافظ بوزقاق والكلمة الآن للسيد محمود نجعوم.

السيد محمود نجعوم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أعضاء الطاقم الحكومي المحترمين، أسرة الإعلام، الحضور.

بداية نحیی الشعب الجزائري على النصر الذي حققه يوم 08 أفريل المنصرم، وإذ نهنته على الإنجاز الرائع الذي أظهر فيه التماسك والالتحام في أداء واجبه

مجلس الأمة، السيدات والسادة في أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛
أبدأ بتهنئة رئيس الحكومة والطاقم الحكومي متمنيا لكم التوفيق في تطبيق وتحقيق الالتزامات الواردة في برنامجكم المستمد من برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بعدما عبر الشعب الجزائري الكريم عن اختياره وانحيازه للمصالحة الوطنية الشاملة وللثوابت الوطنية راجيا تحقيق آماله وتطلعاته في جزائر موحدة آمنة، أصيلة، مستقرة، مستمرة ونذكر هنا سيادة الرئيس أن حركة "حمس" لتدعم رئيس الجمهورية والحكومة في هذا المسعى النبيل، فحركة حمس كانت سباقة للنداء بالمصالحة الوطنية الشاملة منذ بدء بوادر الفتنة في 1991 و 1992 ومشاركتها في الحوار مع الحكومة آنذاك ومع الأحزاب وفي لجنة الحوار الوطني والمجلس الأعلى للدولة ومجموعة الأحزاب (7+1) ويمكنكم العودة إلى أرشيف (91-92) ودفننا ثمنا غالبا من أبنائنا ودمائنا ككل الشعب الجزائري والجزائر العميقة وندعو اليوم إلى تجسيد المصالحة الوطنية من خلال:

- 1- المصالحة مع قيمنا ومبادئنا والوفاء لشهادتنا وثوابت الشعب الجزائري وهويته ولا نعود اليوم إلى مناقشة الهوية؛
- 2- إشاعة روح الأخوة والمحبة والرحمة والتسامح بين أبناء الشعب الجزائري المسلم، إنما المؤمنون إخوة، "فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم"، مما يحقق جمع شمل الشعب الجزائري وتعزيز وحدته ونعتبر التحالف الإسلامي الوطني الديمقراطي لبنة في هذا الطريق؛
- 3- رفع الظلم والحقرة ورد المظالم ووفاء الدولة بوعودها والتزاماتها والتكفل بضحايا المأساة الوطنية وعدم تلغيم مستقبل أبنائنا "واتقوا فتنة لا تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة"؛
- 4- دعم الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان والتكفل بملف المفقودين وذويهم؛
- 5- رد الاعتبار للنخبة والمتقنين والأدمغة المهاجرة والعلماء والصالحين وإشراكهم في نهضة البلاد ومساهماتهم في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

يجرؤ أحد على التطاول، لماذا؟ لأن الواقع أكبر من أن ينتقد! هكذا كونوا أولا تكونوا يارجالالات الجزائر. نتمنى أن تتحقق آمال الشباب الجزائري في التشغيل والعمل والسكن وتمكينه من بناء مستقبله ومن ثمة استرجاع ثقته بدولته، نتمنى أن تتحقق آمال الفلاحين والمعذبين في هذه الأرض وذلك بحل مشاكلهم وخاصة العقار ومدھم بالدعم الحقيقي والوصول بهم إلى الاكتفاء الذاتي.

السيد رئيس الحكومة، أقترح الإسراع في إنجاز محيط السقي لبلدية قصر سبيعي بولاية أم البواقي والذي بدأت الأشغال به منذ سنة 1996 إلى يومنا هذا وآمال الفلاحين تتبخر في كل مرة ولهذه الأسباب نرجو الإسراع في تسجيل هذا السد، وللعلم فإن محيط السقي يتربع على مساحة قدرها 4000 هكتار وسد واد شارف يخزن 150 مليون متر مكعب ولا تستغل إلى حد الآن.

إيجاد حل للسكنات التي أنجزت من طرف (LA CNEP) منذ ما يقارب عشر سنوات ولا زالت باقية مهمة وعرضة للمنحرفين وللأعمال اللا أخلاقية.

الإسراع في تعديل قانوني البلدية والولاية وجعلهما يتماشيان ومتطلبات المرحلة إذ نرى أن عدم الاستقرار السائد حاليا والفوضى العارمة التي تعيشها معظم المجالس البلدية أساسها المادة 155.

في الأخير نرجو ونأمل وبإلحاح كبير الالتزام بما ورد في برنامج رئيس الحكومة والعمل دون هوادة من أجل تجسيده ميدانيا وهذا إن تحقق يعد تحديا ثانيا ورهانا على مدى قدرة الحكومة وكفاءتها العالية ونزاهتها في تأدية الرسالة وتبليغ الأمانة، شكرا وفقكم الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمود نجعوم والكلمة الآن للسيد عبد الحميد مداود.

السيد عبد الحميد مداود: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء

سيدي الرئيس، نثمن مراجعة قانوني الولاية والبلدية بما يخدم ويعزز الاستقلال المالي للبلدية والاعتماد على إمكانياتها في التنمية المحلية حتى لا تبقى رهينة مساعدات الدولة، كما على الحكومة دعم البلديات بالوسائل اللازمة للحفاظ على النظافة والمحيط وتشجيعها على إنشاء المساحات الخضراء والقضاء على البيوت القصديرية، إننا ندعو للاهتمام والعمل للقضاء على البطالة وخاصة في أوساط الشباب، وبرنامجكم طموح لكنه يحتاج إلى وضع آليات تطبيقية، كما يجب تشجيع ودعم الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة وتخفيف الإجراءات الإدارية والبنكية والعمل على حل مشكل القروض الخاصة بذلك.

سيدي الرئيس، إننا نثمن اهتمام رئيس الجمهورية شخصيا بإنشاء المدارس القرآنية وتحفيظ القرآن الكريم، وإننا ندعو لتعميمه عبر الوطن مع ضمان التكوين لمعلم القرآن تكوينا يليق بذلك، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب"، كما نشجع الاهتمام بالإمام وتكوينه وتأهيله لدعم دور المساجد وجعلها مراكز إشعاع تربوي وثقافي وتوجيهي وعرض الإسلام في قوة قيمه الروحية ووسطيته واعتداله وقوة مبادئه وقدرته على الحوار والتعايش مع الآخر.

سيدي الرئيس إننا نرى من واجب الدولة الجزائرية الاهتمام بالجالية الجزائرية وربطها بوطنها وتطوير خدماتها ومساعدتها على حل مشاكلها بما يرفع من شأن الجزائر في الخارج ويجعلها سفيرة لبلادها، وإننا نؤكد على تحسين موقع الجزائر إقليميا ودوليا والمساهمة الفعالة في دعم القضايا العادلة وعلى رأسها قضية فلسطين ونثمن موقف الجزائر الثابت من القضية الفلسطينية والانتقال من المواقف إلى الدعم المادي لإعمار ما خرب وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الإسرائيلية المرتكبة ضده، والعمل على تفعيل الدور العربي والإسلامي في تدعيم وبناء دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، كما ندعو الدولة الجزائرية للعمل على استعادة العراق لسيادته والحفاظ على وحدته أرضا وشعبا وثروة ومغادرة

والروحية والعلمية، وتشجيعهم على البحث العلمي والمساهمة في الحضارات الإنسانية؛

6 - توزيع الثروة والمداخل توزيعا عادلا وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم التكافل الاجتماعي والتضامن الوطني، "يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى" أي بالعدل. نركز على أخلقة مؤسسات الدولة بقيمتنا وأخلاقنا الإسلامية ونشر الفضيلة ومحاربة الآفات الاجتماعية وخاصة الرشوة والمحسوبية والمخدرات والانحلال الخلقي وكل أنواع الفساد؛

7 - دعم دور الجيش الوطني الشعبي للحفاظ على وحدته وحياده وحفاظه على الوحدة الوطنية وأمن البلاد واستقرارها من خلال مهامه الدستورية وكذا جميع أسلاك الأمن الوطني.

سيدي الرئيس، يجب إعطاء الأولوية في الإصلاحات للفرد الجزائري وإعداد الرجال والنساء، فهم رأس المال والثروة الحقيقية لبناء الدولة ومؤسساتها وبناء الحضارة وأساس كل تطور وإبداع وإنتاج فإذا توفر الرجال والنساء الأكفاء توفرت أسباب النهضة وتوفرت أسباب البقاء وهذا لا يتأتى إلا بالاهتمام الجاد بالمنظومة التربوية وإصلاح التعليم بكل مراحلها وذلك بإشراك أهل الاختصاص وإطارات التعليم وعلى رأسهم الأستاذ وهو العمود الفقري في المنظومة التربوية، بالإضافة إلى المناهج، كما يجب إعطاء اللغة العربية مكانتها وتعميم استعمالها في مؤسسات الدولة مع التفتح على اللغات الأخرى، وكذلك الاهتمام بالأسرة وتماسكها في ظل المبادئ والأخلاق الإسلامية وشريعته السمحاء وحمائيتها من الآفات الاجتماعية، والأسرة معرضة للتفكك واصطناع صراع وهمي بين الرجل والمرأة والأوهام.

إننا سيادة الرئيس لا نرى أي تطور للمجتمع بدون قضاء مستقل استقلالا حقيقيا وهذا لا يكون إلا برفع الضغوط عنه، وإننا ندعم إصلاح العدالة بما يخدم حق التقاضي ومبدأ تقريب العدالة من المواطن وذلك بإنشاء محاكم جديدة مع المحاكم الإدارية واستكمال إنشاء المجالس القضائية ومراجعة المنظومة القانونية بما يضمن محاكمة عادلة.

المراقبة المتوترة لكافة عمليات القطاع البنكي وزيادة المصاريف وإعطاء البنك المركزي تلك الحرية والجدية في مراقبة هذا القطاع.

وكما يعرف الجميع فإن السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية قد سمحت للجزائر باستعادة توازنها الاقتصادية الكلية بالعودة خلال العهدة إلى النمو بعد فترة من ركود طويلة، ولكن بعض المناطق من هذه الجزائر الحبيبة لازالت تعيش هشاشة الإنعاش والتذمر الاجتماعي بلغ ذروته.

السادة الوزراء، إذا زرتم ولاية الشلف فزوروا مناطق أو بلديات سنجاس، الحجاج، بني بوعتاب، المرسي، عين مران، بريرة، بني حواء ووادي قوسين، هذه المناطق التي وقفت ضد الإرهاب خلال سنوات الجمر تنتظر منكم التفاتة طيبة، إنها تعاني التهميش والحفرة وعدم الاهتمام واللامبالاة إذ كيف نفسر وجود قاعات للعلاج في المناطق الجبلية في كل من بريرة وبني حواء وكمثال على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر قاعة بلا غمونت البحري بوادي قوسين، الخزنة، حموين، هياكل مغلقة والمبرر هو انعدام مناصب مالية.

فيما يخص السكن الريفي، لازال المتشبهون بأراضيهم يسكنون أكواخا طوبية ويعانون فقرا مدقعا والشاحنة الواحدة من الحصى أو الرمل تتجاوز 1 مليون سنتيم، أما الطرقات فحدث ولا حرج، كل المسالك الجبلية مهترئة ويصعب السير فيها ونذكر منها طريق حموين، لاغمرنت البحري، يوسفن، الشلحة بوادي قوسين. وفيما يخص المياه الصالحة للشرب وإذا كانت المناطق الشمالية الغربية من ولاية الشلف محظوظة من خلال تزويدها من سد سيدي يعقوب بأولاد عبد القادر فأين حظ بلدية واد قوسين وبني حواء وبريرة، إسألوا سكان بريرة ومصالح الصحة بالولاية عن عدد الإصابات بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

أما البطالة فهي بعبع مخيف في هذه المناطق، ليس لشباب هذه المناطق أمل في إيجاد فرصة عمل بسبب فقر المنطقة وألا ثم انعدام مجالات العمل بسبب الطرق الملتوية التي تمنح بها المناصب المالية، هذا ما أدى

قوات الاحتلال لأراضيه واستجماع الدعم الدولي وبالأخص الدور الأوروبي لدعم القضيتين الفلسطينية والعراقية والأمة الإسلامية.

نتمنى لكم التوفيق والسداد في تطبيق برنامجكم وما أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد مداود والكلمة الآن للسيد امحمد المدعو مروان بوشرور.

السيد امحمد المدعو مروان بوشرور: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس. سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، السيد رئيس الحكومة، الطاقم الحكومي المحترم، الأسرة الإعلامية، زميلاتي زملائي، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أود أن أعبر عن سعادتني بما عبر عنه الشعب الجزائري وعن بالغ فرحتي بهذا الانتصار الديمقراطي للجزائر، أتقدم باسمي وباسم سكان ولاية الشلف بأصدق التهاني لرئيس الجمهورية وللسيد أحمد أويحيى وكافة أعضاء طاقمه الحكومي.

أولا أهني الشعب لاختياره المصالحة كعهدة جديدة، مصالحة تقوم أساسا على مواصلة مكافحة الإرهاب والقضاء عليه والتي تندرج ضمن تدعيم سياسة الوئام المدني، هذه المصالحة التي تحمل في طياتها إصلاحات للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ومن هنا نتمنى أن تكون هذه المصالحة مصالحة مع الذات ومصالحة الدولة مع الشعب ومصالحة مع الذاكرة. ولهذا يجب أن نتطرق إلى بعض الإصلاحات التي يجب أن تطبق.

أولها الإصلاح القضائي أو إصلاح العدالة، إذ إنها تمثل مؤشرا المدى مصداقية الدولة ومدى تجسيد مبدأ استقلالية القضاء وإعطاء القاضي المزيد من الحرية والقضاء على كافة أشكال البيروقراطية في هذا القطاع، ثم إصلاح القطاع الصحي الذي يعاني الكثير في هذه المدة ونظرا لأهميته يجب إقامة أنظمة وضوابط وقواعد تحكم هذا القطاع وتسييره تسييرا عادلا وصحيحا.

إصلاح القطاع المصرفي الذي عانى ويعاني من تلك الأزمات الكبيرة، إذ يجب وضع ضوابط ووسائل

هذه الانتخابات أكدت أيضا بأن الشعب الجزائري أكد رغبته الجامحة في أن يستمر في العيش مع بعضه البعض رغم الآلام والمحن والمؤامرات التي حيكت من أجل تقسيمه وتفريقه وإثارة بعضه ضد البعض الآخر، ومن جهة أخرى فقد أكد الشعب الجزائري من خلال تزكيته للبرنامج الرئاسي مبدأ الاستمرارية، استمرار السياسات، استمرار الخيارات واستمرار الإصلاحات التي بدئ فيها في سنة 1999 مع ترقيتها والذهاب بها إلى نهايتها وأولى هذه السياسات هي سياسة المصالحة الوطنية التي احتلت المركز الأول في برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية والتي تم توضيح مداها وحدودها بشكل جلي يغلق الباب بصفة نهائية أمام الجدل السياسي الذي يراد أن يقام حولها. وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أثني على برنامج الحكومة على تأكيده بأن المصالحة الوطنية ينبغي أن تنجح ولا بد أن تنجح لأن الشعب أيدها ورئيس الجمهورية التزم بها والحكومة تؤازره في هذا المسعى.

سيادة الرئيس، إن الظروف الحالية العابرة بحق كما جاء في برنامج الحكومة مواتية للتسريع من وتيرة الإصلاحات في مختلف الميادين وخصوصا الاقتصادية منها لأن الآلة التنموية بدأت تتحرك لكنها تتطلب المواصلة الدؤوبة وخصوصا تتطلب عدم التردد الذي قد يكلفنا كثيرا، فالإصلاحات الاقتصادية يجب أن تتم بإرادتنا وبرغبتنا في هذه الظروف حتى لا تفرض علينا في ظروف أقسى مع الأخذ بعين الاعتبار بأن اقتصادنا لازال مكبلا بسعر البترول وباندماجنا في الاقتصاد العالمي الذي لا محيد عنه.

إن تنفيذ البرنامج المطروح علينا بشكل شفاف يتطلب الانخراط الواعي للقوى السياسية التي ساندت برنامج السيد رئيس الجمهورية ومشاركة الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وفوق ذلك وخصوصا التفاف المواطنين عن طريق الشرح والتوعية اللذان التزمت بهما الحكومة في برنامجها، وفي هذا المجال لا يمكن إلا أن نسجل بإيجابية التزام الحكومة الصريح بإطلاع البرلمان بتنفيذ السياسات المتعلقة بالبرنامج بمناسبة تقديم مشاريع قوانين المالية وأيضا بمناسبة الإعلانات السنوية للسياسات العامة وخاصة

بشباب هذه المنطقة إلى الارتقاء في أحضان المنوعات كالمخدرات والنتائج يعرفها الجميع.

إن بلدية بني حواء وواد قوسين يمكن اعتبارهما من أجمل المناطق، ليس في ولاية الشلف فقط بل على المستوى الوطني، بحيث تمتاز بشواطئ جميلة جدا وخلجان رائعة وحزام غابي أروع تسلب عيون الناظرين، لكن أين الاهتمام بالسياحة؟ أين الاهتمام بالاستثمار السياحي؟ فالسياحة لا تسير عن طريق الهاتف! لو يكون الاهتمام بالسياحة بهاتين المنطقتين سيرفع الغبن عن سكان هذه المناطق، وتنتعش مداخيل هذه البلديات ويجد البطال منصب شغل وهكذا تكون التنمية، كيف تستقبل بلدية بني حواء مثلا المصطافين بمياه مالحة غير عذبة وبمرافق منعدمة وقطاع صحي هش؟ ونفس الشيء ينطبق على وادي قوسين، إن الولاية تحوز على واحد من عشرة من الشريط الساحلي الجزائري حيث أن 120 كلم لولاية الشلف إلا أن الفقر باد على وجوه سكان المنطقة الشمالية من القلطة إلى بني حواء. إذا كانت هذه المناطق الجبلية فلاحية بالدرجة الأولى فأين حظها من السدود التي توزع هنا وهناك؟ ما مصير سد واد موتراش بدائرة بني حواء الذي سمعنا عنه الكثير؟ وفي الأخير، أود أن أطرح سؤالاً فيما يخص قانون المجاهد والشهيد الذي لازال لم يطبق لحد الآن فيما يخص عمال الوظيف العمومي وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد امحمد المدعو مروان بوشورور والكلمة الآن للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، زميلاتي زملائي المحترمين، الحضور الكريم.

إن الأجواء التي جرت فيها انتخابات 08 أبريل والأغلبية التي حسمت بهارغم تعدد البرامج المطروحة يؤكد بشكل جلي بأن مسار التقويم الوطني قد وضع على الطريق الصحيح المؤدي إلى بناء دولة ديمقراطية تعددية مرتبطة بجذور هذه الأمة، متفتحة على العصر،

الأقل في نسبة أسهمها من أجل تجنيد رؤوس أموال للاستثمار، هذا سؤال.

السؤال الثاني سيادة الرئيس، يتعلق حول كيفية تمويل برنامج دعم النمو، هل سوف نعتمد على مداخل صندوق ضبط الإيرادات، أم هل نعتمد على عجز الميزانية، أم هل نعتمد على رفع سعر البترول في الميزانيات القادمة من 19 إلى شيء آخر؟

أنهي تدخل سيادة الرئيس بالتنويه بنقطة مهمة وردت في برنامج الحكومة الذي يجسد القرار الرئاسي، المؤكد كما قلت في برنامج الحكومة هو استمرارية قيام الدولة بدور المستثمر الرئيسي، وهذا من خلال الاستثمار العمومي الناتج عن الميزانية وأيضا برنامج دعم النمو وهذا على الرغم من الأعباء الاجتماعية الثقيلة التي تتحملها الدولة ورغم عدم استقرار الموارد العمومية نظرا لارتباطها بسعر البترول ورغم المديونية العمومية الثقيلة، فهذا الموقف المبدئي يجب أن يثنى عليه في هذه الظروف، وأثنى في النهاية على نقطة مهمة أيضا وهي تأكيد برنامج الحكومة على أن العدالة الاجتماعية تشكل خيارا دائما للجزائر ورغم من اختلاف النظام السياسي أو نوعية الاقتصاد المطبق، أتمنى لكم كامل التوفيق في تنفيذ هذا البرنامج، شكرا سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد. لقد تقدمنا بشكل مرض في النقاش وأتحننا الفرصة لكل من كان يرغب في التدخل، بقي عدد متواضع من المتدخلين يجعلنا نسير في اتجاه تقليص البرمجة، قلت لكم في بداية هذه الجلسة إنه قد تدخل تعديلات على البرمجة وستكون كالتالي، سوف نستأنف أشغالنا غدا على الساعة العاشرة صباحا لمواصلة النقاش وعند استئناف قائمة المسجلين سنتيح الفرصة لرؤساء المجموعات البرلمانية بعدها نرفع الجلسة ثم نعود زوالا لعرض ومناقشة نص القانون المتعلق بالتقييس وكذا نص القانون المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، ثم نستأنف أشغالنا يوم الأربعاء إن شاء الله على الساعة العاشرة صباحا لنستمع إلى رد السيد رئيس الحكومة، لتوقف الجلسة

بالمشاركة الحثيثة في أشغال اللجان. سيادة الرئيس، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد على مجموعة من الملاحظات وبعض الأسئلة.

فيما يخص الملاحظات، لقد لاحظت أنه رغم أن برنامج الحكومة أراد أن يكون ترجمة حقيقية لما ورد في برنامج رئيس الجمهورية لكنني لاحظت بعض الأمور المذكورة بصفة دقيقة في برنامج رئيس الجمهورية غير موجودة، إذا كانت قراءتي صحيحة.

أولها، بالنسبة للإصلاح المصرفي والمالي، البرنامج الرئاسي يقول إننا ننتهي بها في سنتين لكن رغم ثراء برنامج الحكومة في هذا المجال فهو لا يشير إلى هذه المدة.

ويشير البرنامج الرئاسي أيضا إلى ذكر رقم 1 مليون سكن، هذا الرقم غير مذكور رغم ثراء السياسة السكنية المطروحة في البرنامج ورغم أنه يذكر مليوني منصب شغل ويذكر بقية الأرقام 100 ألف مؤسسة، إذا كانت قراءتي صحيحة دائما.

يؤكد برنامج السيد الرئيس على استمرار دعم الدولة بالنسبة للضعفاء، فعلا برنامج الحكومة يؤكد على استمرار الدعم في مجال الإطعام والتدريس والنقل لكنه لا يشير إلى نقطة هامة وردت في برنامج السيد رئيس الجمهورية وهي إعلانه بأنه يعتزم إقامة الدعم العمومي للإيجار بالنسبة لذوي الدخل الضعيف.

ولدي نقطة أخرى بالنسبة لبرنامج الصحة، رغم ثرائه أيضا لكن هناك نقطة موجودة في برنامج السيد رئيس الجمهورية وهي القطاع الخاص والتعاون الدولي في المجال الصحي، يؤكد البرنامج الرئاسي على ضرورة حشد هذه الوسائل لتكون أيضا في مساعدة الضعفاء والأقل دخلا وهذه لا توجد إشارة إليها إذا كانت قراءتي دائما صحيحة لهذا البرنامج.

بعد هذا لدي مجموعة من الأسئلة أطرحها على السيد رئيس الحكومة أولها حول البورصة، فرغم ما اتخذ من إجراءات مهمة وتحفيزات من طرف الحكومة لكننا نجد أن القطاع الخاص لم يدخلها وهذا ليس عيبا في الحكومة لكن المطلوب ربما من الحكومة ومن خلال مجلس مساهمات الدولة هو إدخال بعض المؤسسات العمومية المؤكد نجاحها من الناحية الاقتصادية وعلى

بعد ذلك حتى يتمكن رئيس الحكومة وطاقمه من مغادرة القاعة وبعدها نواصل أشغالنا للمصادقة على النصوص التي كنا قد ناقشناها بالأمس. تلکم هي البرمجة المقترحة، أشکر الجميع على المساهمة وثلتقي إن شاء الله غدا على الساعة العاشرة صباحاً، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة
العشرين مساءً.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 05 جمادى الأولى 1425هـ

الموافق 24 جوان 2004م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587